الجمعة 25 آذار 2022
العدد 4594 السنة السادسة عشرة
Vendredi 25 mars 2022 nº 4594 16ème année

20 صفحة
5000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

قضية

النفايات تطمر معمل صيدا

8

التعذيب في الخيام: إسرائيل تقر بدورها في «جريمة ضد الانسانية» [6]

القضاء يثبت توقيف رجا سلامة والحاكم يشعل سعر الدولار [3]

ماكرون أقنع الفاتيكان... لا واشنطن [2]

اطلب القوس مع الأخبار

هي حربنا... وكفى

[10 ـ 15]

سريعاً. ابنتت قيادة «أنصار الله» أن ما لم يكن في الحسبان قد تحقّق (أ ف ب)

تحتجب «الأخبار» غداً السبت لمناسبة عيد «البشارة»

قضية اليوم

ماكرون يستقطب الفاتيكان... ولا ينال مباركة واشنطن

بين العودة العربية والاستفاقة الفرنسية والكلام الفاتيكاني في بيروت خيوط متشابكة. تبدو إدارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون منغمسة فيها، لكنّ واشنطن لا توافقها على هذه الرؤية

(أ ف ب)

هيام القصيفي

السؤال الأبرز الذي تردّد في الساعات الأخيرة، تركّز حول موقف الولايات المتحدة من التطورات الدبلوماسية الأخيرة عربياً وفرنسياً حيال لبنان، وحول الطروحات المتداولة بشأن حزب الله، بما فيها تلك المتداولة فاتيكانياً. واستطراداً، ما هي خلفيات الانعطافة العربية والعودة الفرنسية إلى الخط اللبناني – العربي.

بحسب مطّلعين ومتصلين بدوائر أميركية مؤثرة، فإن واشنطن ليست معنيّة بكل ما تقوم به فرنسا من محاولات لوضع خريطة طريق جديدة سواء عبر الدول العربية أو

بعد الاتفاق على تشكيل حكومة ميقاتي تمّ ترسيخ العلاقة والتواصل بين إدارة ماكرون وقيادة حزب الله

مع حزب الله. وواشنطن، التي تضع أجندتها الخاصة في ما يتعلق بمقاربة الوضع اللبناني من دون التنسيق مع أي طرف أوروبي، لم تبارك أياً من الاقتراحات المتداولة التي تغذيها بعض الدوائر اللبنانية الرسمية عبر أقنية أوروبية أو فاتيكانية، والمتعلقة بمقاربة وضع حزب الله.

وفي موازاة ذلك، كشفت معلومات موثوقة فصولاً من رواية متكاملة لما يجري منذ أشهر قليلة وتبلور أكثر في الأسابيع القليلة الماضية، تتعلّق بخلفية المقاربة المستجدة للوضع اللبناني. تقول المعلومات إن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يحاول اعتماد سياسة خارجية خاصة في الشرق الأوسط، وذلك ربطاً بالأزمة السورية والتدخل الروسي فيها، والتي ترافقت مع إعراب واشنطن عن رغبتها بالخروج من الشرق الأوسط. وجاء انفجار الرابع من آب، ليعطي باريس الفرصة المناسبة. فعمل ماكرون منذ البداية على التصرف على الطريقة اللبنانية القديمة، بتقديم مبادرة وجمع الأطراف اللبنانية في قصر الصنوبر، والكلام عن «ميني اتفاق دوحة جديد»، بالتزامن مع المساعي لتشكيل الحكومة. إلا أن كل الوعود التي أعطيت له فشلت، ولم تنجح المبادرة. وتضيف المعلومات أن الفرنسيين عمدوا في ضوء هذه النتائج إلى الدخول إلى لبنان عبر أحد الأطراف، وتلاقت رؤيته مع رؤية حزب الله ومصلحته وهو المعرّض والخاضع لأنواع عدة من العقوبات، وبدأت سلسلة اتصالات ولقاءات لا تزال مستمرة من حينه وحتى اليوم. دخل الفرنسيون في مرحلة إعادة تكليف الرئيس سعد الحريري لتشكيل الحكومة، وحاولوا تسهيل مهمته، لكنّ فرنسا اصطدمت بعوائق كان البارز فيها عدم تسهيل المسيحيين للمهمة، وعدم التجاوب مع الحريري، ما زاد قناعة الجانب الفرنسي بأن لا جدوى من الاستمرار في دعم الحريري ووقع الاختيار على الرئيس نجيب ميقاتي بديلاً عنه.

الذي حصل بعد الاتفاق على تشكيل حكومة ميقاتي، أن تمّ ترسيخ العلاقة والتواصل بين إدارة ماكرون وقيادة حزب الله، وسرى اعتقاد أنه كما دخلت فرنسا سابقاً عبر المسيحيين إلى لبنان والمنطقة، ومن ثم مع الرئيس رفيق الحريري، يمكنها الدخول إلى بيروت عبر الشيعة وتحديداً عبر حزب الله. وحاولت إدارة ماكرون التسويق لهذه الفكرة مع موجباتها من خلال بعض الدوائر في الفاتيكان، فلقيت تجاوباً لديها، معطوفاً على استعداد مسبق لدى هذه الدوائر بناءً على حيثيات سبق ذكرها.

ويرد في هذا السياق موقف الفاتيكان الرافض بالمطلق لأي طروحات تتعلق بالامركزية الموسّعة والفيدرالية والحياد والمؤتمر الدولي الذي طرحته الكنيسة المارونية بقيادة البطريرك بشارة الراعي. إلا أن ثمة شخصيات فاتيكانية فاعلة لم تؤيد الأفكار الفرنسية ولا تزال تناقشها. في وقت أبدت استغرابها أخيراً لكون القوى اللبنانية المعارضة لهذه الطروحات لم تتحرك ولم تقم بأي مبادرة جدية من أجل وقف هذا المسار، الذي تعامل معه حزب الله ورئيس الجمهورية العماد ميشال عون (كما حصل في الفاتيكان أخيراً) على أنه أصبح أمراً واقعاً. مع العلم، أن المعطيات تشير إلى أن السفيرة الفرنسية في بيروت آن غريو، تدعم بقوة هذا الطرح وتعمل كرأس حربة في الترويج له.

وفي المقابل، باشر ماكرون التواصل مع العواصم العربية من بوابة الشقّ الإنساني والوضع المأساوي للبنانيين، وبذل جهوده المباشرة من أجل إقناع الدول العربية، ولا سيما منها السعودية، باستعادة دورها في لبنان، وعاد التحرك في اتجاه ميقاتي ولبنان، ليتم تفعيل التجاوب اللبناني مع الدول العربية، وهذا ما يساهم أكثر في تثبيت الدور الفرنسي وحركته في لبنان والمنطقة. علماً أن التحرك العربي الحالي لا يزال مشروطاً ومحدّداً بإطار معيّن، ويحمل جانباً له علاقة بالتعارض الحالي الحادّ بين السعودية وواشنطن ورؤيتهما للمنطقة.

لكن كل ذلك المسار الفرنسي الذي يتحرك في اتجاهات متعددة، لا يوافق عليه الأميركيون، وهم الذين لم يعتادوا على إعلان موقفهم من تحرك خارجي في شكل رسمي، إلا أنهم ليسوا في وارد تسهيل هذا المنحى. تماماً كما فعلوا منذ مبادرة ماكرون الذي أوحى بأنه ينسق مع الأميركيين، لكنّ التجربة دلّت على أن ذلك لم يحصل ولم يكونوا متوافقين معه على رؤيته.

وإذا كان من الواضح أسلوب مقاربة واشنطن للوضع اللبناني كما جرى في ملف الكهرباء والغاز المصري وصولاً إلى الترسيم البحري، فهذا يعكس جانباً من المشهد الأميركي وعدم رضى واشنطن عن المسار الذي يتعلّق «بشرعنة» حزب الله في ما يتعلق بدوره في لبنان والمنطقة. وهذا من شأنه أن يفتح مجدداً باب التجاذب المحلي ويعيد طرح الملف اللبناني من زوايا مختلفة، في مرحلة تكثر فيها الاستحقاقات الداخلية والخارجية.

تقرير

الادعاء على جعجع في جريمة الطيونة

رضوان مرتضى

قبل أشهر، طلب القضاء العسكري الاستماع إلى رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع بصفة شاهد في ملف مجزرة الطيونة. يومها أعلن جعجع أنه لن يمثل أمام القضاء قبل مثول الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، ولم يحضر بعدما أبلغ لصقاً بموعد الجلسة. وأدّت اتصالات وضغوط سياسية من جهات عدة إلى صرف القضاء العسكري النظر عن الاستماع إليه، رغم أنّ تحقيقات استخبارات الجيش أشارت إلى دور ما لقائد القوات من خلال عاملين في أمنه الخاص ومكتبه في معراب.

بحسب المصادر، استند الادعاء أمس إلى معطيات كشفها الرئيس السابق لـ «تمور الأحرار» جورج أعرج، في مقابلة على «يوتيوب»، تحدث فيها عن مسؤولية «القوات اللبنانية» عن المجزرة. إذ كشف أنّ «مسؤول الحرس في القوات اللبنانية لدى الدكتور جعجع زاره قبل ليلة من الجريمة ليطلب مساندة الأحرار»، قائلاً: «سألني إذا في مونة على جماعة التيار لتكون جميعنا في المعركة... وقلي بكرا مش نظيف». وأضاف: «كلّن بشرّانية إجو من بشري على عين الرمانة».

بعد نشر المقابلة، جرت اتصالات مع القضاء العسكري لعدم إهمال هذه التصريحات، وطلب استدعاء أعرج لتقديم شهادته، وهو ما لم يحدث، إذ تم الاكتفاء بالمقابلة التي أجرتها القضاء العسكري ودفعته إلى الادعاء على جعجع، مع أنّ أعرج لم يكشف جديداً. إذ إنّ كل ما قاله موثّق في محاضر التحقيقات لدى استخبارات الجيش (https://al-akhbar.com/Politics/321751)، فقد أثبتت التحقيقات أنّ الأمانة العامة للقوات اللبنانية أعلنت الاستنفار العسكري في أحياء عين الرمانة في الليلة السابقة لوقوع المجزرة، وأن اجتماعات عُقدت لعشرات العناصر بحضور المسؤول العسكري في المنطقة. وبيّنت التحقيقات نقل أسلحة حربية وانتقال مجموعات مسلحة من معراب، على رأسها مسؤول الأمن في معراب سيمون مسلّم، لاستطلاع أحياء عين الرمانة والإشراف على المواجهة. وأثبتت تحقيقات استخبارات الجيش أنّ مجموعات مسلحة من «القوات اللبنانية» استنفرت في الشوارع الداخلية لعين الرمانة عشية التظاهرة، وتمركزت في النقطة التي حصل فيها الاشتباك الأول.

رغم ذلك، اكتفى عقيقي يومها بإحالة المحضر الإلحاقي لملف الطيونة الذي ختمته مديرية المخابرات بعد رفض جعجع المثول، إلى قاضي التحقيق العسكري الأول فادي صوان، وطلب منه الاستماع إلى جعجع بصفة شاهد، إلا أنّ الأخير رفض الإدلاء بشهادته في جريمة كادت تُزعزع السلم الأهلي وتُحدث فتنة طائفية. فيما رضخ القضاء العسكري للضغوط بعدم الإصرار على استدعاء جعجع، علماً أن الإجراء الطبيعي هو تكرار استدعائه، على أن يُتخذ قرار بحقه في حال استمر في الامتناع عن الحضور.

السؤال اليوم : كيف سيتم التصرف قضائياً مع الادعاء، وهل يمتثل جعجع للعدالة، أم يخرج من يطلب له العفو قبل التحقيق؟

لم يستدع قائد «نمور الأحرار» للاستماع إلى شهادته

تقرير

القضاء يثبت توقيف رجا سلامة والحاكم يشعل سعر الدولار والمحروقات

أصدر قاضي التحقيق الأول في جبل لبنان نقولا منصور مذكرة توقيف وجاهية بحق رجا سلامة. شقيق حاكم مصرف لبنان رياض سلامة. الخطوة سبقتها صباح أمس مواجهة بين القاضي وبين مجموعة «رواد العدالة» التي منع محاموها من الحضور رغم أنّ اتخاذها صفة الادعاء الشخصي ضد الأخوين سلامة كان السبب في توقيف أحدهما

استُجوب سلامة لنحو ثلاث ساعات، قبل أن تُرفع الجلسة. وأثار مزيداً من الارتياب أنّ القاضي لم يصدر قراره فوراً. وسرعان ما بدأت الإشاعات مع نشر خبر عاجل عبر تطبيق قناة MTV يتحدث عن قرار بإخلاء سبيل سلامة، بالتزامن مع نشر محامي «رؤاد العدالة» خبراً عن توقيفه. هذا اللغط أحدث فوضى فتوجه عدد من المحامين إلى مكتب القاضي لسؤاله عن القرار الرسمي. مرّ وقت قبل أن يتبين أنّ قاضي التحقيق أصدر مذكرة توقيف وجاهية بحق سلامة وأبقاه موقوفاً، وحدد موعداً لجلسة استماع لحاكم مصرف لبنان الخميس المقبل. غير أن المواجهة بين القضاء وحاكم مصرف لبنان لم يقتصر مسرحها على العدلية، بل أرخت بظلالها على سعر الليرة. فالحاكم ليس مشتبهاً فيه فقط في ملف «فوري»، بل مشتبه فيه أيضاً بالتلاعب بسعر الصرف وبسوق المحروقات، واستخدامهما للضغط على القوى السياسية لمنع محاكمته وشقيقه بملف «فوري». وعلى وقع إشاعات سرت أمس عن أن القضاء أخلى سبيل رجا سلامة، انخفض سعر الدولار بنحو 500 ليرة، لكن عدم صحة

المدعون يشكون تصرف قاضي التحقيق ويهددون باللجوء الى التفتيش

الإشاعات رفعت السعر ليتجاوز الـ 25 ألفاً. ويعود هذا التذبذب في السعر إلى الديناميكية التي خلقها «مصرف لبنان من خلال منصة «صيرفة» لتزويد السوق بالدولارات اللازمة لاستيراد السلع وأبرزها البنزين والمازوت، فضلاً عن أن هذه الديناميكية تؤثّر مباشرة في توقعات السوق الموازية. وبدلاً من أن يعمل مصرف لبنان على ضبط السعر، فإن هذه الديناميكية توفّر له القدرة على التلاعب بسلوك وتوقعات السوق من صرافين ومصارف وشركات تجارية وأفراد.

وفي السياق نفسه، لم تفتح غالبية محطات الوقود أبوابها أمس في انتظار تسعيرة وزارة الطاقة. «كارتيل» مستوردي المحروقات رفض تسليم المحطات الوقود باعتبار أن التسعيرة لم تصدر صباحاً وبدأ بمضايقة أصحاب المحطات من خلال الطلب منهم تسديد ثمن البنزين بالدولار، رغم أنه يحصل على الدولارات اللازمة للاستيراد من مصرف لبنان. المشكلة تكمن في تسعير المخزون، إذ إن المستوردين يرون أنه يجب رفع السعر بشكل يومي لتعويض أي ارتفاعات عالمية في السعر، بينما وزارة الطاقة تتباطأ في إصدار التسعيرة في محاولة لتصريف أكبر كمية من المخزون بالسعر الأدنى، وهذا ما حصل أمس عندما صدرت التسعيرة مساء. وكان الاتفاق بين الوزارة والكارتيل أن يتم إصدار تسعيرة جديدة كلما ازدادت أسعار المشتقات النفطية بأكثر من 35 دولاراً للطن، وهذا يعني تسعير المخزون بقيمة أعلى من قيمته الفعلية ومنح الكارتيل أرباحاً إضافية تعوّض له ذوبان الرساميل الناتج من ارتفاع الأسعار العالمية.

(الأخبار)

(أ ف ب)

علم وخبر

«قنابل عين الرمانة»

رغم خطورتها من حيث الزمان والمكان، غير أن متابعات الأجهزة الأمنية لم تسفر حتى الآن عن كشف هوية مجهولين كانا يستقلان دراجة نارية، القيا الأسبوع الماضي قنبلتين بمحاذاة لوحة إعلانات عائدة لحزب القوات اللبنانية في عين الرمانة. وتشير المعلومات إلى أن الفاعلين استفادا من حالة الظلام بسبب انقطاع التيار الكهربائي، وتعطل كاميرات المراقبة، ما عقد عملية كشف هويتيهما حتى الآن. جهات عسكرية معنية بالتحقيق أشارت إلى أن العمل يتم عن دقة وأن هناك ترجيحاً بأن الفاعلين راقبا الهدف قبل التنفيذ، ما يثير شكوكاً كبيرة. يشار إلى أن مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي فادي عقيقي كلف مديرية المخابرات في الجيش إجراء التحقيقات.

شركة التدقيق الجنائي تنتظر بدل أتعابها

رغم إبلاغ شركة التدقيق الجنائي «الفاريز أند مارسال» استعدادها لبدء إجراءات التدقيق، مكتفية بالمستندات التي قدمها مصرف لبنان، على أن تطلب إيضاحات أثناء قيامها بعملها إذا لزم الأمر، فإن الوفد المفترض إرساله من الشركة لم يصل إلى بيروت بعد. وتبين أن الشركة لا تزال تنتظر أن تدفع الدولة اللبنانية لها نسبة 40% من قيمة العقد لتبدأ بمهامها، أي ما يساوي مليون دولار، فيما الاعتمادات المفتوحة في وزارة المالية بهذا المبلغ مرصودة على سعر الصرف الرسمي. بالتالي يحاول المعنيون إيجاد حل لهذه المشكلة وإلا ستتم العودة إلى مجلس النواب لإقرار قانون بفتح اعتماد إضافي لتغطية المبلغ، وما يعنيه ذلك من مماطلة إضافية قد تمتد إلى ما بعد الانتخابات، إذا ما جرى تقديم اقتراح قانون معجل في الجلسة العامة المقبلة.

هم تحدثوا وليس الرئيس

قال مرافقون لرئيس الجمهورية ميشال عون إلى الفاتيكان بأن محاضر المحادثات الرسمية تشير بشكل غير قابل للنقض إلى أن وزير خارجية الفاتيكان بول غالاغر هو من أثار ملفي النازحين السوريين وحزب الله، وهو من كرر أن الحزب هو حزب لبناني ولا يجوز التعامل معه بطريقة مختلفة، وأنه يجب على المجتمع الدولي المساعدة في إعادة النازحين السوريين إلى بلادهم ومساعدتهم. أما عن التباين في المعلومات حول زيارة البابا إلى لبنان، فأوضح المرافقون أن اللقاء كان منفرداً بين البابا وعون الذي قال لمرافقيه إن البابا أبلغه نيته زيارة منطقة الشرق الأوسط وإنه ينوي أن يشمل لبنان بالزيارة، ولكن ليست لديه مواعيد محددة.

الرئيس يحتفظ بحق الفيتو في ملف الحاكم

وسط انشغال الأوساط المصرفية بالأخبار عن انطلاق مشاورات رئاسية وسياسية حول مصير حاكم مصرف لبنان، وتأكيد مصادر رسمية أن المرشح الفرنسي لمنصب الحاكم سمير عساف رفض المهمة، لكنه عرض خدماته بالمساعدة في اختيار البديل وهو ما يناسب فريق «حزب المصرف»، علمت «الأخبار» أن الرئيس ميشال عون أكد أنه في حال لم يرشح هو بديلاً لسلامة سيحتفظ بحق الفيتو على أي اسم لا يراه مناسباً.

انتخابات 2022

«عقدة البساتنة» في الشوف تهدد تحالف وهاب - إرسلان - التيار

الخلاف على ترشيح فريد وناجي البستاني معاً، في الشوف، على لائحة وئام وهاب وطلال إرسلان والتيار الوطني الحر، لا يزال يؤخر إعلان اللائحة. الاجتماعات متواصلة لتذليل العقبات بعد إصرار التيار على أن يكون فريد هو المرشح وليس ناجي، فيما يعتقد الحلفاء بأن اللائحة يمكن أن «تحمل» الاثنين وتزيد من حظوظها في رفع حاصلها الانتخابي. التوقعات بأن تحل «عقدة البساتنة» في اليومين المقبلين، وإلا فإنها قد تؤدي إلى افتراق الحلفاء

(هيثم الموسوي)

لينا فخر الدين

قبل أيّام، زار الوزير السابق وئام وهاب النائب جبران باسيل ونقل جواً إيجابياً بأن لا مشكلة لدى الأخير بترشيح فريد وناجي البستاني معاً في اللائحة التي يرأسها وهاب والنائب طلال إرسلان. تنفّس الحلفاء الصعداء لكونهم أزاحوا عن كاهلهم «عقدة البساتنة» التي تمنع إعلان اللائحة بشكلٍ نهائي، قبل أن يتبيّن أن

> **حزب الله أبلغ باسيل أنه سيجير أصواته للائحة وهاب – إرسلان إذا أصر على استبعاد ناجي البستاني**

الأمور عادت إلى النقطة الصفر بعدما أبلغ باسيل من يعنيهم الأمر رفض ترشيح ناجي البستاني على اللائحة.

يأخذ «العونيون» على «الإستاذ» أنّه أدار ظهره لهم عام 2018 عندما فكّ تحالفه معهم وارتمى في أحضان وليد جنبلاط مرشحاً على لائحة تيمور. هذه كانت المرة الأولى التي يتحالف فيها ناجي البستاني مع آل جنبلاط منذ ترشّحه للمرة الأولى في الستينيات ضد كمال جنبلاط ثم نجله وليد. ولذلك، فإن وهاب وإرسلان، ومعهما «حزب الله»، يعتبرون أن «الرجل ذا المواقف الوطنية» ذنبه مغفور، طالما أنّه تعهّد بأن يكون، في حال فاز في الانتخابات، في كتلة هذا الفريق. في المقابل، يشترط باسيل أن يتعهّد البستاني بأن يكون ضمن تكتل «لبنان القوي»، وهو شرط لم يسمعه العاملون على تأليف اللائحة في المرحلة الأولى حينما تحدث الحلفاء صراحةً عن الكتل الانتخابية، ليصلوا إلى استنتاج بأن تعدد الآراء داخل «التيار» هو ما يؤخر حل العقدة، من دون استبعاد الأمر الأهم، وهو الخلاف الشخصي بين ناجي وفريد في قضايا تخص مسقط رأسيهما دير القمر، لذلك يصر الأخير على الانسحاب في حال كان اسم ناجي البستاني على اللائحة، إضافة إلى خوفه من أن يأكل الوزير السابق من صحنه طالما أنهما من العائلة نفسها وعلى اللائحة نفسه.

وعليه، عادت الماكينات لتتحرّك بهدف تذليل هذه العقبة، علماً أنه كان من المفترض أن يحسم باسيل قراره منذ يومين قبل أن يطلب من حلفائه المزيد من الوقت. وتشير المعلومات إلى أن اجتماعاً ضم كل الأطراف المعنية عُقد ليل أمس وسيليه اجتماع اليوم لحسم الخلاف، ومن المتوقع الوصول إلى حل يرضي الجميع، خصوصاً أن «البستانيين» هما «قيمة مضافة» للائحة، بحسب أحد العاملين على خط تأليف اللائحة، إذ إن لوزير الدفاع السابق حيثيّة شعبية بناها بـ«عصامية» عبر الخدمات والعلاقات الشخصية في قرى الإقليم والشوف وتمكّن من الحفاظ عليها لأكثر من 50 عاماً، وهي التي أنتجت له 5245 صوتاً تفضيلياً في انتخابات 2018. كما أن فريد أولى المنطقة، بعد وصوله إلى مجلس النواب، اهتماماً عبر تقديم الخدمات والمساعدات ما يرفع حظوظه في نيل أصوات أكثر من تلك التي حصل عليها في 2018، وهو اكتسب شعبيّة أكبر في الشارعين المسيحي والسني بحسب الإحصاءات الأخيرة التي تتوقع حصوله على أكثر من 3000 صوت تفضيلي، خصوصاً أنّه عمل على استيعاب أكبر عدد ممكن من العونيين الذين ابتعدوا عن التيار بسبب خلافهم مع رئيسه. كل ذلك، يؤكد أنّه بإمكان اللائحة أنْ «تحمل» اثنين من أبناء دير القمر، بل وتراهن على فوزهما معاً.

أما في حال سارت الأمور بالاتجاه المعاكس، وهو أمر وارد، فإن الطرفين سيعمدان إلى فك تحالفهما وخوض الانتخابات في لائحتين مختلفتين، فيما المعطيات الانتخابية تؤكد أن افتراق الطرفين سيكون على حساب «العونيين» الذين لن يكون بإمكانهم الحصول على أكثر من حاصل واحد، فيما اللائحة الموحدة تزيد من فرص خرقها للائحة جنبلاط.

ولأن حزب الله غير راضٍ على افتراق حلفائه ومتمسك بـ«الإستاذ» مع الحفاظ على خصوصيّته وعدم اعتباره من ضمن الكتلة العونيّة، فقد أبلغ باسيل بأن إصراره على استبعاد البستاني يعني بأن يُجيّر «الحزب» أصواته التي يبلغ عددها أكثر من 2500 في الإقليم إلى لائحة وهاب - إرسلان. في المقابل، يعتقد البعض بأن رسالة «الحزب» في رفع سقفه تهدف لمنع وقوع الخلاف بين حلفائه خصوصاً أن أولويته هي الحسابات الانتخابية على اعتبار أن اللائحة تحتاج إلى ناجي البستاني لرفع حاصلها.

ناجي البستاني أكد لـ«الأخبار» أن الأمور ذاهبة نحو الحلحلة، مشيراً إلى أن لا خلاف بينه وبين فريد البستاني. وإذ يلفت إلى أن الحديث عن عقدة «هو عبارة عن منحى إعلامي لا أساس له من الصحة»، يؤكد أن اللائحة ستعلن أسماء مرشحيها النهائيين خلال اليومين المقبلين»، رافضاً فكرة وجود لائحتين «على اعتبار أن هذا الطرح غير واقعي».

عقدة التيار بين صيدا وجزين

أمال خليك

لا توحي ورش تشكيل اللوائح في دائرة صيدا – جزين بأن انصهار المدينتين قد يتكرر كما حصل في انتخابات 2018. حتى الآن، ترفض قوى التمثيل الرئيسية في بوابة الجنوب التحالف مع مثيلاتها في عروس الشلال. النائب أسامة سعد استعاض عن التحالف مع عضو كتلة التنمية والتحرير إبراهيم عازار بالتحالف مع شخصيات جزينية مستقلة. أما الجماعة الإسلامية وعبد الرحمن البزري اللذان تحالفا مع التيار الوطني الحر، فاستبدلاه بشراكة صيداوية مع مستقلين جزينيين.

وفي خطوة لافتة، جال النائب زياد أسود على فعاليات صيداوية أول من أمس. الجزيني الذي يواجه مشكلة جدية في المدينة، قال إنه يريد أن «يتفقّد الحاجز الذي استحدث بين صيدا وجزين»، بسبب خطابه المصنف طائفياً ومناطقياً.

وكانت بعض القوى وضعت «فيتو» على التحالف مع العونيين في حال تمسكوا بترشيح أسود في لائحتهم إلى جانب سليم الخوري. خلص «النائب العقدة» بعد جلساته مع ناخبين ومرشحين وشخصيات وازنة، بأن مواقفه «تؤخذ كحجة من قبل البعض في صيدا لتبرير رفضهم التحالف مع التيار الحر وحزب الله». وفي معرض رده على الانتقادات الصيداوية لمواقفه الحادة، بررها بالرد على خطاب عالي السقف مماثل من تيار المستقبل وسواه في مهاجمة العونيين والرئيس ميشال عون. وسأل: «لماذا أصبح أنا الوحيد المتطرف وهم ليسوا كذلك؟».

مشكلة التيار في صيدا، كانت محط جولات تفاوض عدة قام بها المرشح أمل أبو زيد بتكليف من قيادة التيار، لعقد تحالفات صيداوية. لكن أبو زيد الذي لا يمثل إشكالية في المدينة كما حال أسود، لم يصل إلى نتيجة مع جميع الذين التقى بهم، من الناصريين إلى البزري إلى الجماعة الإسلامية والمرشحين المقنعين لتيار «المستقبل». حتى أسود نفسه، خلص إلى النتيجة ذاتها، معتبراً أن «هناك قراراً صيداوياً بالتركيز على التحالفات المحلية لحسابات تتعلق بإعادة جذب الجمهور أو معركة رئاسة البلدية المقبلة، لا سيما بعد اعتكاف النائب بهية الحريري عن الترشح». ما يعني أن قيادة التيار الوطني الحر مضطرة لاتخاذ قرار حاسم سريعاً لجهة التحالف مع أحد المرشحين المستقلين إلى جانب منسق التيار في المدينة المرشح عبدالله البعاصيري.

وفي هذا السياق، يتوقع أن يقوم اليوم، كل من المرشحين سعد والبزري وكميل سرحال وجميل داغر وشربل مسعد بتسجيل لائحتهم المكتملة في وزارة الداخلية بعد الانتهاء من التشاور حول تسميتها. وكان عازار سبقهم أمس، بتسجيل لائحة ثلاثية تجمعه مع المرشح عن أحد المقعدين السنيين في صيدا نبيل الزعتري والمرشح عن المقعد الكاثوليكي في جزين يوسف السكاف. أما الجماعة الإسلامية، فكثفت اجتماعاتها مع موفدين من سعد والبزري في محاولة مسبقة لمقايضة أصوات قاعدتها مقابل حصولها على تعهد منهما بدعم تسمية مرشحها لرئاسة بلدية صيدا في الانتخابات البلدية المقبلة. علماً بأن غالبية القوى الصيداوية «رفضت شرط الجماعة الإسلامية لعدم القدرة على حسم قرار كهذا منذ الآن».

وبعيداً من معركة قوى السلطة أو الخارجين منها، تنجز مجموعات «17 تشرين» والمستقلون لائحتها ببطء شديد وسط تباينات بين أفرقائها في صيدا وجزين.

أما بشأن المرشحين يوسف النقيب وحسن شمس الدين، فإن القرار لا يزال قائماً باستمرارهما في خوض المعركة. برغم كل الإشاعات عن خلافات تعصف بقاعدة تيار المستقبل والسؤال حول الموقف الحقيقي للنائبة بهية الحريري، إذ يصعب إقناع أحد بأنها لا تقف خلف ترشيحهما، علماً أنهما يؤكدان أنها لم توعز لهما بالترشح، لكنها لم توعز لهما بالانسحاب. ومشكلتهما تكمن الآن في اختيار حلفاء من منطقة جزين، خصوصاً أن عازار ذهب إلى تحالف آخر، ويصعب أن يكون هناك تعاون بينهما وبين التيار الوطني الحر، ولم يبق أمامهما سوى «القوات اللبنانية» الأمر الذي قد يتسبب لهما بخسارة نسبة كبيرة من أصوات صيدا المفترضة في صالحهما، بسبب القطيعة بين الحريري وسمير جعجع وتبعات العلاقة السيئة للغاية بين القوات وبين أهالي مدينة صيدا. ويبدو أن هناك محاولة لعقد تحالف بينهما وبين المرشحة عن المقعد الكاثوليكي في جزين غادة أيوب المحسوبة على «القوات» والتي تقول إنها تتحرك على خلفية نشاطها في فعاليات رئيسية في صيدا منها المارثون والمهرجانات الفنية، بصفتها رئيسة نادي الروتاري في المدينة.

(هيثم الموسوي)

> **مرشحا «جو الحريري» قد يتحالفان مع مرشحة «جو القوات»**

أخبار

الأسد لإرسلان وكرامي: لا تتدخلا بالانتخابات

استقبل الرئيس السوري بشار الأسد أخيراً النائبين طلال إرسلان وفيصل كرامي وعرض معهما الأوضاع في لبنان والمنطقة. وأكد الأسد أمام ضيفيه أن قرار دمشق ثابت بعدم التدخل في أي تفصيل يتعلق بالانتخابات النيابية اللبنانية، وهي تثق بحلفائها في لبنان وعلى رأسهم حزب الله وأمينه العام السيد حسن نصرالله. وأشار إلى أن مؤيدي سوريا في لبنان لا يحتاجون إلى توصية أو تحفيز للتصويت لمصلحة من وقفوا إلى جانب الدولة السورية في مواجهة الإرهاب.

المستقبل يحضر لـ«حملة قاطعوا»

لم يهضم «تيّار المستقبل» حملة الترشيحات التي تنسرّب من داخل بيته، لذلك يعمل على محاولة تقويض تلك الترشيحات شعبياً برفع أي غطاء عنها. وتشهد منسقيات التيار نقاشاً مع قيادات بارزة للبحث في إمكانية إطلاق حملة تحت عنوان «مقاطعة الانتخابات»، مع مراعاة عدم إحراج التيار ورئيسه سعد الحريري. ويراهن هؤلاء على رفع نسبة المقاطعة في الشارع السني، وتسويق أن خروج الحريري من الانتخابات يؤدي تلقائياً إلى انكفاء السُنّة عنها.

«كلنا إرادة» تدفع «دولار فريش»

قررت إدارة منصة «كلنا إرادة» رصد مبالغ مالية بالدولار الفريش للمرشحين الذين قررت دعمهم في الانتخابات. وتتراوح المبالغ بين 2500 دولار و4000 دولار لكل مرشّح محسوب على «انتفاضة 17 تشرين»، شرط أن يتقدم بطلب مساعدة من المنصة، ويعلن التزامه بمجموعة خطوط تحددها «كلنا إرادة». علماً أن الدفع يتم نقداً وليس كما يروّج بعض المرشحين بأن المنصة تتكفل فقط بتغطية مستلزمات العملية الانتخابية. كما أن الدفع بدأ قبل إقفال باب الترشح وموعد تسجيل اللوائح، واستفاد منه من سيخوض المعركة الانتخابية ومن لن يحالفه الحظ، كنائبة الأمين العام لحزب «منتشرين» ميا عطوي التي طلبت دعم «كلنا إرادة» باعتبار أنها وجه جديد يحتاج إلى دعم، وحصلت على 2500 دولار، ثم عزفت عن الترشح لأسباب تتعلق بالتحالفات الانتخابية في دائرة بيروت الثانية التي كانت تنوي الترشح عنها.

من جهة أخرى، يوجه مسؤولون في منصة «نحو الوطن» (التي تم فرطها لمصلحة «كلنا إرادة») انتقادات إلى إدارة المنصة لوضعها برنامجاً لدعم المرشحين الأكثر تطرفاً في وجه حزب الله، وعدم إتاحة الفرصة أمام أصوات مقبولة أكثر على الصعيد الشعبي وسط الشيعة.

بيروت الثانية: انقسام في 8 آذار؟

عبدالله قمح

النقاش المضني في دائرة بيروت الثانية لا يزال مستمراً. وفيما يعمل ثنائي حزب الله – حركة أمل على وضع اللمسات الأخيرة على اللائحة، استعر الخلاف داخل قوى الثامن من آذار حول «العقدة السنّية».

يسير العاملون على تركيب لائحة الثنائي في بيروت في ما يشبه حقل الغام. ما خلفه رئيس تيّار المستقبل سعد الحريري وراءه من «قوّة عصب» يجعل الثنائي راغباً في عدم الاستفزاز، فيما يرى حلفاؤه السنّة في عزوف تيار المستقبل فرصة لإثبات الوجود. التصور المبدئي لدى الثنائي يقوم على تشكيل «لائحة متجانسة»، ليس شرط الانضمام إليها أن يكون المرشح آتياً من بيئة حزبية حليفة، بل المعيار الأساسي مع مراعاة مدى قربه من بيئته المحلية، والابتعاد عما قد يشكل استفزازاً، وهو ما أثار إشاعات عن صعوبة استقطاب أسماء سنية. غير أن مصادر مواكبة أكدت أن اللائحة ستعلن خلال أيام، وأكدت أن هناك أكثر من 20 مرشحاً، تم التواصل مع غالبيتهم، وتجري دراسة الأسماء لانتقاء مرشحين يمكنهم تقديم إضافة. ومن بين الأسماء المتداولة شيرين عرقجي، ابنة نائب بيروت الراحل عدنان عرقجي. وبحسب معلومات «الأخبار»، تكمن إحدى العقد في رفض الرئيس نبيه بري أن تضم اللائحة رئيس التيار العربي، شاكر البرجاوي، الذي خاض عناصره اشتباكات مع مسلحين المستقبل في طريق الجديدة عام 2013، ما قد يعد استفزازاً يؤدي إلى شد العصب السني لدى الخصوم. يستغرب البرجاوي «الجو القائم ضدي»، رافضاً توجيه الاتهامات لأحد، يؤكد لـ«الأخبار» أن «بعض التفاصيل يجري حلها بهدوء، وأنا منفتح على كل الاحتمالات، وسقفنا حلفاؤنا». إلا أن «الجو الناصري»، في المقابل، يأخذ على رئيس المجلس سعيه لمراعاة الحريري على حساب الحلفاء. ويرفض هؤلاء اعتبار وجودهم عنصر استفزاز للشارع البيروتي. وفي تقديرهم أن وجودهم يمنح «عامل ثقل للائحة»، عطفاً على وضعياتهم العائلية ضمن العاصمة. ويحمل هؤلاء على حركة أمل بأنها هي من يمثل استفزازاً للبيارتة، فيما يخشى أن ينعكس استياء هؤلاء بعدم التصويت للائحة.

(هيثم الموسوي)

تحقيق

«لمحة بسيطة» عن جحيم الخيام
وثائق للشاباك تعترف بتعذيب المعتقلين وتجويعهم

أيّاً كانت الأسباب التي دفعت «الشاباك» إلى الكشف عن جزء من الوثائق الأرشيفيّة المتّصلة بمعتقل الخيام، بعد أكثر من 20 عاماً على تحريره، فإنّ الحقيقة الثابتة هي أنّ صنوف التعذيب التي تعرّض لها المعتقلون لا يزالون يعيشون تداعياتها في كلّ يوم، حتى اليوم، وهو ما أكّدته صحيفة «هآرتس» التي نشرت تقريراً عن «وثائق مروّعة ما هي إلا لمحة بسيطة عن الجحيم الذي كان يحدث هناك»، في إشارة إلى المعتقل الذي ضمّ بين جنباته مئات المعتقلين ممن كانوا عرضة للتجويع وفريسة للأمراض.

في المقابل، ليس من الصعوبة التكهّن بخلفية حجب الرقابة عن الجزء الآخر من الوثائق، وهو يعود على الأرجح إلى أمرين على الأقل: الأول بشاعة أساليب التعذيب التي أدّت إلى استشهاد 11 معتقلاً بحسب تقرير منظمة العفو الدولية. والثاني أنه يؤكّد الدور المباشر لجيش الاحتلال والشاباك في كلّ ما كان يجري في المعتقل، على خلاف إفادة رئيس شعبة العمليات في جيش الاحتلال اللواء دان حالوتس في حينه (أصبح لاحقاً رئيس أركان الجيش) أمام المحكمة العليا، وادّعى فيها أنّ «لا أساس لادعاءات تورّط إسرائيلي في إدارة السجن»... من دون أن ينتقص ذلك من دور العملاء الذين كانوا ينفذون تعليمات جيش العدو، ويتبرعون في الكثير من الأحيان للقيام بأكثر من المطلوب منهم. كذلك أكد التقرير تورّط الشاباك الكامل في عمليات التحقيق في معتقل الخيام، مع كل ما رافقها. وهو أمر حصل مع الكثير من المعتقلين، من بينهم كاتب هذه السطور الذي خضع لتحقيقات أجراها ضباط إسرائيليون بشكل مكثّف مرات عدة. ومع أنّ الشاباك بزّر مشاركته في التحقيقات بأنها تهدف إلى إنقاذ جنود جيش الاحتلال وعملائه، إلّا أنّ ما تعرض له المعتقلون لسنوات طويلة يتجاوز في خلفياته انتزاع المعلومات التي تهمّهم، خاصة وأنّ معاناة الأسرى استمرت لسنوات طويلة وبعد انتهاء التحقيق معهم

علي حيدر

أفرج جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)، هذا الأسبوع، عن وثائق أرشيفية حول الظروف القاسية التي عانى منها معتقلون لبنانيون وعرب في معتقل اقامته إسرائيل في بلدة الخيام إبان احتلالها لجنوب لبنان وحتى انسحابها منه عام 2000.

تم الكشف عن الوثائق كجزء من التماس قدّمه عدد من ناشطي حقوق الإنسان إلى المحكمة العليا عبر المحامي إيتاي ماك الذي أكّد لصحيفة «هآرتس» أنّ «الجيش والشاباك ادارا معتقلاً مشابهاً لما أقامته الديكتاتوريات العسكرية في أميركا اللاتينية». ووصف التعذيب الذي تعرّض له نزلاء المعتقل (الخيام) بأنها جرائم ضد الإنسانية، وأنّ «الوثائق مروعة... وما هي إلا لمحة بسيطة عن الجحيم الذي كان يحدث هناك».

> **العدو يقرّ للمرة الأولى بتورّط جيشه في إدارة المعتقل والتحقيق مع نزلائه**

أنشئ معتقل الخيام عام 1985 قرب البلدة التي يحمل اسمها، على بُعد كيلومترات عدة من الحدود مع فلسطين المحتلة، عقب انسحاب جيش الاحتلال الإسرائيلي إلى المنطقة الأمنية التي أقامها في جنوب لبنان عقب انسحابه الأول بعد ثلاث سنوات من اجتياح عام 1982.

وطالب الملتمسون المحكمة بإصدار أمر للشاباك بالكشف عن الوثائق التي توثّق «التعذيب والعقوبات القاسية والإنسانية» التي مورست في السجن. وقد قرّرت المحكمة عقد جلسة أولى للنظر في الالتماس في نيسان المقبل، لكنها سمحت للشاباك بنشر جزء من المواد التي بحوزته، بعد إخضاعها لرقابة مشدّدة.

تُشير إحدى الوثائق، وتعود إلى عام 1987، إلى أنّ الشاباك زعم أن السجن كان له «دور مهم من أجل الإحباط» (أي إحباط عمليات المقاومة) وأنّ محقّقي «جيش لبنان الجنوبي» كانوا يديرونه «تحت إشراف الجيش الإسرائيلي والشاباك». وورد في الوثيقة نفسها أنّ نزلاء «هذه المنشأة لا يقدمون للمحاكمة ولا توجد مذكرات توقيف بحقهم، ومدة حبسهم تكون حسب خطورة أعمالهم. أي أنه لا تحديد للفترة الزمنية التي يقضونها في المعتقل».

تحت بند «التحقيق مع النساء»، أشارت إحدى الوثائق إلى أن «التحقيق يتم بواسطة محقّق رفيع المستوى بحضور شرطية». لكن «في حال عدم وجود شرطية عسكرية، يُسمح للمحقق بالتحقيق معها بحضور محقق آخر في الغرفة». وتبين وثائق أخرى أن عشرات النساء كنّ بين المعتقلين، من بينها واحدة، مكتوبة بخط اليد، ذكرت أنّ معتقلة حُقّق معها بشبهة أنها «على علاقة بحزب الله»، وقد تلقّت أثناء التحقيق «صعقات كهربائية في أصابعها».

وأشارت وثيقة تعود إلى عام 1988 إلى تجويع الأسرى في السجن، وجاء فيها: «أفاد مدير السجن المحلي صباح اليوم بإعلان إضراب عن الطعام في السجن على خلفية النقص بالطعام. وحسب أقوال مدير السجن، يوجد نقص بالطعام فعلاً». وذكرت إحدى الوثائق، من العام نفسه، أن «الاكتظاظ في السجن كبير، وتم الإعلان أخيراً عن إضراب عن الطعام ليوم واحد على خلفية النقص في الطعام».

وفي وثيقة، تعود إلى عام 1997، جرت الإشارة إلى المشكلات الصحية التي عانى منها الأسرى في سجن الخيام. ويرجّح أنّ من كتبها كان مسؤولاً في السجن، وهو أحد أفراد «جيش لبنان الجنوبي»، تحدّث فيها عن لقاء عقده مع شخص «عبّر خلاله عن عدم رضى من حلّ مشكلات صحية للذين يجري التحقيق معهم أو المعتقلين، ومن حقيقة أنه بعد أن طرح أمامنا موضوع المشكلات الصحية، فإننا نعلّق قرارات بشأن الإفراج عنهم».

ولفتت إلى أن «مشكلة المسؤولية الطبية ليست محدّدة بشكل واضح وصريح»، ما يعني إمكان احتجاز أشخاص والتحقيق معهم رغم أن «حالتهم الصحية في خطر» من دون أن يكون المسؤول عن ذلك «على علم بهذا الأمر، ومن دون أن يحصل على دعمنا من أجل إطلاق سراحهم».

ويُشير ملخّص الوثيقة إلى أن هذه «مشكلة مؤلمة»، وإلى أنّ المسؤول الذي حذر منها يشعر بأنّ «لا دعم له في حال وفاة معتقل في السجن بسبب مشكلات صحية أو لعدم تلقّيه علاجاً أوصى به الطبيب». وخلصت إلى أنّ على الشاباك «اتخاذ قرار يقلّص المسؤولية الملقاة علينا وعلى... (مقطع حذفته الرقابة) بشأن احتجاز معتقلين في السجن».

وتُشير تقارير لمنظمة العفو إلى أنّ 11 معتقلاً توفوا في معتقل الخيام، إلا أنّ الجيش الإسرائيلي والشاباك امتنعا عن نشر معطيات رسمية في هذا الشأن.

وفي وثيقة أخرى تعود إلى عام 1997، اعتبر ضابط إسرائيلي، شطبت الرقابة اسمه ومنصبه، أنّ «المشكلات الطبية... معروفة طوال السنين الماضية، و«يجب أن نتذكر أنه ليست كل مشكلة صحية حرجة تتطلب الإفراج، ويمكن أيضاً حبس المرضى»، مشدّداً على أنّ «القرار النهائي يجب أن يكون دائماً في أيدي قواتنا»، لأن للنشطاء اللبنانيّين «مصالح معروفة لا تتلاءم دائماً مع مصالحنا».

وتُظهر الوثائق أنّ ما بين 250 و 300 معتقل كانوا محتجزين في معتقل الخيام بشكل دائم. وينتمي هؤلاء إلى تنظيمات وأحزاب مختلفة، منها حركة أمل وحزب الله والحزب الشيوعي ومنظمة العمل الشيوعي وحركة فتح والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وغيرها، وآخرون ينتمون إلى منظمات أخرى «غير واضحة».

وتكشف وثائق أخرى عن مداولات قانونية أجرتها شخصيات مختلفة في إسرائيل تناولت مشروعية التحقيق مع معتقلين لبنانيين من قبل إسرائيل في الأراضي اللبنانية. وبحسب إحدى الوثائق من عام 1996، اعترفت إسرائيل بوجود «مشكلات سياسية - قانونية» تتعلّق بوجود منشأة معتقل وإجراء تحقيقات تُدار من قبل إسرائيل في لبنان. وتنص الوثيقة على أنه بينما «صرّحت الحكومة الإسرائيلية رسمياً أنها انسحبت من المنطقة»، فإنّ إقامة منشأة معتقل «هو عمل سلطوي بارز».

النقاش في الأمر جرى بعد أن طلب الشاباك من الدولة السماح له باستجواب المعتقلين اللبنانيين في لبنان، بسبب ما وصفه تدهور الوضع الأمني وضرورة «استخلاص معلومات استخبارية، بأسلوب ناجع ومهني، يمكن أن تمنع جزءاً من العمليات وإنقاذ حياة جنود في الجيش الإسرائيلي وجيش لبنان الجنوبي». وبحسب الوثيقة شدّد المدعي العسكري الرئيسي العميد أوري شوهام، على أن اقتراح السماح للشاباك بالتحقيق مع معتقلين في لبنان «لا يخلو من الإشكالية الرئيسية في المسؤولية التي تتحملها إسرائيل لمجرد إجراء تحقيق من قبل ضباط إسرائيليين».

وأشارت وثيقة غير مؤرّخة إلى «استعراض الوضع القانوني الذي تعدّ بموجبه العمليات في لبنان غير منظمة قانونياً، خصوصاً من وجهة نظر القانون الدولي ومن وجهة النظر العامة». وتبيّن من وثيقة أخرى أنّ المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية في حينه، إلياكيم روبنشطاين، «صادق مبدئياً على الاقتراح المشترك للشاباك والجيش الإسرائيلي بالسماح، بشروط وقيود معينة، للشاباك بالتحقيق مع لبنانيين في لبنان».

في عام 1999، أفاد المستشار القانوني لجمعية حقوق المواطن المحامي ياكير، بأنّ الجمعية و«هموكيد للدفاع عن الفرد» قدما التماساً للمحكمة العليا للإفراج عن بعض المعتقلين من سجن الخيام والسماح لمحامين من المنظمات بمقابلة المعتقلين هناك. وأضاف ياكير نقلاً عن الملتمسين، إنّ الشاباك متورط في كل ما يتعلق بالمعتقل، لافتاً إلى أنّ المحكمة العليا «تجنبت مناقشة الالتماس، وطلبت المزيد والمزيد من الحجج حول مسألة صلاحيتها للتدخل في ما يحدث خارج الدولة».

وقدم رئيس شعبة العمليات آنذاك، رئيس الأركان لاحقاً، دان حالوتس، إفادة أمام المحكمة العليا ادعى فيها أنه «لا يوجد أساس لادعاءات تورط إسرائيل في إدارة السجن»، رغم تأكيده أنّ جنود الجيش الإسرائيلي ومسؤولين إسرائيليين آخرين يتمركزون في السجن، إلا أنهم «لم يكونوا موجودين بشكل روتيني».

وأكّد ياكير أن «الشاباك كان على علم بالظروف اللاإنسانية التي تم فيها احتجاز المعتقلين ونقص الطعام والتعذيب أثناء التحقيق، بل إن بعضهم حقق بنفسه معهم».

وتُظهر الوثائق أنّ الجيش بشكل عام، والشاباك بشكل خاص، «كانا متورطين حتى الرقبة في السيطرة على السكان المدنيين في جنوب لبنان. وفي الاعتقال غير القانوني لمئات المعتقلين إلى أجل غير مسمى من دون أساس قانوني، ودون رقابة قانونية وبظروف قاسية تضمنت عمليات تعذيب».

وقالت المديرة العامة السابقة لمركز الدفاع عن الفرد، وإحدى مقدمات الالتماس، داليا كيرشتاين، لصحيفة «هآرتس» إنّ نظام الاحتلال الإسرائيلي الوحشي في جنوب لبنان، بما في ذلك التعذيب المروع في سجن الخيام، هو «من البقع السوداء في التاريخ الإسرائيلي. والخروج من لبنان لن يكون كاملاً حتى تكشف دولة إسرائيل عن جميع ممارساتها هناك، وإلى حين يواجه المجتمع الإسرائيلي ماضيه هناك». وأضافت أنه «في الوقت الذي تحوّل فيه المعتقل إلى متحف، لا يزال يتم إخفاء الوثائق حول ممارسات إسرائيل عن الجمهور، ويواصل المسؤولون عن الفظائع التجوال بيننا، من دون أن يُحاسبوا على أفعالهم».

مبادرة

خطّة «الأبحاث الزراعيّة» لزراعة القمح:
250 ألف طن عام 2025

رفع رئيس مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية ميشال افرام منذ أيام إلى وزير الزراعة عباس الحاج حسن اقتراحاً يتعلّق بزراعة القمح الطريّ والقاسي بين البقاع وعكار ومرجعيون والنبطية يمكن تنفيذه خلال السنوات الثلاث المقبلة. ما يتيح إنتاج نحو 250 ألف طن من القمح بحلول عام 2025

أفرام: الشائعات عن عدم إمكانية زراعة القمح الطري في لبنان غير دقيقة (الأخبار)

كوثر ياسين

يواجه لبنان أزمتين قوّضتا قدرته على توفير الغذاء لسكانه. الأولى هي الأزمة الاقتصادية الناجمة عن انهيار العملة المحلية أمام الدولار، والثانية هي الأزمة الناتجة عن الحرب في أوكرانيا، خاصة أن أوكرانيا وروسيا تستحوذان على مساحات زراعية تُعدّ الأكبر في العالم وتنتجان حوالي 30% من حجم الإنتاج العالمي. هاتان الأزمتان تسبّبتا في ارتفاع أسعار الغذاء ونقص المحاصيل الأساسية في أجزاء من وسط آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بيد أن الأزمة الأكبر هي تجاهل الحكومات المتعاقبة للثروة الزراعية التي تملكها سهول البقاع الشاسعة وللمبادرات الجدية التي تقوم بها مصلحة الأبحاث الزراعية في تل عمارة.

مبادرة زراعة البذار

فقد أكّد رئيس مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية ميشال أفرام أن المصلحة تملك 1700 دونم من الأراضي الزراعية، موزّعة بين تل عمارة وتريل وكفردان. وقد استثمرت المصلحة هذه الأراضي وزرعت فيها القمح الطريّ، فأنتجت البذار المخصّص لهذا القمح منذ عقود، لتنتج في عام 2018 حوالي ألف طن من بذار القمح الطريّ والقاسي بنوعيّة ممتازة، بيعت للمزارعين. اهتمّ المزارعون في حينه بزراعة القمح، بالتعاون مع المصلحة، وتم إنتاج نحو 160 ألف طن من القمح بينها 135 ألف طن من القمح الطريّ، تُستخدم في صناعة الخبز. لكن منذ سنتين، وبعدما توقفت الدولة عن دعم القمح، طلب إلى وزارتَي الاقتصاد والمالية

> **أنتج المزارعون عام 2018 نحو 160 ألف طن من القمح بينها 135 ألف طن من النوع الطريّ**

شراء المحصول بثلث السعر العالميّ، لكنّهما رفضتا، على الرغم من أنّ هذه الزراعة وصلت إلى إنتاج 160 ألف طن من القمح في لبنان. وباع المزارعون محاصيل القمح هذه في السوق، وأبلغوا المصلحة عزوفهم عن زراعة القمح لأنّ الدولة لم تشجّعهم.

وخلافاً للشائعات السائدة عن القمح الطريّ، وعدم إمكانية زراعته في لبنان، يؤكد أفرام أن المصلحة ما كانت لتنتج هذا الكمّ الكبير من أطنان القمح لولا سهولة زراعته. فبسبب عدم اهتمام الدولة بدعم زراعة القمح، المادة الاستراتيجية لأيّ بلد في العالم، واعتمادها على استيراده، اقتصرت زراعة القمح محلياً على القمح القاسي لإنتاج المونة (البرغل وفريك...)، وتحوّل معظم المزارعين إلى منتجات زراعيّة أخرى. لكنّ المصلحة لم تكفّ عن زراعة بذار القمح بل استمرّت في زراعتها حتى اليوم. فهي سلسة مترابطة ورائياً تتكرّر سنوياً للحفاظ على الأصناف وصيانتها أو إدخال أصناف جديدة متفوّقة أو أكثر تأقلماً. وفي حال التوقف تفشل زراعة البذار ولن تتمكن المصلحة من إنتاج البديل عنها إلا بعد مضيّ عشر سنوات.

نحو مجلس الوزراء

لم يفقد أفرام الأمل من الاستجابة فقد واصل متابعته لقضية زراعة القمح. ورفع منذ بضعة أيام إلى وزير الزراعة عباس الحاج حسن طرح مشروع حول الأمن الغذائي ليتم عرضه أمام مجلس الوزراء لدراسته. يقترح هذا المشروع زراعة القمح الطري والقاسي بين البقاع وعكار ومرجعيون والنبطية ويمكن تنفيذه خلال السنوات الثلاث المقبلة، وينصّ على أنه «في حلول عام 2025، تنتج المصلحة بالتعاون مع مراكز دولية تُعنى في هذا المجال أبرزها منظمتا إيكاردا وأكساد ومع المزارعين حوالي 250 ألف طن من القمح أي نحو ربع حاجة السوق اللبناني»، موزّعة وفق الجدول المرفق.

أما عن التكلفة الإجمالية للسنوات الثلاث فتبلغ مليون دولار، «وهذه كلفة زهيدة نظراً إلى سعر كميات المواد وتكلفة إنتاجها، وهذه الكميات سوف تُخزّن في مستودعات المصلحة لتباع للمواطنين والمزارعين عام 2025» على حدّ قول أفرام. لافتاً إلى أن المصلحة لا تنتظر شيئاً سوى الموافقة من قبل مجلس الوزراء على المشروع كي يغدو نافذاً.

كما شدّد أفرام على أهمية هذا المشروع في تأمين أصناف واعدة من الحبوب وإكثارها كالنجيليات (قمح طري، قمح قاس، شعير) والبقوليات (حمص، فول، عدس وأعلاف) وفي إعادة التوازن للأمن الغذائي، خصوصاً أن لبنان يستهلك نحو 500 ألف طن من القمح سنوياً وأضيف إليها 400 ألف طن بعد النزوح السوري إليه.

يؤكد أفرام على أهمية المشروع «لأنه يجب علينا تأمين احتياطي من القمح في ظلّ هذه الأزمة العالمية، خصوصاً أن دولاً عديدة تحجم عن تصدير القمح»، مشيداً في الوقت نفسه بجودة القمح اللبناني «خصوصاً أنّه قمح مؤصّل ويتمتع بنوعية ممتازة تفوق تلك المستوردة من الخارج، وعلاوة على ذلك فإن كلفة زراعة القمح في لبنان أقلّ بكثير من كلفة استيرادها».

الكمية والإنتاجية لأصناف المحاصيل المتوقعة سنوياً وإجمالاً

الإنتاج الإجمالي	الموسم الأول 2022 – 2023	الموسم الثاني 2023 – 2024	الموسم الثالث الإنتاج النهائي 2024 – 2025
قمح طري	125 طناً	3000 طن	72000 طن
قمح قاسٍ	60 طناً	1200 طن	24000 طن
شعير	20 طناً	400 طن	8000 طن
حمص	15 طناً	250 طناً	4000 طن
فول	18 طناً	360 طناً	7200 طن
عدس	2 طن	40 طناً	800 طن
المجموع	240 طناً	5250 طناً	116000 طن

قضية

وعود بقرب تشغيله المعمل مجمّداً بعدما تحوّل إلى جبل نفايات (علي حشيشو)

يُفترض أن يعود معمل صيدا لمعالجة النفايات إلى العمل قريباً بعد شهور من التوقف، لكنّ هذا لم يحل دون استدعاء النائب العام الاستئنافي في الجنوب رهيف فياض أمس مدير معمل معالجة النفايات في صيدا أحمد السيّد، لسؤاله عن سبب تراكم النفايات في المعمل والتحقيق في الاتهامات المتبادلة بين الإدارة الحالية والإدارة السابقة في قضايا تبدأ بالسرقة ولا تنتهي عند تخريب الماكينات

تبادل للاتهامات بين الإدارتيْن ووعود بقرب التشغيل

النفايات تطمر معمل صيدا

علي حشيشو

تنتشر صور أطنان النفايات المكدّسة داخل معمل معالجة النفايات في صيدا الذي تديره شركة IBC المملوكة معظم أسهمها من قبل خمسة مستثمرين سعوديين. "الأخبار" عاينت المعمل الذي تحوّل فعلياً إلى "مكبّ"، بعدما ملأت آلاف الأطنان من نفايات صيدا والجوار الهنغارات الثلاثة وغمرت آلات التشغيل وفاضت لتغطي الممرات والساحات بارتفاع فاق الأربعة طوابق، فيما آلات المعمل التي يبلغ ثمنها ملايين الدولارات تقف عاجزة عن معالجتها، والسبب بمثابة لغز تتنازع حلّه الإدارة من جهة والفريق التشغيلي من جهة ثانية.

السيّد: سرقة وتخريب

مدير المعمل الجديد أحمد السيد، وهو وكيل المساهمين السعوديين، تسلّم مهامّه قبل أربعة أشهر فقط، يتهم الإدارة السابقة برئاسة نبيل زنتوت بالفساد وسرقة مقدّرات المعمل، مقدّراً المسروقات بـ15 مليون دولار على مدى السنوات العشر التي تولى خلالها الإدارة. وعن تكدّس أطنان النفايات في معمله من دون معالجة، يلقي السيد بالمسؤولية على رئيس الإدارة التشغيلية وفريقه، الذين أقال خمسة منهم، ويقول لـ"الأخبار" إن هؤلاء "خرّبوا عن قصد آلات المعمل وطمروها بالنفايات وعرّضوها للتلف وحطّموا كاميرات المراقبة وعطّلوا مولّدين للكهرباء يعملان على الغاز المستخرج من معالجة النفايات، ثمن الواحد مليون يورو، ما اضطرّنا لشراء المازوت بملايين الدولارات لتشغيل الماكينات". يضيف: "بعد طرد الخمسة انخفضت الكلفة التشغيلية الشهرية للمعمل من 650 ألف دولار الى 200 ألف دولار فقط!".

السيّد أكد ما كانت تصدح به حناجر المعتصمين على باب المعمل طوال السنوات السابقة احتجاجاً على طمر النفايات غير المعالجة في عقار المعمل وانتشار الروائح والانبعاثات المسرطنة، وجزم أن الإدارة السابقة لم تلتزم ببند "صفر عوادم" وبأنها كانت تتخلص من العوادم غير مسحوبة الرطوبة بطمرها في الجوار بعد خلطها بالأتربة وهو ما أدّى إلى تكوّن الجبال المحيطة بالمعمل حالياً.

لكنّ السيد يؤكد أنه اشترى آلات إضافية وأن المعمل يعالج حالياً كلّ كميات النفايات الطازجة الواصلة يومياً (200 طن) من صيدا واتحاد بلديات الزهراني وجزين وبعض قرى الجنوب بسعر 95 دولاراً للطن.

ويجزم السيّد أن المعمل لم يربح دولاراً واحداً منذ عشر سنوات، قائلاً إن المساهمين السعوديين يدفعون منذ 6 أشهر مئات الآف الدولارات من جيوبهم لتأمين استمرار المعمل. وعن إصرار هؤلاء على المضي بالاستثمار غير المربح في المعمل قال: "إنهم يراهنون على نجاحي مع الإدارة الجديدة، وإذا لم ننجح فلا مانع من أن تضع البلدية يدها على المعمل لتشغيله ولكنها لن تستطيع".

زنتوت: بحثاً عن الفريش دولار

يصف المدير السابق للمعمل نبيل زنتوت اتهامات السيد بالباطلة، معتبراً أنّ كلّ همّ الإدارة حالياً الضغط على الدولة اللبنانية الممثلة ببلدية صيدا من أجل انتزاع ملكية

> **تمّ الاتفاق مع IBC على احتساب الدولار على سعر 3900 لكنّه لم يُنفّذ بعد**

أرض المعمل (40 ألف متر مربع) وتسجيلها باسم الشركة في الدوائر العقارية، وأيضاً من أجل تعديل البند المالي بحيث يلزم الدولة بالدفع "فريش دولار" لقاء معالجة النفايات".

وردّاً على اتهام السيد له بفوترة المشتريات بمئات الآف الدولارات بموجب فواتير بخط اليد، أوضح زنتوت أنه ترك عمله في إدارة المعمل في 23 حزيران 2021 "وكان يعمل، ويدرّ الأرباح، بشهادة شركة تدقيق مالية، وأنه بنتيجة تقرير الشركة تلقّى تهنئة من أحد كبار المستثمرين السعوديين الذي قال له: "هذا التقرير وسام شرف تعلقه على صدرك"، أما عن حجز تعويضاته المالية فأوضح أن الأمر كان من باب الضغط عليه للبقاء مديراً إلا أنه رفض".

حجازي: بيع الآليات!

بدوره، ينفي مسؤول تشغيل العمال المفصول محمد حجازي (7 سنوات عمل) اتهامه بتعطيل الآليات وماكينات الفرز والغرابيل، متهماً في المقابل الإدارة الحالية ببيع آليات صالحة بالكيلو كحديد خردة بهدف توفير "الفريش دولار"، علماً أن البلديات لم تتأخر عن دفع المبالغ المالية المتوجّبة عليها للمعمل.

وقدّر كميات النفايات المتكدّسة بـ60 ألف طن، متهماً الإدارة الجديدة بالتخلص منها عبر طمر أطنان النفايات الطازجة في محيط المعمل من دون معالجة، وأكد حجازي امتلاكه صوراً وفيديوهات تفضح عمليات الطمر غير القانونية.

السعودي: المعمل سيُشغّل

لا يغوص رئيس اتحاد بلديات صيدا- الزهراني ورئيس بلدية صيدا محمد السعودي كثيراً في هذه الاتهامات، مختصراً القصة بالقول إن "العمل كان يسير بشكل جيّد في عهد المدير السابق نبيل زنتوت، المساهم في المعمل بنسبة قليلة فيه، لكنه تراجع بعدما أوفدت محاسبة المساهمين السعوديين النائبة رولا الطبش، زوجها عفيف الجارودي للإشراف عليه، ففي هذه المرحلة حصل تراكم النفايات إلى أن تسلّم المدير الجديد أحمد السيّد المهمة ليبدأ العمل من جديد".

يؤكد السعودي، الذي يمثّل جهة الرقابة والإشراف على المعمل، أنه جرى إصلاح الأعطال في الماكينات والآليات. أما عن الأموال المستحقة للشركة المشغّلة، فيقول إنها تتقاضى ما قيمته 95 دولاراً عن كل طن "وهي تطالب بتعديل سعر الدولار لتتقاضى على سعر الصرف اليومي، لكن تم الاتفاق على احتسابه على سعر 3900 لكنّ هذا الاتفاق لم يُنفّذ بعد".

شوائب في العقد

الكارثة المحدقة سلّطت الضوء على عيوب شابت عقد الاتفاق بين شركة IBC وبلدية صيدا، وجرى آنذاك التغاضي عنها بضغوط من النائبة بهية الحريري كونها راعية المعمل (رغم خسارة المعمل وظّفت الحريري أخيراً أحد مرافقي شقيقها الراحل رفيق الحريري واستحدثت له توصيفاً وظيفياً جديداً هو "رئيس أمن الممتلكات")، ومن العيوب أيضاً إلغاء البند المتعلق بحق صيدا بمعالجة 200 طن يومياً من نفاياتها مجاناً كون المعمل مقاماً ضمن نطاقها وعلى عقار يعود إلى بلديتها، وكذلك غاب عن العقد أي بند يمنح البلدية سلطة الرقابة على أعمال المعمل للتأكد من صحة معالجة النفايات، وينحصر دور البلدية الرقابي في موظف واحد يراقب عمليات وزن شاحنات النفايات، بينما تبيّن من الأزمة الحالية ضرورة أن تمتلك البلدية كل الصلاحيات الرقابية على جميع مراحل معالجة النفايات. كما أن العقد يجبر المعمل على منح 150 كيلواط ساعة من الكهرباء المنتجة بغاز النفايات للبلدية لإنارة الشوارع، لا يصل منها حالياً سوى 35 كيلواط ساعة. ويبقى العيب الأكبر في العقد ببنده السادس الذي ينصّ على تمليك IBC الساحة المردومة من الأملاك العمومية البحرية المحاذية لعقار المعمل وهو ما طعن به عدد من الناشطين الصيداويين أمام مجلس شورى الدولة.

يُذكر أن المعمل يضمّ 300 عامل وإداري، معظمهم مياومون، يعملون في مهنة شروطها قاسية، إذ يتعرّضون للروائح الكريهة والهواء الملوّث والحشرات وشتى المخاطر، ولا يتقاضون أكثر من 85000 ليرة يومياً بدون بدل نقل.

رد وتوضيح

ردّ «الحكمة برازيليا»

تعليقاً على مقال "الأخبار" بعنوان "صندوق دعم المعلّمين: تبرّع إلزامي"، أشارت إدارة مدرسة الحكمة برازيليا إلى أنه "لا علاقة للإدارة أو رؤساء الكنائس بتأسيس صندوق لجمع الأموال لمساعدة المعلّمين، إذ إن "الصندوق تأسّس بالتوافق بين لجان الأهل ولجنة المعلمين، ويدار بالاتّفاق في ما بينهم، ويقبض الأموال أحد الأشخاص المتّفق عليه ولا تُحول عبر الصندوق المالي إلى المدرسة".

واستغربت الإدارة زجّ اسم المدرسة، مع العلم أنّ هذا النموذج المؤقّت مُتّبع من غالبيّة المدارس. كما لفتت إلى أن عدد الموظفين الإداريّين المذكور هو عدد مبالغ فيه ومخالف للواقع. وقالت إن "مطرانيّة بيروت المارونيّة صاحبة الرخصة العائدة للمدرسة هي من الأوائل الذين بادروا إلى تخفيف الأعباء المدرسيّة، وإعفاء أولياء الطلاب الذين يمرون بضائقة ماليّة من قسم كبير من الأقساط من جهة، والحفاظ على حقوق الأساتذة والإداريّين من جهة أخرى".

■■■

توضيح المحرر

أعلنت لجنة المعلمين في منطقة المتن وكسروان إضراباً تحذيرياً في شباط الماضي ولمدة أسبوع، وبعد اليوم الأول من الإضراب التقى مطران إنطلياس ممثلين عن المعلمين، وجرى الاتفاق على إنشاء صندوق لدعم المعلمين من مصادر مختلفة كالأهالي والمتخرّجين والمتبرّعين، يتم توزيع وارداته على المعلمين وتلبية مطالبهم! وبناءً على هذا التوجيه من المطران تمّ تعميم الصندوق على كل المدارس الكاثوليكية في المنطقة وخارجها، ولم تكن لجان الأهل ممثّلة في الاجتماع وبالتالي الاتفاق الذي أطلق الصندوق جرى بين ممثل أصحاب المدارس ولجنة المعلمين. صحيح أن البيان وقّعه رئيس لجنة الأهل وممثل المعلمين، لكنّ الدعوة تمّت من رئيس المدرسة كما ورد في البيان، أي بمباركة من الإدارة المدرسية والتي توحي بشرعية إدارية. وبطبيعة الحال، هذا الاتفاق لا قيمة له ولا تأثير له على العملية التعلّمية طالما تتنصل الإدارة المدرسية منه. وربما يعود المعلمون إلى الإضراب إذا لم تتوفر الأموال الكافية لهم. إن تنصّل الإدارة يعني رفع المسؤولية التعاقدية عنها تجاه المعلمين، وهو حكماً مخالف للقانون إذ لا يجوز إبرام اتفاق بين الأهالي والمعلمين في المدرسة، بل العقد هو بين المعلمين والإدارة حصراً، وعليه، مهما كان من يتقاضى الأموال ويتولّى جمعها لا يحق له ذلك. والمدرسة الداعية لهذا الاجتماع والعارفة سلفاً بنتائجه هي أيضاً مسؤولة عن هذه المخالفة.

مدرسة الحكمة برازيليا ليست مستهدَفة في هذا المقال، بل كل المدارس التي تتجاهل القوانين وهي لديها من المستشارين القانونيين ما يكفي لتعرف أنها مخالفة للقانون العام وللقانون 96/515. إنما وقوع البيان بين أيدينا كان محفّزاً لأخذه نموذجاً وسرد المخالفات القانونية التي يتغاضى عنها وعن المسؤولية المعنوية والقانونية للإدارة.

صحيح أن هناك خطأ في عدد الموظفين الإداريين، لأننا استندنا إلى إحصاء قديم، الأصح هو الوارد في دليل المدارس 2021 في المركز التربوي الذي يفيد بأن عدد الموظفين الإداريين هو أكثر مما ذُكر في المقال وهو 91 إدارياً وليس 87 كما ذُكر. لم تدفع إدارة مدرسة الحكمة برازيليا وإدارات غالبية المدارس الكاثوليكية الدرجات للمعلمين بالرغم من تقاضيها عبر الأقساط منذ عام 2017، وكذلك تقاضي "سلفة على أي زيادة مرتقبة" منذ عام 2012 والتي تبخّرت أموالها بينما هي حق للمعلمين منذ ذلك الوقت.

رد وتوضيح من متحف سرسق

استضاف متحف سرسق احتفالاً بذكرى الشاعر والكاتب الأوكراني تاراس شفشنكو (Taras Sheveshenko) كان مقرّراً منذ زمن. ولم يلغه حين نشبت الحرب. وقد سبق له أن استضاف احتفالات نظّمتها سفارات لدول عديدة. وهو غير مسؤول عمّا يصرح به السفراء.

إدارة متحف سرسق

استراحة

كلمات متقاطعة 3991

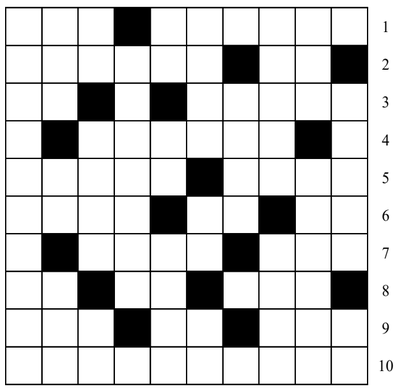

أفقيا

1- عاصمة عربية – عاصمة آسيوية – 2- زار الأماكن المقدسة – جائزة عالمية فرنسية – 3- فيتيقي نقل الإيجدية الى اليونان – من الحبوب – 4- فاتح مغولي – 5- من يعمل في مهنة – منطقة جبلية على حدود ألمانيا – 6- للتعريف – هرب – عاصمة ولاية داكوتا الجنوبية – 7- تحزن – في السفينة – 8- جامعة أميركية – ورك – حرف نصب – 9- نهر في أفريقيا الجنوبية – قلق وحزن – بقرة وحشية – 10- مضيق يفصل القارة الأميركية عن أرض النار

عمودياً

1- أمكنة فسيحة للمحاضرات – ثغر – 2- قبر – المجتمع من الشجر في مجرى الماء – 3- رماهم بالحجارة – دولة أفريقية – 4- ذئب بالأجنبية – 5- أزيل بالماء الأوساخ – نثر الماء – ضمير منفصل – 6- نور النهار بالعامية – أصل البناء – عاصمة أوروبية – 7- أرخبيل هندي في خليج البنغال – 8- هدم الحائط – دمث الأخلاق – يئس وضجر – 9- كأس – للنداء – خاصتها – 10- أديب فرنسي راحل

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- تيغلوي – بنج – 2- فريد – غاليا – 3- أسي – صلب – سنّ – 4- نصيب – تار – 5- ما – جانب – 6- حل – كابول – 7- حر – البوح – 8- رقم – بغ – نسي – 9- الأطناب – نا – 10- مصر – تنّور

عمودياً

1- تفاح – حيرام – 2- يرش – مل – قلص – 3- فيينا – حمار – 4- ود – كرّ – 5- صيدا – بنت – 6- يغلب – باغان – 7- اب – جول – بو – 8- بل – تالين – 9- نيسان – وسن – 10- جابر بن حيّان

sudoku 3991

9				3				7
	7	2	1		6		5	
8				2				1
1	3		6		9		4	
				4				
			2		8	1	3	6
7								3
					3		6	4
	1	6	4				7	9

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 3990

4	2	9	6	1	3	8	7	5
8	7	1	9	5	2	4	3	6
6	5	3	4	8	7	2	9	1
7	6	5	2	9	1	3	4	8
9	4	2	8	3	5	1	6	7
3	1	8	7	4	6	9	5	2
1	3	7	5	2	4	6	8	9
2	8	6	3	7	9	5	1	4
5	9	4	1	6	8	7	2	3

مشاهير 3991

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

صحافي أميركي (1889-1974). أدخل مفهوم الحرب الباردة في الصحافة. كتب في جريدة نيويورك هيرالد تريبيون

11+3+2+1 = عطاء ■ 6+4+7+5 = مقياس السوائل ■ 8+1+9+10 = ماركة البسة رياضية

حل الشبكة الماضية: **جلبهار ممتاز**

إعداد
نعوم مسعود

اليمن الذي بدأ من الصفر
جيشٌ يُرهِب دولاً

حمزة الخنسا

مع انطلاق العدوان على اليمن، ظنّ السعوديون، على وجه الخصوص، أنّ «عاصفة الحزم» ستمرّ ثقيلة على «أنصار الله»، خصوصاً بعدما ورثت الحركة مؤسّسات دولة، بجيش وقوى أمنية، أنهكها انسحاق علي عبد الله صالح، وتالياً عبد ربه منصور هادي، أمام الإرادة المَلَكية السعودية، بشكل سمح للرياض بتحويل اليمن وجيشه إلى حديقة خلفية تعفّها الفوضى والضعف. سريعاً، أثبتت قيادة «أنصار الله»، في المعركة المفتوحة مع السعودية وحلفها «العربي»، ومن خلفهما الولايات المتحدة، أن ما لم يكن في الحسبان قد تحقّق. وعلى قاعدة «تحويل التهديد إلى فرصة»، صار اليمنيون يتحدّثون اليوم عن تحوّلهم إلى «قوّة تُصنع احتياجاتها من الأسلحة المناسبة لاستراتيجية المواجهة التي وضعتها القيادة لإدارة المعركة مع السعودية والإمارات، كعدو قريب»، فيما تقف إسرائيل في خلفية المشهد، وقد بدأ إعلامها وخبراؤها ومراكز الدراسات فيها يتحدّثون عن «التطورات الاستراتيجية في المنطقة»، والتي من شأنها أن تجعل هجوم «أنصار الله» على كيانهم «أكثر احتمالاً»، مدعوماً بـ«مخزون كبير من الأسلحة» و«تطوّر عسكري كبير»، ما يؤثّر سلباً على كيان العدو ويضع قادته أمام «معضلة الانجرار إلى المستنقع اليمني».

انخرطت «أنصار الله» بتشكيلاتها ووحداتها كافّة في ورشة تطوير كبيرة (من الأرشيف)

> طول المدى الزمني للحرب شكّل تحدّياً كبيراً لـ«أنصار الله» ومفاجأة أكبر لقوى العدوان

ورشة تطوير كبيرة انخرطت فيها «أنصار الله» بتشكيلاتها ووحداتها كافّة، مكّنتها بعد ثماني سنوات على بدء العدوان، من تطوير قدراتها العسكرية وتنمية خططها واستراتيجياتها الحربية، التي أهّلتها للتعامل مع التحوّلات الطارئة والمتسارعة لأحوال الجبهات والميدان، والانتقال بمرونة كبيرة بين الأنساق الدفاعية (مثال على ذلك معركة الساحل الغربي عام 2019، واستراتيجية التحصينات الدفاعية التي اتّبعتها الحركة داخل مدينة الحديدة)، والهجومية (نموذج من ذلك الغارات البرّية التي كان بشّنها مقاتلو الحركة على مواقع الجيش السعودي في مدن وقرى نجران، وعسير، وجيزان، الحدودية مع اليمن)، وحتى الجمع بينهما، في استراتيجية لم تقتصر على نوع واحد من العمليات العسكرية، بل اشتملت على:

- العمليات البرّية التي استهدفت قوات حكومة الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، والفصائل الأخرى داخل اليمن، أو تلك التي استهدفت ثكنات حرس الحدود السعودي، في نجران وعسير وجيزان.
- العمليات الجوّية التي استهدفت منشآت عسكرية واقتصادية في العمقَين السعودي والإماراتي بواسطة الصواريخ الباليستية، والطائرات المسيّرة أخيراً.
- العمليات البحرية عبر استهداف سفن «التحالف» وزوارقه بواسطة صواريخ أرض - بحر مطوّرة ومصنّعة محلياً، وزوارق غير مأهولة.

كلّ ذلك عكس تطوّراً جعل الحركة الشعبية أقرب ما تكون إلى جيش نظامي، في شقّه الإداري والتجهيزي، مع الاحتفاظ بانسيابية التحرّك والانتقال بين الأنساق وتغيير الاستراتيجيات بمرونة فائقة، وهي من أبرز خصائص حركات المقاومة الشعبية التي تعتمد حرب العصابات.

طول المدى الزمني للحرب، شكّل تحدّياً كبيراً لـ«أنصار الله»، ومفاجأة أكبر لقوى العدوان. وفيما يقولون في صنعاء، إن «مراكمة الخبرات والتجارب إثر ضغط الحصار والعدوان والحاجة، ساهم في بلورة حركة إنتاجية في مختلف القطاعات، ومنها قطاع الإنتاج الحربي»، ويتحدّثون عن «خطط وبرامج طويلة الأمد لمزيد من تطوير الأداء العسكري على الجبهات كافة»، يجد الأطراف المقابلون، من القوى اليمنية الموالية لـ«التحالف»، أنفسهم وقد تاكلت قواهم وتشتّت جمعهم، في حين، يمكن بنظرة سريعة على لائحة أهداف السعودية من الحرب على اليمن، الاستنتاج أن أيّاً منها لم يتحقّق حتى اليوم، بدءاً من تمكين «الشرعية» من السلطة في صنعاء، مروراً بحماية المملكة لمنشآتها الحيوية، وصولاً إلى العجز عن حماية ممرّات الشحن الدولية الحيوية القريبة من مضيق باب المندب، وما بين ذلك من تكاليف مادية واقتصادية هائلة.

بين سلاسل «توازن الردع» التي توغّلت في العمق السعودي لتصيب أهدافاً حسّاسة في الرياض وجدّة وأبها وجيزان ونجران، و«إعصار اليمن» التي ضربت العمق الإماراتي في دبي وأبو ظبي، و«كسر الحصار» التي استهدفت مفاصل القوّة الاقتصادية السعودية، تكمن خلاصة السنوات السبع للعدوان، حيث التطوّر في إدارة المعركة، والقفز خطوات كبيرة لتكريس معادلة ردع قائمة على توازن في القوّة، مبنيّ في الأساس على تراكم خبرات نوعي وكمّي في إنتاج السلاح المناسب، وعماده الطيران المسيّر.

«معاجز» التصنيع الحربيّ: الصواريخ والمُسيّرات لم تَعُد حلماً

صنعاء ـ رشيد الحداد

مكّنت الصناعات العسكرية اليمنية، التي قلّلت دول العدوان من أهمّيتها خلال مراحل التصنيع الأولى، حركة «أنصار الله»، من تغيير المعادلة العسكرية جوّاً وبرّاً، وفرضت استراتيجية توازن ردع جديدة لحرب بدأت غير متكافئة. فصنعاء، التي تعرّضت منظومات دفاعها الجوّي لعملية تدمير ممنهجة قبل الحرب، تمضي نحو تطوير دفاعات جوّية بديلة، وهي قطعت شوطاً كبيراً في هذا الاتجاه، بحيث كان لذلك التطوّر دور في التقدّم العسكري في مأرب والجوف خلال العامَين الماضيَين. كما نجحت الحركة في تحويل مخزونها الصاروخي المتقادم إلى مخزون من المنظومات الحديثة. وعلى رغم قيادة رُعاة المبادرة الخليجية خلال الفترة ما بين 2012 و2014، مشروعاً لتدمير أعداد كبيرة من صواريخ أرض - جو «سام1» و«سام2»، وأيضاً تدمير بطاريات صواريخ «بتشورا» (سام3) و«كودرات» (سام6) و«ستريلا» (سام7)، لم تستطع تلك الدول، ومن خلفها الولايات المتحدة، في الوصول إلى مخازن صواريخ «توشكا» و«سكود» و«فروغ» و«فولجار» و«كونفرار» الروسية، فضلاً عن الصواريخ الكورية من طراز «هواسونغ» و«كروز» المجنّحة.

ولذا، كانت أولى هجمات العدوان مُوجّهة نحو الوية الصواريخ في غربي العاصمة صنعاء وجنوبيها، إلّا أنه، وعلى رغم الدمار الهائل الذي طال تلك الألوية، كانت حركة «أنصار الله» قد نقلت ترسانة الصواريخ الروسية إلى أماكن أمنة. ومع ذلك، لم تعلّق صنعاء على إعلان «التحالف»، في 21 نيسان 2015، تدمير 90% من الصواريخ اليمنية وشلّ قدرة الـ10% المتبقية، وبالتالي إنهاء «عاصفة الحزم» والانتقال إلى «إعادة الأمل». ونظراً لحسابات عسكرية دقيقة، تأخّرت الحركة في الردّ على هذه المزاعم لعدّة أشهر، قبل أن تستهدف بصاروخَين من نوع «توشكا» معسكرَين تابعين لـ«التحالف»، الأوّل في صافر شمال مأرب، والثاني في منطقة شعب الجن في باب المندب غربي تعز، ولتتوقّف عن استخدام هذا النوع من الصواريخ مطلع عام 2016، وتبدأ تجربة جديدة في الصناعات الصاروخية انتقلت من التعديل والتطوير إلى الإنتاج المحلّي.

تطوير وتحديث

وفقاً لمصادر عسكرية رفيعة، تحدّثت إلى «الأخبار»، فقد أخضعت صنعاء معظم الصواريخ الروسية التي كانت في مخابئها للتطوير والتحديث، بعدما تبيّن أنها قابلة لرفع المديات والسرعة وزيادة الرأس المتفجّر. وتعزّز ذلك إثر تمكّن صنعاء من إنتاج الوقود الصلب، لتُنتج أكثر من عشر منظومات صاروخية خلال سنوات الحرب الماضية، معظمها مُطوّرة، وأخرى محلّية الصنع. ويوضح المتحدّث الرسمي السابق باسم القوّات الجوية والدفاع الجوّي في صنعاء، اللواء عبد الله الجفري، في حديث إلى «الأخبار»، أن «العدوان الشعبية (جنوب اليمن سابقاً) من الاتحاد السوفياتي إبّان الحرب الباردة»، مشيراً إلى أنّ «نظام صنعاء السابق أهمل هذا المخزون بشكل كبير، ولم يقُم بصيانته خلال سنوات ما قبل العدوان. وبعد ثورة 21 أيلول 2014، استطاع الجيش واللجان الشعبية تحديث وتطوير هذا المخزون الاستراتيجي الهامّ الذي غيّر المعادلة العسكرية». ويؤكّد الجفري أن «كلّ الصناعات الصاروخية وصناعة الطيران المسيّر طُوّرت وصُنعت بأيدٍ يمنية خالصة»، ولفت إلى أنّ «الشهيد عبد العزيز المهرم، أحد أبطال القوات الجوية، استطاع تحويل صواريخ جو - جو إلى أرض - جو، كصواريخ دفاعات جوّية أسهمت في مواجهة طيران العدوان بشكل فاعل، وأجبرت أعداداً كبيرة منها على مغادرة الأراضي اليمنية خلال العامين الفائتين»، جازماً أن «الصناعات العسكرية اليمنية اليوم تمضي من تطوّر إلى آخر بفضل العقول اليمنية، بحيث أصبحت اليمن تنتج طائرات وصواريخ بمديات تصل إلى 2500 كلم».

الترسانة الصاروخية

خلال السنوات الماضية، اتّخذت الصناعات الصاروخية منحى تصاعدياً، ليَدخل عدد كبير من الصواريخ الخدمة، بمديات مختلفة، كمنظومات «الصرخة» و«صمود» و«الـزلـزال» و«النـجـم الـثـاقب»، وجميعها استُخدمت في الجبهات الداخلية بشكل مكثّف خلال عامَي 2017 و2018. وفي مطلع عام 2019، انتقلت صنعاء إلى صناعة الصواريخ الذكية، لتُدشّن صاروخ «بدر 1» المطوّر، وذلك بعد شهر فقط من إعلانها دخول صاروخ «بدر P-1» الذي، الخدمة، كما أعلن العام الماضي دخول صواريخ ذكية قصيرة المدى الخدمة، كـ«سعير» و«نكال» المتشظّي. وفي ظلّ استمرار الحرب وفشل مساعي السلام، أعلنت صنعاء تفعيل عدد من المنظومات الصاروخية المتوسّطة والبعيدة المدى، خلال السنوات الفائتة، كمنظومة صواريخ «قاهر 1» المُعدّلة من «سام 2» الروسية، لتصبح بالسيتية هجومية، ومنظومة «قاهر M2» الذي يزن رأسه الحربي 350 كيلوغراماً، ومنظومة صواريخ «بركان 1» الباليستية المطوّرة من «سكود بي»، والمصمّمة رؤوسها لقصف القواعد العسكرية الضخمة، وتمّ تطويرها إلى «بركان 2»، بعدما رُفع معدّل مداها إلى أكثر من 1000 كلم، ثمّ جاءت منظومة «بركان H2» كأحد أهم الصواريخ متوسّطة المدى، فضلاً عن دخول منظومة «القدس 1» الخدمة. وحتى الآن، لا يزال صاروخ «ذو الفقار»، الذي يعمل بالوقود السائل، هو الأبرز بعد «القدس 1»، وأيضاً صاروخ «قاصم -1» الذي يتّسم بدقة عالية في ضرب الأهداف. وألعام الفائت، دخلت الخدمة صواريخ بالسيتية جديدة من طرازات «سعير» و«قاصم2» و«قدس2» المجنّح، وهي صواريخ تُراوح مداها بين 1700و2500 كلم، ولم تُستخدم بعد في أيّ عملية عسكرية.

المسيّرات تغيّر المعادلات

وتزامناً مع تعاظم القوّة الصاروخية، دخل الطيران المُسيّر خطّ المواجهة، وكانت البداية مع استخدام طائرات «راصد» قصيرة المدى، والتي استُخدمت لكشف تحرّكات العدو ورصد تجمّعاته في جبال نهم شرقي صنعاء عام 2016. وتميّز هذا النوع من المسيّرات بصغر حجمه، فتعاملت قوى العدوان معه باستخفاف، ولم تعترف بامتلاك «أنصار الله» مسيّرات استراتيجية، ويستكملا مسارهما في أواخر كانون الأول الفائت، بتحرير المناطق المأهولة كافّة. ويُتوّجها مهمّتهما الشهر الماضي، بالسيطرة على أحد أهمّ المعسكرات الصحراوية التابعة لـ«التحالف».

3- حتى الآن، تمّ تحرير 12 مديرية في مأرب من أصل 14، فيما لم يتبقّ سوى المدينة نفسها والوادي فقط. ومنذ مطلع نيسان 2021، انطلقت معركة مأرب، وتقدّم الجيش و«اللجان» في المرحلة الأولى منها قرابة 600 كلم، في عملية أُطلق عليها اسم «البأس الشديد»، استمرّت لعدّة أشهر، وبدأت بتحرير مديرية مجرز، فالسيطرة على معسكر الجفرة والمناطق المحيطة به، وصولاً إلى محيط معسكر ماس، ثمّ تمّ التقدّم من اتّجاه المخدرة والسيطرة على عشرات المواقع، بعد إسقاط جبل هيلان ومنطقة الكسارة، لتصل طلائع قوات صنعاء إلى المشارف الغربية والشرقية لمركز المحافظة، وتُطوّقه من أكثر من مسار، إثر انتزاعها مناطق واسعة في مديرية رغوان شمالي المدينة، وتقدّمها في جبهتَي غرب مأرب وشمال غربها، وتموضعها في الطلعة الحمراء، وشرق منطقة العطيف، وتمدّدها حتى تُبتَي الشهداء، والقنّاصين، اللتين تبعدان 3 كلم من جبل الأخشر المطلّ على الأحياء الشمالية الغربية لمركز المحافظة. وفي جنوب المحافظة، تسيطر قوات صنعاء على مديرية عين التابعة لشبوة، ومديريات حريب والعبدية والجوبة وجبل مراد، وتتموضع في المدخل الجنوبي لمدينة مأرب في البلقين الشرقي والغربي، وتمتدّ سيطرتها إلى عرم سدّ مأرب، كما تتواجد في مناطق استراتيجية كمنطقتَي النقعة العليا والأعيرف في اتّجاه جنوب غربي منطقة الفلج، جنوب مركز المحافظة.

4- أمست محافظة البيضاء كاملة تحت سيطرة قوات صنعاء، بعد سلسلة عمليات بدأت مطلع عام 2015، واستُكملت خلال شهرَي تموز وآب الماضيين، ليصل الجيش و«اللجان» بعدها إلى عقبة القنذع المطلّة على مديريات بيحان التابعة لمحافظة شبوة.

5- في مطلع تشرين الثاني الماضي، انسحبت الميليشيات المدعومة إماراتياً من محيط مدينة الحديدة، وأخلت مواقعها في مديريات الدريهمي والتحيتا والجاح والفازة، وصولاً إلى محيط مدينتَي الخوخة وحيس جنوب الحديدة (على بعد 170 كلم من مركز المحافظة)، فيما لا تزال تتموضع في الخوخة وأجزاء من حيس ويختل.

6- لا تزال جبهة باب المندب غرب تعز وجنوب الحديدة، تحت سيطرة الميليشيات المدعومة إماراتياً، والتي تتقاسم مديريات الساحل الغربي وأجزاء من حيس والخوخة ويختل والمخا وموزع، وجزر حنيش الصغرى والكبرى وجبل زقر، فضلاً عن جزيرة ميون الاستراتيجية.

7- حاولت السعودية، خلال السنوات الماضية، فرض منطقة عازلة بين اليمن والسعودية بحدود 20 كلم. وفي أواخر آب 2019، أعادت تفعيل محاولاتها تلك عبر التوغّل في وادي أبو جبارة، بهدف الوصول إلى قلب محافظة صعدة، إلا أن مساعيها انتهت بتوغّل الجيش و«اللجان» في العمق السعودي، على امتداد الشريط الحدودي في جيزان ويعسير. كما فشلت السعودية، أخيراً، في مسعاها المتجدّد هذا في حرض.

رشيد...

تحوّلات سبع سنوات: الأرض تعود لأصحابها

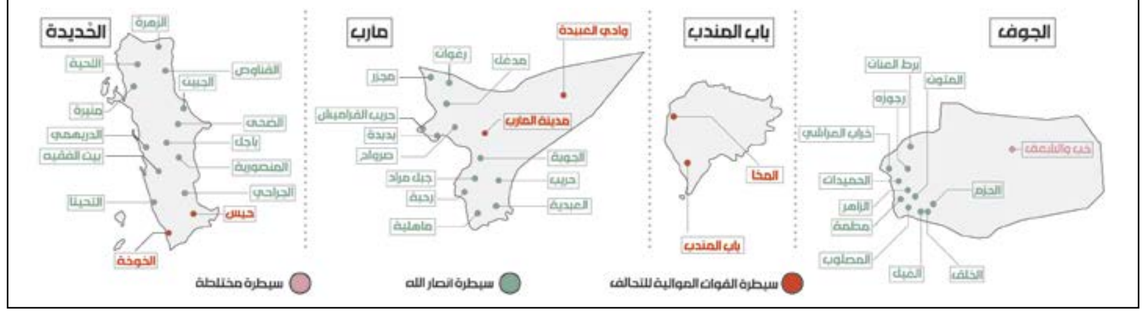

أخضعت صنعاء معظم الصواريخ الروسية التي كانت في مخابئها للتطوير والتحديث

استحدثت وزارة الدفاع «وحدة سلاح الجو المسيّر» أواخر عام 2017

إلّا بعد أن تصاعدت هجمات الحركة في العمق السعودي خلال السنوات الثلاث الفائتة. ثمّ شهدت هذه التجربة نقلة نوعية بعد استحداث وزارة الدفاع في صنعاء «وحدة سلاح الجو المسيّر» أواخر عام 2017، حيث بدأ تطوير المسيّرات وتحويلها من استطلاعية بدائية وبمدى قصير، إلى هجومية ومتشظّية وانتحارية متوسّطة وطويلة المدى. وحتى الآن، تمّ إنتاج عدد من الطرازات الخاصّة بالرصد والاستطلاع كـ«هدهد» و«راصد» و«رقيب»، وهي قصيرة المدى وصغيرة الحجم تطير على مدارج أو محطّات تحكّم، وتنحصر مهامها في رصد الأهداف وتحديد إحداثيات العدو، فيما بدأت تجربة صنعاء في مجال الطائرات الهجومية مع «قاصف 1» المزوّدة بنظام ذكي لرصد الهدف، والتي تحمل رأساً حربياً زنته 30 كلغ، ودخلت الخدمة عام 2017.

إلا أن هذا النوع من المسيّرات شهد تطوّراً نوعياً وكمّياً خلال الفترة ما بين 2018 و2021، إذ أعلنت دائرة التصنيع العسكري في صنعاء دخول طرازات جديدة من الطائرات المسيّرة كـ«صماد 1»، و«صماد 2»، و«صماد 3»، الخدمة، وكانت الأولى استطلاعية بمدى 500 كلم، والثانية هجومية بمدى يصل إلى 1500 كلم. وتمتاز هذه المنظومة بتكنولوجيا مُتطوّرة لا تستطيع المنظومات الدفاعية اكتشافها واعتراضها، ولذلك استُخدمت في استهداف شركة «أرامكو» في السعودية، ومطار أبو ظبي في 26 أيار 2018، وتُستخدم حالياً في تنفيذ أهداف استراتيجية بعيدة المدى. وفي عام 2019، أُميط اللثام عن طراز «قاصف K 2» المتشظّي، وهو نسخة متطوّرة من «قاصف 1»، يمتاز بقُدرة على تضليل أنظمة الرادار، وينفجر من أعلى إلى أسفل بمسافة 20 متراً، تُستخدم بعد في أيّ عملية عسكرية.

المسيّرات تغيّر المعادلات

وتزامناً مع تعاظم القوّة الصاروخية، دخل الطيران المُسيّر خطّ المواجهة، وكانت البداية مع استخدام طائرات «راصد» قصيرة المدى، والتي استُخدمت لكشف تحرّكات العدو ورصد تجمّعاته في جبال نهم شرقي صنعاء عام 2016. وتميّز هذا النوع من المسيّرات بصغر حجمه، فتعاملت قوى العدوان معه باستخفاف، ولم تعترف بامتلاك «أنصار الله» مسيّرات استراتيجية، ويستكملا مسارهما في أواخر كانون الأول الفائت، بتحرير المناطق المأهولة كافّة. ويُتوّجها مهمّتهما الشهر الماضي، بالسيطرة على أحد أهمّ المعسكرات الصحراوية التابعة لـ«التحالف».

3- حتى الآن، تمّ تحرير 12 مديرية في مأرب من أصل 14، فيما لم يتبقّ سوى المدينة نفسها والوادي فقط. ومنذ مطلع نيسان 2021، انطلقت معركة مأرب، وتقدّم الجيش و«اللجان» في المرحلة الأولى منها قرابة 600 كلم، في عملية أُطلق عليها اسم «البأس الشديد»، استمرّت لعدّة أشهر، وبدأت بتحرير مديرية مجرز، فالسيطرة على معسكر الجفرة والمناطق المحيطة به، وصولاً إلى محيط معسكر ماس، ثمّ تمّ التقدّم من اتّجاه المخدرة والسيطرة على عشرات المواقع، بعد إسقاط جبل هيلان ومنطقة الكسارة، لتصل طلائع قوات صنعاء إلى المشارف الغربية والشرقية لمركز المحافظة، وتُطوّقه من أكثر من مسار، إثر انتزاعها مناطق واسعة في مديرية رغوان شمالي المدينة، وتقدّمها في جبهتَي غرب مأرب وشمال غربها، وتموضعها في الطلعة الحمراء، وشرق منطقة العطيف، وتمدّدها حتى تُبتَي الشهداء، والقنّاصين، اللتين تبعدان 3 كلم من جبل الأخشر المطلّ على الأحياء الشمالية الغربية لمركز المحافظة. وفي جنوب المحافظة، تسيطر قوات صنعاء على مديرية عين التابعة لشبوة، ومديريات حريب والعبدية والجوبة وجبل مراد، وتتموضع في المدخل الجنوبي لمدينة مأرب في البلقين الشرقي والغربي، وتمتدّ سيطرتها إلى عرم سدّ مأرب، كما تتواجد في مناطق استراتيجية كمنطقتَي النقعة العليا والأعيرف في اتّجاه جنوب غربي منطقة الفلج، جنوب مركز المحافظة.

4- أمست محافظة البيضاء كاملة تحت سيطرة قوات صنعاء، بعد سلسلة عمليات بدأت مطلع عام 2015، واستُكملت خلال شهرَي تموز وآب الماضيين، ليصل الجيش و«اللجان» بعدها إلى عقبة القنذع المطلّة على مديريات بيحان التابعة لمحافظة شبوة.

5- في مطلع تشرين الثاني الماضي، انسحبت الميليشيات المدعومة إماراتياً من محيط مدينة الحديدة، وأخلت مواقعها في مديريات الدريهمي والتحيتا والجاح والفازة، وصولاً إلى محيط مدينتَي الخوخة وحيس جنوب الحديدة (على بعد 170 كلم من مركز المحافظة)، فيما لا تزال تتموضع في الخوخة وأجزاء من حيس ويختل.

6- لا تزال جبهة باب المندب غرب تعز وجنوب الحديدة، تحت سيطرة الميليشيات المدعومة إماراتياً، والتي تتقاسم مديريات الساحل الغربي وأجزاء من حيس والخوخة ويختل والمخا وموزع، وجزر حنيش الصغرى والكبرى وجبل زقر، فضلاً عن جزيرة ميون الاستراتيجية.

7- حاولت السعودية، خلال السنوات الماضية، فرض منطقة عازلة بين اليمن والسعودية بحدود 20 كلم. وفي أواخر آب 2019، أعادت تفعيل محاولاتها تلك عبر التوغّل في وادي أبو جبارة، بهدف الوصول إلى قلب محافظة صعدة، إلا أن مساعيها انتهت بتوغّل الجيش و«اللجان» في العمق السعودي، على امتداد الشريط الحدودي في جيزان ويعسير. كما فشلت السعودية، أخيراً، في مسعاها المتجدّد هذا في حرض.

رشيد...

تصميم: **رامي علّيان**

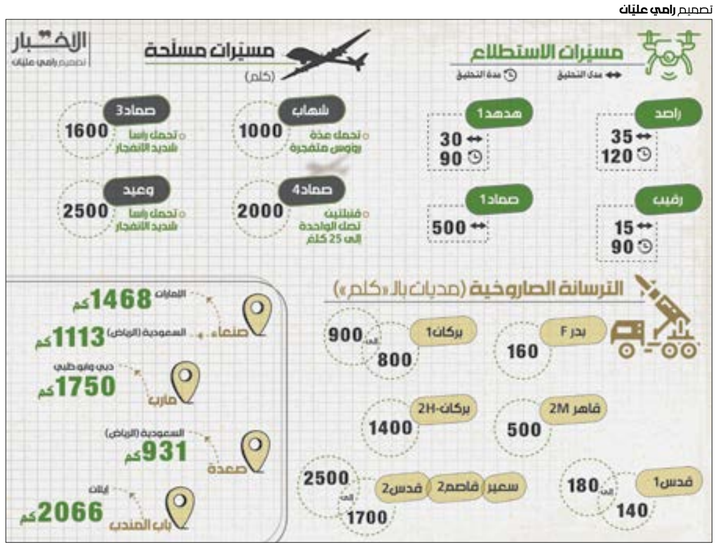

رفد القذيفة بالقصيدة: هي حربنا... وكفى

موسى السادة

«سيقدح شعر البلاغة ناراً
وتنطق أمثلة النحو جمرا»
(عبد السلام المتميز)

بناء الدولة

في حين ترتبط النظرة الأوّلية المتصوَّرة عن الحرب، حصراً، بالدمار وهدم مؤسّسات الدولة والبنى التحتية مادياً كانت أم اجتماعية، تدلّ الشواهد التاريخية على قصور في هذه النظرة، بل إن أبرز نظريات بناء الدول تنطلق من أساس ربطها بالغزوات وشنّ الحروب. يعتبر شارلز تيلي، من منظور متعلّق بتاريخ نشوء الدولة الأوروبية، أن «الحروب تَصنع الدول والدول تشنّ الحروب». ترتكز فكرته، ببساطة، على أن الدولة كالاختلاف الإثني في أفغانستان، وغياب الوحدة الاجتماعية الصلبة التي تنبني عليها قاعدة سياسية. أمّا العامل الثالث، والمهمّ بالنسبة إلينا، فهو إيديولوجي، في ما سمّياه ترابط الحرب والثورة والفكر الثوري، أي وجود إيديولوجية موحّدة قائمة على المزج بين الهوية القومية والعقيدة السياسية، وفي الحالة الفينومينية كانت الشيوعية. نجد في تاريخنا العربي شواهد أخرى شبيهة. فالثورة الجزائرية وحرب التحرير نجحتا في نهاية المطاف في إنشاء دولة، حيث نظّم المجتمع الجزائري ذاتَه سواءً تسليحياً أم اجتماعياً وثقافياً وأدبياً، والنشيد الوطني الجزائري هنا لم يأتِ من العدم، بل إن كلماته انعكاس لهذا التنظيم، بينما إذا نظرنا إلى الحربَين الليبية والسورية ومآلات الثورة الفلسطينية بقيادة «منظّمة التحرير»، يبدو الأمر مختلفاً. المسألة ليست في غياب الإيديولوجية الثورية فحسب، بل إن ما يربط حربَي ليبيا وسوريا بفشل نموذج مقاومة السوفيات في أفغانستان، هو أن هذه الحروب ليست مستقلّة، أي أنها ليست مجتمع نظّم نفسه وحشد الطاقات والموارد في سبيل حرب بشكل مستقلّ، بل إن عملية التنظيم ارتبطت مادياً بالغرب، وفي كلّ الحالات (أفغانستان/ السوفيات، ليبيا، سوريا، فلسطين/ أوسلو) كانت هندسة المجتمع تخضع لواقع الهيمنة الأميركية ورؤوس الأموال الغربية والخليجية على جزء من مجتمعاتنا تمويلاً وتحشيداً وصنعاً.

وعليه، فكرة أن تنتج الحرب الليبية والسورية، هي منطقياً غير ممكنة، وأن تكون للثورة السورية إيديولوجيا غير ما يراد لها، هي بدورها العالم الثالث فهي إمّا تدخل في دوّامة التدمير الذاتي لمصلحة المستعمَرين، أو التحرّر الوطني وبناء الدولة، ونكون حينها نحن المعمَّرين بتعبير فرانز فانون؛ ذلك أنه، ولكي تبني دولَ العالم الثالث نفسها، عليها بدورها أن تحشد للحرب وتبني المؤسّسات والجيوش والبُنى الاجتماعية والثقافية والإيديولوجية لتقاوم وتدافع عن مواردها من النهب الغربي. بيد أن أهمية بحث تايلور وبوتيا تكمن في دراستهما المقارنة لنماذج مقاومة الغزو السوفياتي لأفغانستان والأميركي لفيتنام، ليطرحا سؤالاً لعلّه من أهمّ الإشكاليات التاريخية لنا كعرب في هذا القرن، وهو: لماذا وكيف نجح الفيتناميون في بناء دولة بعد الانتصار على الأميركيين بينما فشل الأفغان؟ يجيب الباحثان على السؤال بمقارنة العوامل الذاتية والموضوعية للحالتَين، كالاختلاف الإثني في أفغانستان، وغياب الوحدة الاجتماعية الصلبة التي تنبني عليها قاعدة سياسية. أمّا العامل الثالث، والمهمّ بالنسبة إلينا، فهو إيديولوجي، في ما سمّياه ترابط الحرب والثورة والفكر الثوري، أي وجود إيديولوجية موحّدة قائمة على المزج بين الهوية القومية والعقيدة السياسية، وفي الحالة الفينومينية كانت الشيوعية. نجد في تاريخنا العربي شواهد أخرى شبيهة. فالثورة الجزائرية وحرب التحرير نجحتا في نهاية المطاف في إنشاء دولة، حيث نظّم المجتمع الجزائري ذاتَه سواءً تسليحياً أم اجتماعياً وثقافياً وأدبياً، والنشيد الوطني الجزائري هنا لم يأتِ من العدم، بل إن كلماته انعكاس لهذا التنظيم، بينما إذا نظرنا إلى الحربَين الليبية والسورية ومآلات الثورة الفلسطينية بقيادة «منظّمة التحرير»، يبدو الأمر مختلفاً. المسألة ليست في غياب الإيديولوجية الثورية فحسب، بل إن ما يربط حربَي ليبيا وسوريا بفشل نموذج مقاومة السوفيات في أفغانستان، هو أن هذه الحروب ليست مستقلّة، أي أنها ليست مجتمع نظّم نفسه وحشد الطاقات والموارد في سبيل حرب بشكل مستقلّ، بل إن عملية التنظيم ارتبطت مادياً بالغرب، وفي كلّ الحالات (أفغانستان/ السوفيات، ليبيا، سوريا، فلسطين/ أوسلو) كانت هندسة المجتمع تخضع لواقع الهيمنة الأميركية ورؤوس الأموال الغربية والخليجية على جزء من مجتمعاتنا تمويلاً وتحشيداً وصنعاً.

وعليه، فكرة أن تنتج الحرب الليبية والسورية، هي منطقياً غير ممكنة، وأن تكون للثورة السورية إيديولوجيا غير ما يراد لها، هي بدورها أمر غير واقعي. فسقوط دمشق وطرابلس بيد «الثوار» هو بالمعنى التاريخي لاستقلال المجتمعات وبناء دولها، تكرار لسقوط كابول لا سايغون. وتلك النتيجة مجرّدة من مدى سوء السلطة الحاكمة في دمشق وطرابلس، فهو ذاته في أيّ عاصمة عربية، ولو كانت الرياض أو القاهرة أو صنعاء. فالعبرة أن نعرف طبيعة الحرب المُخاضة، ومن البديهي، والحال هذه، أن لا تُغدق الدول الغربية الأموال على

> **لم يكن للحرب على اليمن أن تأخذ هذا الاتجاه لولا عملية التنظيم والمأسسة لقوى المجتمع**

حرب وإيديولوجيات تنتج دولاً ومجتمعات مستقلّة عنها، بل وبمجرد أن يرى الغرب تنظيماً اجتماعياً وسياسياً عربياً - أو غير عربي - بشكل مستقلّ، فمصيره الطبيعي الحصار والعقوبات وحشد الموارد للقضاء عليه لا رعايته.

تلك هي جدلية بناء الدولة المستقلّة في الجنوب العالمي منذ خمسة قرون، وهذا تحديداً ما يوصلنا إلى حرب اليمن.

الحرب والدولة

«عملياً، حكومة الحوثيين هي الحكومة الوحيدة الفاعلة على مستوى البلاد»
(واشنطن بوست)

ندخل اليوم العام الثامن من الحرب على اليمن، ونحن أمام واقع أن المناطق التي تُشنّ عليها الحرب وتُحاصَر ومقطوعة عن العالم، يسودها استقرار مؤسّساتي وفعّالية أكثر من غيرها، على رغم ما تعانيه من ابتزاز وقطع للمشتقات النفطية. وهذا ما يمكن به الاستدلال ليس على أنها لا تعيش حرباً أو حصاراً، بل إنها تنتصر فيهما. فالمسألة هي أننا حين نتحدّث عن صمود على مدى ذاته ما نراه في حملات التبرّع في اليمن، بأموال وقلائد ذهب وفضّة وفق ما تُظهره مشاهدها على طول الطرق، وريادية «الهيئة العامة للزكاة» اليمنية، بل إن اليمنيين ابتدعوا وسائل تكنولوجية لحشد هذه الأموال في ظلّ الحصار؛ فيمكنك مثلاً في اليمن إرسال رسالة نصّية تموّل من خلالها مجهود الحرب الاقتصادية والإيديولوجية لرفد المجهود العسكري. وذلك هو سبب صمود حكومة صنعاء في الحرب، وحديثها اليوم بكلّ اطمئنان عن انتصارها فيها.

وبالعودة إلى دراسة تايلور وبوتيا، فهما يحيلان انتصار الثوار الفيتناميين إلى قدرتهم على حفظ المؤسّسات وبنائها، وبل وحاجتهم الماسّة إلى ذلك. وهو ما يتّخذ وفقاً لهما ثلاثة أوجه متضافرة: جمع الدعم المالي من السكّان، بناء الجيش والقوات المقاتلة، الإيديولوجيا وبناء الهوية الوطنية. ففي حين كانت قوات جنوب فيتنام تُعيش على التمويل الأميركي، كتمويل السعوديين والإماراتيين اليوم للموالين لهم، فإن القوات الشمالية الفيتنامية عمدت إلى تنظيم عملية حشد الدعم المادي في الداخل، وهو ما نراه في حملات التبرّع في اليمن، بأموال وقلائد ذهب وفضّة وفق ما تُظهره مشاهدها على طول الطرق، وريادية «الهيئة العامة للزكاة» اليمنية، بل إن اليمنيين ابتدعوا وسائل تكنولوجية لحشد هذه الأموال في ظلّ الحصار؛ فيمكنك مثلاً في اليمن إرسال رسالة نصّية تموّل من خلالها مجهود الحرب الاقتصادية والإيديولوجية لرفد المجهود العسكري. وذلك هو سبب صمود حكومة صنعاء في الحرب، وحديثها اليوم بكلّ اطمئنان عن انتصارها فيها.

وبالعودة إلى دراسة تايلور وبوتيا، فهما يحيلان انتصار الثوار الفيتناميين إلى قدرتهم على حفظ المؤسّسات وبنائها، وبل وحاجتهم الماسّة إلى ذلك. وهو ما يتّخذ وفقاً لهما ثلاثة أوجه متضافرة: جمع الدعم المالي من السكّان، بناء الجيش والقوات المقاتلة، الإيديولوجيا وبناء الهوية الوطنية. ففي حين كانت قوات جنوب فيتنام تُعيش على التمويل الأميركي، كتمويل السعوديين والإماراتيين اليوم للموالين لهم، فإن القوات الشمالية الفيتنامية عمدت إلى تنظيم عملية حشد الدعم المادي في الداخل، وهو ما نراه في حملات التبرّع في اليمن، بأموال وقلائد ذهب وفضّة وفق ما تُظهره مشاهدها على طول الطرق، وريادية «الهيئة العامة للزكاة» اليمنية، بل إن اليمنيين ابتدعوا وسائل تكنولوجية لحشد هذه الأموال في ظلّ الحصار؛ فيمكنك مثلاً في اليمن إرسال رسالة نصّية تموّل من خلالها مجهود

احمد مفيد
(فلسطين)

القوة الصاروخية والطيران المسيّر. وبالنسبة إلى مانويل كاستيلز، أحد أبرز مُنظّري مجتمع الشبكات وتكييف التكنولوجيا، فإن ما يجعل مجتمعات تتفوّق على غيرها هو براعتها في تكييفها للتقنية والتكنولوجيا - يعتبر كاستيلز سبب تفكّك الاتحاد السوفياتي تأخُّره في تبنّي التكنولوجيا عن الأميركيين، على نقيض الصين التي تهدّد اليوم هيمنة الغرب -، وهو عين ما قام به الفقراء الحفاة اليمنيون، من تكييف لأدوات التكنولوجيا والاتصالات التي في متناولهم، من آلات التصوير والموسيقى إلى أجهزة توجيه الصواريخ والمسيّرات. وترتبط عملية تنظيم الدعم المالي لدى اليمنيين، بقدرتهم على الحشد العسكري وإعادة بناء المؤسسة العسكرية بشكل حديث، والرفد البشري لجبهات القتال. ولعلّ واحداً من أكبر عوامل انتصارهم، تمكّنهم المثير للإعجاب من تجميع المقاتلين من كلّ المحافظات، وبشكل عابر للقبائل والانتماءات المذهبية - أقلّه في الشمال -. وهذا ما يقودنا إلى العامل الثالث المتعلّق بالإيديولوجيا والهوية الوطنية. يعلّق «كريستوف»، هنا، وهو أحد الحسابات التي تعكس ذهنية صنع القرار السعودية، في اعتراف واضح بفشل سردية مذهبية الحركة الاجتماعية اليمنية الواسعة التي يواجهها السعوديون في اليمن سواءً بالوسم بـ«الهاشمية» أو «الزيدية» أو «الحوثية»، بأن «الحوثيين» نجحوا في استغلال ما سمّاه «القومية اليمنية»، أي استمالة الجماهير اليمنية عبر مخاطبة هويّتها الوطنية واستقلالها، و«فخرهم بقدرة أبناء جلدتهم في مواجهة جيوش التحالف» على حدّ تعبيره. وهو أمر في غاية الدقة؛ فقد عمل الأداء والخطاب السياسي لحكومة صنعاء على إعادة إنتاج الهوية اليمنية، وبمضمون إيديولوجي متماسك وصلب، ولعبت الآلة الشعرية هنا وانتشار الزوامل بشكل عابر حتى لحدود اليمن، كوعاء محرّك لهذه الهوية الوطنية.

سلاح الزامل والقصيدة

«لم يشهدوا (فيتنام) واحدةً... هنا شهدوا بكل مجاهد (فيتنامـا)»
(معاذ جنيد)

في بحث له عمل عليه خلال الثمانينيات في اليمن، يصف الباحث الأميركي، ستيف كانتون، الشعر اليمني بـ«الأداة العدوانية، مثل السيوف أو البنادق، ولكن يتمّ التلويح بها في حرب لفظية من الخطاب السياسي»، كما يَعدّ الزوامل أداةً ذات فاعلية عالية لإنتاج إيديولوجيا تعمل على الحشد خلال الصراعات السياسية. وإذا أردنا أن نلقي نظرة تاريخية على تطوّر هذا الفن، فسنجد أنه لم يتمّ استغلاله وتطويره وتوسيع مدى انتشاره كما حصل خلال هذه الحرب، بل من الممكن اعتباره أحد أبرز مظاهر التنظيم الثقافي والسياسي والعسكري في سبيل الصمود، في مزج بين مختلف أدوات الحرب عبّر عنه أحد الزوامل ذاتها بأن «صوت البنادق يُوزومل (مفردات) الجَعب». هكذا، وفي عالم أشبه بالموازي، أسّس اليمنيون إنتاجهم الفني بتشكيل «اتحاد الشعراء والمنشدين»، والذي يقوم بتنظيم عملية الإنتاج البلاغي واللغوي. كذلك، وفي إطار القنوات ووسائل التواصل المحلية، شهدت سنو الحرب إقامة مسابقة تلفزيونية تحت عنوان «شاعر الصمود» - مماثلة لشاعر المليون أو The Voice - تخلّلتها مشاركة نساء أنشدن أبياتهن بكلّ فخر واعتداد بالذات، ومن بينهنّ الشاعرة إبتسام المحطوري التي استهلّت أبياتها بأنها: «الشاعرة التي في القصيد تمكّنت... بكامل أوزانه من أيام الصبا».

وأحد أبعاد المسألة هنا هو في تنظيم عملية الاستهلاك، فأنت ما تستهلك، وكذلك المجتمع هو ما يستهلك. وقد أدّت عملية التنظيم الثقافي هذه إلى إنتاج أدبي مستقلّ، في اكتفاء ذاتي ثقافي يحرص فيه المجتمع على صياغة وعيه وثقافته بذاته، وأن لا يتركها ليصيغها الآخرون، وفي هذه الحالة إعلام الخصم أو العدو ومنتجاته الثقافية. ففي حين يقوم السعوديون بتجسير المنتج الثقافي الغربي واستهلاكه في حفلات ضخمة وسط الرياض أو على شاشات «روتانا» و«MBC»، يصون اليمنيون، في عالم لا يراه أغلبنا، مجتمعهم بإنتاجهم، في مقاومة ثقافية نجحوا من خلالها في الصمود أمام عدوّ حشد المليارات لهزيمتهم وتفكيك جبهتهم الداخلية. ولتبيان الفكرة، يلقي عبد السلام المتميز أبياتاً تقول بأننا كيمنيين في هذه الحرب:

سنقرأ فقهاً ونحواً وصرفاً

وطبا وجبرا وشعرا ونثرا

ولكن سنقرا صنع (المسيّر) حتى ولو لم يكن من قبيل يُقرى

يُضاف إلى ما ذُكر أن المضمون الشعري لليمنيين يتفاعل مع واقع صراعهم وبسالتهم العسكرية والحصْن على القتال، فلن تجد - على رغم كلّ المآسي الإنسانية - أيّ نوع من البكاء على الأطلال أو الاستجداء السياسي أو لعب دور المفعول به، بما يعكس خمولاً في عملية الحرب، كالتحوّل الذي تمّت هندسته للثورة الفلسطينية بعد «أوسلو»، ليكون الإنتاج الأدبي معطوفاً على جمود المقاومة والتحوّل إلى «مسار السلام». ومن هنا، برزت الاحتفالية الخاوية أو ألحان الحزن واليأس وقلّة الحيلة، على عكس الإنتاج الأدبي للمقاومة في غزة وحيويّته التاريخية كفاعل ومُنخرط في صيرورة حركة التاريخ عبر التحشيد للمعركة والحرب.

خاتمة: حرب المواقع

لم يكن للحرب على اليمن أن تأخذ هذا الاتجاه لولا عملية التنظيم والمأسسة لقوى المجتمع، وهو ما لعبت فيه الزوامل دوراً محورياً من ناحية البناء الإيديولوجي، وتشكيل رافعة أساسية للتماسك، خصوصاً في المرحلة الصعبة بداية العدوان، حيث برزت زوامل المنشد الشهيد لطف القحوم، الذي ترك أثراً نما وتطوّر ليمسي أحد أبرز أنواع الفنون المتزعة على المستوى العربي، والمنخرطة في مجهود الحرب والفاعلية التاريخية. فبعيداً عن ضجيج الصالونات الثقافية العربية ونَدوات الشعر في القاعات والمقاهي والبلاطات، تحت جناح «مرزنا على دار الأمير فضمّنا إلى الدار قواعد الأعادي وسورها»، سطّر المثقّف اليمني، شعراً وإنشاداً، أبرز النماذج التاريخية لقوة الثقافة المضادّة واثرها، ليخوض، بتعبير أنطونيو غرامشي، «حرب المواقع»، مستثمراً المؤسّسات الثقافية بكلّ تالق، ومُعطياً اللغة العربية مكانتها التاريخية، كأحد حصون صوْن هويّتنا ضدّ سيل الثقافة المعولمة، وليُعلّمنا درساً أننا كعرب، وطوال تاريخنا، إنْ ما أردنا الانتصار في الحرب وبناء دولتنا، فعلينا رفد القذيفة بالقصيدة.

مأرب و«الكلام الأميركيّ الآخر»: هكذا أسقطت صنعاء المحظور

لقمان عبد الله

لم يَدُم طويلاً قرار الرئيس الأميركي، جو بايدن، في بداية ولايته عام 2021، وقف دعم بلاده لعمليات التحالف السعودي - الإماراتي في اليمن. إذ أدّى الهجوم الذي شنّته قوات صنعاء على محافظة مأرب، وتمكّنها من تحرير معظم مديريات المحافظة، إلى تغيّر في موقف البيت الأبيض، الذي اعتبر أن استعادة المحافظة والموارد النفطية فيها ستكون لها تداعيات كبيرة على مجريات الحرب لصالح «أنصار الله». سارع «البنتاغون» إلى تصنيف عمليات «التحالف» في مأرب، بشكل رسمي، رسم خارطة المنطقة، وفتح أفق أبعد، التي يُسمح فيها باستخدام الأسلحة الهجومية في التصدّي للصواريخ والطائرات المسيّرة، باعتبار ذلك فعلاً دفاعياً. واستهدف هذا التصنيف العودة إلى تقديم الدعم الاستخباراتي والفنّي لما سُمّي «الحملات الدفاعية في ساحة المعركة»، وبالتحديد في مأرب وشبوة، أي «توفير الدعم غير الحركي» للحلفاء، فضلاً عن حظر عمليات تهريب الأسلحة بشكل حاسم. هكذا، وبعدما رفضت صنعاء أيّ «خطوط حمر أميركية» في ما يتّصل بالمعركة هناك، وخصوصاً مركز المحافظة ومديرية الوادي الغنية بالنفط، فقلت واشنطن خطّتها «الدفاعية»، وفق الآتي:

أوّلاً: أظهرت الأشهر الأخيرة اختلافاً عن السابق في إدارة المعركة والتنسيق بين الجبهات، وأيضاً في القدرات الفنّية والاستخباراتية والجاهزية العالية لسلاح الجوّ من حيث السرعة والدقّة، فضلاً عن كثافة استخدام الطائرات المسيّرة الاستطلاعية، وتلك المزوّدة بصواريخ لقصف الأهداف البشرية والآلية، فيما تولّى الضبّاط الأميركيون التنسيق بين جبهتَي شبوة ومأرب، إضافةً إلى إدارة الغرف الأميركية الخاصة في الميدان. والأهمّ من كلّ ذلك أن واشنطن، حسب اعترافها، سلّمت السعوديين بنك أهداف محدّثاً، مع رفع للقيود السابقة القاضية بتحييد المدنيين عن القتل، أي ما يسمّيه الأميركيون «الأضرار الجانبية» في الحرب.

ثانياً: الطلب من الإمارات الزجّ بقواتها، ولا سيّما سلاح الجوّ الحربي والمسيّر فضلاً عن الوكلاء الجنوبيين، في معركة شبوة. ولذا، أعادت أبو ظبي بعض قادة المليشيات الذين كانوا مقيمين على الأراضي الإماراتية إلى اليمن بموافقة سعودية، حيث تمّ منحهم المال والوقود والذخيرة، فيما استقدمت مليشيات «العمالقة» من الساحل الغربي إلى شبوة، واستُخدم مطار عتق كمركز لقيادة العمليات العسكرية واللوجستية، واعتُمد مدرجه الوحيد لهبوط الطائرات العسكرية وطائرات الإمدادات اللوجستية القادمة من الإمارات.

على المستوى السياسي، أدرجت الدبلوماسية الأميركية معركة مأرب في صُلب اهتماماتها في الشرق الأوسط، ووضعتها على رأس جدول أعمال المبعوث الأميركي إلى اليمن، تيم ليندركينغ، الذي وصل به الأمر في إحدى الجولات التفاوضية إلى التهديد بلغة جازمة بأنه في حال عدم توقّف المعركة «سيكون لنا كلام آخر». كذلك، لا تغيب مأرب عن تصريحات المسؤولين الأميركيين كافة، في الخارجية والأمن القومي والدفاع، إذ يدأبون أسبوعياً على إطلاق تهديدات صريحة للجانب اليمني في حال استمراره في الهجوم. كما تنخرط وسائل الإعلام الأميركية، إلى جانب الإسرائيلية والخليجية، في خطّة هادفة إلى إحداث تأثير معنوي سلبي على صنعاء، عبر التركيز على عبثية الهجوم ولا جدوى استعادة المدينة والمنشآت الحيوية.

وهنا يُطرح السؤال: لماذا الاستماتة الأميركية في منع تحرير مأرب؟

تتصرّف دول العدوان على اليمن، وبمؤازرة مباشرة من واشنطن، على أساس أن تحرير «أنصار الله» مدينة مأرب ومديرية الوادي النفطية، تحوّل في مسار الحرب ومصيرها، وأن ذلك إن حصل سيكون له الأثر الكبير على قرار الاستمرار في الحرب أو وقفها، على اعتبار أنه سيُحدث اختلالاً في الموازين الاستراتيجية، من خلال إعادة رسم خارطة المنطقة، وفتح أفق أبعد، الأمر الذي يؤهّل صنعاء للقيام بأدوار محورية ومركزية في الإقليم (العربي) والقرن الأفريقي. وهذا ما عبّر مسؤول سعودي منذ أيام لـ«وول ستريت جورنال» بالقول: «إذا سيطر الحوثيون

> **أدرجت الدبلوماسية الأميركية معركة مأرب في صلب اهتماماتها ووضعتها على رأس جدول أعمال مبعوثها**

على مأرب سنخسر الحرب ونفقد الأمن والاستقرار في المنطقة». كما أن تحرير مأرب بالكامل سيؤدي، وفق التقدير الخليجي - الأميركي، إلى تغيّر جذري على مستوى العملية السياسية والمفاوضات (شكلاً ومضموناً)، عبر الدفع إلى حلّ نهائي يضمن مركزية التمثيل السياسي لـ«أنصار الله»، وهو ما ترفضه السعودية حتى هذه اللحظة. ولعلّ قيادات «الشرعية» تنبّهت باكراً إلى خطورة ذلك التحوّل، وفق ما أوحت به تصريحات قياداتها، ومن بينهم رئيس مجلس الشورى، أحمد عبيد بن دغر، الذي قال: «إن هُزمنا في مأرب فقد هُزمنا في ما بعدها».

خطة صنعاء

راهن النظام السعودي على أن قبائل مأرب مستعدّة للقتال في صفّه حتى آخر رجل منها، واستخدَّ بمساعي الأجهزة الأمنية ولجان المصالحة التابعة لصنعاء في استمالة ولاء زعماء القبائل، بدعوى أن هؤلاء يعتزّون باستقلالهم طالما لديهم أسلحة وقدرة على القتال. كذلك، ركنت القيادات العسكرية والسياسية السعودية إلى التقديمات والإغراءات المالية، وأتكلت على توسيع الفجوة الأيديولوجية، والمصادرات التاريخية بأن هذه المحافظة لن تخضع أبداً لحُكم صنعاء، علماً أن المملكة ترى في مأرب جسر عبور لطموحاتها في اليمن، ومنع هذا البلد من استثمار موارده البشرية والطبيعية، وإبقاء ثُلاثية «النفط والقبلية والأمن» حاكمة من أجل ليّ ذراع القيادة اليمنية.

في المقابل، عرفت صنعاء أن مأرب هي المعركة الأهمّ بعد كسر خطوط الدفاع في فرضة نهم. ومن هنا، بدأت خطّتها التي قامت على «القضم التدريجي»، على رغم ما تسبّب به ذلك من إطالة لأمد المواجهة. إذ هدف الجيش و«اللجان الشعبية» إلى تشتيت قوى العدوان، وتفكيك العقد الجغرافية (التضاريس) والديموغرافية والاجتماعية التي تمتاز بها البيئة القبلية للمحافظة، خصوصاً أن حزب «الإصلاح»، ومن خلفه النظام السعودي، حاولا إثارة التناقضات الداخلية في مأرب اعتماداً على إذكاء النفرة المذهبية والمناطقية. وقد نجحت صنعاء، من خلال تواصلها مع أهمّ القبائل (مراد والعبيدة)، في طمأنة شيوخها وإحداث خروق كبيرة، واستمالت أبرز بطونها وأفخاذها، وأنشأت ثلاثة ألوية قاتلت في المرحلة الأخيرة إلى جانب الجيش و«اللجان».

ميدانياً، استطاعت قوات صنعاء التعامل بمهارة فائقة مع بيئة معقّدة وصعبة للغاية. وهي استفادت من زخم الانتصارات التي حقّقتها في محافظة البيضاء لفتح محاور جديدة في شبوة ومديريات مأرب الجنوبية (حريب، العبدية، الجوبة، جبل مراد)، الأمر الذي كان له الأثر البالغ في مسار المعركة. وبدلاً من اعتماد المناورة بالهجوم الطويل والمستمرّ، اتّبعت قيادة «أنصار الله» تكتيك تجزئة المواجهة، وتطويق المحافظة ثمّ المدينة من معظم الاتجاهات، متحاشيةً الطريق الأقرب، وهو صرواح، الذي يبعد عن المدينة 15 كلم، بغية تجنيب مركز المحافظة القتل والتدمير، من جهة، ولتفويت الفرصة على قوى العدوان لضرب مؤخّرة قوات صنعاء، في حال لم تكن المديريات المحاذية للمدينة محرّرة. وشاركت القوى العسكرية للجيش و«اللجان» بكافة صنوفها واختصاصاتها في المعركة، وكان للوحدات التي يحمل أفرادها مؤهّلات علمية، وقدرة على التعامل مع الأجهزة الحديثة والمتطوّرة، خصوصاً العتاد النوعي وأجهزة الاتصالات والأجهزة الفنّية والإلكترونية، دور بارز في خطة الإنهاك، فضلاً عن التنسيق بين الوحدات المقاتلة على الأرض، وربطها مع غرفة عمليات الطيران المسيّر، والقوة الصاروخية.

واستغرق التخطيط لمعركة مأرب عدّة شهور، خصوصاً أنها تفترض تمتّع القوات البرّية، لاسيّما رأس الحربة فيها، بمهارات عالية في الاقتحامات وحرب الشوارع والمعرفة المسبقة بتضاريس المحافظة، بالإضافة إلى الخبرة الطويلة والتمرّس في القتال في المناطق الصحراوية والجبلية في وقت واحد. وضمّت القوات المقتحمة، بالإضافة إلى الألوية البرّية العادية، كتائب نخبوية وأخرى متخصّصة ووحدات من القناصين، فضلاً عن تخصّصات المدفعية والهندسة وأسلحة ضدّ الدروع، ومشاركة واسعة للمنظومات المعلوماتية، بما فيها الفنّية والاستخباراتية، بالتوازي مع عمل لجان المصالحة.

استطاعت قوات صنعاء التعامل بمهارة فائقة مع بيئة معقّدة وصعبة للغاية (من الأرشيف)

على الغلاف | العام الثامن: إن المُخيفين أخْوف

الصحافة ليست، في الواقع، معزولة عن المجال العامّ، ولا مفصولة عن الإرادة السياسية (من الأرشيف)

أكاذيب «العالم الحرّ»: اليمن ليس بعيداً عنّا

تونس - طارق العياري

بعد حوالى شهر من الحملة الروسية على أوكرانيا، خرج «الإعلام الحرّ» من مُربّع الحيادية والموضوعية، وتبنّى وجهة نظر مناحزة تماماً في الحرب، توازياً مع عداء عام مُعلن لكلّ ما هو روسي، اتّخذ أحياناً بُعداً هستيرياً فعلياً وصل أقصاه مع إلغاء محاضرة عن دوستويفسكي في إيطاليا (تمّ التراجع عن القرار)، وإقصاء الفرق الروسية من المسابقات الكروية الأوروبية، وأخيراً، عندما غيّرت «مؤسّسة الفضاء» في أميركا اسم فعالية من «يوم يُوري» نسبة ليوري غاغارين إلى اسم آخر. يدفع هذا الشحن الإعلامي والسياسي الغربي غير المسبوق، إلى التفكير في غياب ردّة الفعل السياسية وفي ضعف التغطية الإعلامية الغربية للحرب على اليمن، «الثقب الأسود» بحسب ما وصفته أطروحة ماجستير فرنسية، تابعت السنوات الأولى من تغطية العدوان في الدوريات الفرنسية الكبرى (1). ذلك الحديث عن غيابه عن الحوارات المتلفزة باستثناء برنامج وحيد مدّته 28 دقيقة، قمعت فيه مديرة الحوار أحد ضيوفها عند استرساله في الحديث). أمّا المواجز الإخبارية، فاغلبها منقولة عن بيانات إعلامية للتحالف السعودي - الإماراتي أو لمنظّمات أممية، كما أنها تأتي دائماً في مستوى ثانٍ وراء «الأخبار الساخنة»، حيث لا أسماء ولا وجوه لضحايا العدوان. وفي المرّة النادرة التي نشرت فيها «التايمز» البريطانية صورة الشابّة اليمنية التي تعاني نقص التغذية (سعيدة أحمد بغيلي) في افتتاحيّتها في 27 تشرين الأول 2016، لم تَقُم اليوميات الفرنسية الكبرى بالشيء نفسه، على عكس التداول المفرط لصورة ضحايا الحرب في سوريا، بما يجعل فهم عُمق المأساة وتخيّلها أمراً صعباً على المتابع.

يتجلّى ضعف التغطية أيضاً في القراءة المُختزلة؛ حيث إن السعودية تدخّلت منذ عام 2015 على رأس تحالف واسع لدعم القوّات الحكومية ضدّ «الحوثيين» المدعومين من إيران، المنافس الكبير للمملكة في المنطقة، بحسب السردية السائدة. هذه القراءة، كما رأى جون بول بارتون، تنبع من صعوبة تحوّل الصحافة الغربية من «باراديغم» الحرب الباردة إلى آخر «تكون فيه المكوّنات الهُوويّة أكثر أهمّية». وتعقيباً على ذلك، رأت الباحثة، صاحبة الأطروحة، أن الصحافة الغربية في تغطيتها للصراع في اليمن، قامت باستبدال «باراديغم» الحرب الباردة بآخر ديني يضع «السُّنّة ضدّ الشيعة»، سواءٌ بنيّة التبسيط، أو بسبب غياب معرفة كاملة دقيقة بجوانب الصراع كافّة، لتكون النتيجة النهائية صورة غائمة وغير مُنصفة عن «برابرة» يتقاتلون فيما بينهم، استكمالاً لصورة متشكّلة سابقاً عن اليمن قبل الحرب، بوصفه بلداً تسوده الفوضى مع 60 مليون قطعة سلاح، ومربوطاً بشكل ما بـ«الإرهاب الإسلامي».

تتعدّد الأسباب التي تفسّر هذا القصور، وهي بحسب الأطروحة المذكورة متنوّعة ما بين تاريخية، وجغرافية، وسياسية وثقافية. فالبعد بعيد جغرافياً عن أوروبا، ولا أزمة لجوء محتملة منه يُمكن أن تعكّر الصفو الأوروبي، وبالتالي فهو ليس على سُلّم الأولويات. كما أن قوات التحالف السعودي - الإماراتي لم تُرحّب بالصحافيين الغربيين في بداية العدوان، ولم تُدمجهم مع وحداتها القتالية (على شاكلة الأميركيين). وتُضاف إلى ذلك، صعوبة الإجراءات الإدارية كما يقول هؤلاء، والأخطار الممكن ملاقاتها في الطريق إلى صنعاء. وحتى في المكاتب الرئيسة في العواصم الغربية، المختصّون بالشأن اليمني قليلون جدّاً، وأغلبهم مُتابعون للمنطقة ككلّ من دون تخصّص، ولم يزوروها ولم يعرفوا لغتها ولا أصدقاء لهم أو معارف فيها لينقلوا لهم الأخبار من هناك، فضلاً عن ضعف التواجد الغربي عموماً في اليمن نسبة لباقي الدول العربية، وغياب الأقلّيات الدينية التي تجذب عادةً انتباه المتابع.

لكنّ الصحافة ليست، في الواقع، معزولة عن المجال العامّ، ولا مفصولة عن الإرادة السياسية. فاستناداً إلى البُعد الجغرافي وغياب الجالية الغربية وانتشار السّلاح، لم تكن أفغانستان مثلاً لتحظى منذ السبعينيات بهذا الكمّ الهائل من المتابعة. وعلى العكس من ذلك، فالمتابعة للأخبار الليبية بعد الاحتلال انخفضت كثيراً، مثلما انخفضت وتيرة الأخبار القادمة من البرازيل تحت حكم جايير بولسارنو ومثلما غيّبي الإعلام الغربي أيضاً عن متابعة الاحتجاجات التي أطاحت الرئيسة الكورية الجنوبية في 2017، كما لاحظ روبرت شارفين (2). كما أنّ اليمن ليس بعيداً تماماً؛ تاريخياً كانت عدن مع الجزائر أولى ضحايا الموجة الأولى من الاستعمار على بلداننا، بعد جدال في مجلس حكم بومباي كانت كلمة الفصل فيه للحاكم «بأنّنا لو سمحنا للعلم المصري أن يرتفع مرّة أخرى فوق عدن سنكون تحت رحمة محمّد علي باشا» (3). ومنها، بدأ البريطانيون يزحفون على طول الساحل الجنوبي والشرقي للجزيرة العربية، ثمّ اتخذوها قاعدة للتموين والإعداد لغزواتهم الدموية في الشرق الأفريقي. وبعد افتتاح قناة السويس في عام 1869، ازدادت أهمّيتها الاستراتيجية، وزاد معها عنف الإنكليز ورغبتهم في إخضاع المناطق الداخلية، وصارت عدن مرفأ حرّاً ومركزاً كبيراً لتجارة الترانزيت، ومنها تُوزّع البضائع الإنكليزية إلى كافة أرجاء القسم الجنوبي من الجزيرة، وإلى الساحل الأفريقي لمضيق باب المندب، لتتواصل الهيمنة الغربية عليها حتى 1967 (النصر الذي يرغب الليبراليون العرب في التعمية عليه)، ولتعقب ذلك سنواتٌ طويلة من تامر الجار السعودي وتدخّلاته المباشرة وغير المباشرة، والتي توّجها بـ«عاصفة الحزم» نيابة عن الغربيّين ومعهم.

ومع أنّ هذه الحرب لم تَعدم أبداً وجود الصور المرعبة، ولا المأساة الإنسانية التي تستحقّ التضامن الإنساني، إلّا أن بيانات المنظّمات الأممية ظلّت كرجْع صدى في الإعلام، وإعلانات جنائزيّة عن فقدان الصحافة لهويتها السابقة وبتساءل التقرير عمّا إن كانت الشركة قد غمّيت عن وجود الميليشيا في الموقع، شأنها شأن الشركات الأمنية الفرنسية التي تقوم بحمايته. كما أنّ الأسلحة التي يستعملها التحالف العدواني، لم توجد ضدفة تحت شجرة عيد الميلاد، كما قال كاتب فرنسي. وبحسب بعض التقديرات، فإنّ المملكة هي المُشتري الأوّل للأسلحة الفرنسية، وتحوز ربع كميات الأسلحة التي تبيعها بلجيكا. والألمان والبريطانيون لم يبخلوا على السعوديين أيضاً بأحدث ما تمّ إنتاجه، فيما الأميركيون أغدقوا عليهم الطائرات والقنابل و«الفيول» والمعلومات الاستخبارية، إلى جانب مشاركة فعّالة في الحصار البرّي والبحري على اليمنيين. هو إذاً تواطؤ رسمي غربي وعربي، بدأ بإعطاء غطاء أممي للعدوان تحت عنوان القرار 2216، رافقه صمت إعلامي لا تخفى الأطروحات الثقافية والجغرافية لتفسيره. وقد كتب ميشال كولون (8) منذ ستّ سنوات منتقداً هذا التواطؤ: «السعوديون يدمّرون اليمن، إنّهم أوغادنا، فهؤلاء يبيعوننا البترول بأثمان مخفّضة، يستثمرون في شركاتنا متعدّدة الجنسيات، يموّلون الإرهابيين الذين ندعمهم جهراً، يدعمون إسرائيل ويقسّمون العرب، يدعمون حملات رئاسية عندنا».

لاحظْت عند مراجعتي لما يكتبه الصحافيون المستقلّون عن الصمت الغربي، أنهم مهووسون بهاجس أخلاق المهنة والحفاظ على الحقّ في الإعلام، وإعلانات جنائزيّة عن فقدان الصحافة لهويتها السابقة في زمن أجمل، وتحوّلها خلال «المُنعطف الأوليغارشي» إلى حليف للسياسيين و الدوائر الاقتصادية، بعد أن تركّزت أكثر فأكثر في أيدي مجموعة من الرأسماليين، فضلاً عن دعوات حماسية إلى التحرّك للحفاظ على القيم الإنسانية وكسر جدار الصمت. لكن بالنسبة لي، ليست هذه الغايات على نبلها هدفاً في حدّ ذاتها. نحن نحتاج الحقيقة لكي نعرف أعداءنا وحلفاءنا، لكي نتعلّم من درس التاريخ ونستعدّ للحملة القادمة، ولكي نُحدّد خياراتنا في الحياة والسياسة. فاليمن ليس بعيداً عنّا، واليمن محطّة على الطريق إلى فلسطين.

* المصادر على الموقع الإلكتروني

العراق

مساعي استمالة المستقلّين لا تكتمل الصدر يرفع سقف التحدّي

بغداد - سّرى جيّاد

أن يُعلن قائد القيادة الأميركية الوسطى، الجنرال فرانك ماكينزي، قبل أيام، أن القوات الأميركية باقية في العراق لفترة طويلة، وأن الحكومة العراقية تريد حقاً وجوداً أميركياً في بلادها، فهذا يعني أن المشروع الأميركي الذي بدأ في عام 1991، مستمرّ. لا يتحدّث ماكينزي هنا عن حكومة مصطفى الكاظمي المنتهية ولايتها، بل عن التحالف الذي سيشكّل الحكومة الجديدة، سواءً تمّ التوصل إلى اتفاق على تشكيل حكومة توافقية تضمّ أطرافاً مختلفة أم لا. فـ«التيار الصدري» الذي فاز بأكبر كتلة لحزب واحد في الانتخابات الأخيرة، محقّقاً 73 مقعداً من مجموع 329 نائباً في البرلمان، سيلعب دوراً رئيساً في عملية التشكيل، مهما كان شكل الحكومة، فيما صار واضحاً أنه يتقاطع مع الأميركيين، ذاتياً أو موضوعياً، عند هدف تقليص النفوذ الإيراني في العراق. وعلى هذه الخلفية، عاد التحالف الثلاثي الذي يضمّ إلى «الصدري»، «تحالف السيادة» و«الحزب الديموقراطي الكردستاني»، إلى لغة التأزيم، على رغم انسداد سبل استفراده بالحُكم، نتيجة عدم امتلاكه ثلثَي أعضاء مجلس النواب لتحقيق نصاب انعقاد جلسة انتخاب رئيس الجمهورية المقرّرة غداً. وهي خطوة تمثّل تصعيداً في وجه إيران بعد قصفها قاعدة إسرائيلية في أربيل، يصرّ التحالف على إنكار وجودها، على رغم اعتراف الجنرال ماكينزي نفسه، بأن المنشأة المستهدفة في أربيل تضمّ مركز عمليات إسرائيلياً.

قرّر الصدر وشركاؤه في التحالف رمْي جميع أوراقهم؛ فكشفوا، للمرّة الأولى، مرشّحهم لرئاسة الوزراء، وهو محمد جعفر الصدر، شقيق زوجة مقتدى، وابن الشهيد محمد باقر الصدر. ويوحي هذا الخيار برغبة مقتدى في توظيف إرث الصدريين، بدءاً من هذه الحكومة، في إطار سعيه إلى فرض نفسه زعيماً أوحدَ للشيعة في العراق، ولو بالتحالف مع وكلاء الولايات المتحدة والإمارات والسعودية وإسرائيل، خاصّة أن مشروعه يستبعد كلّ القوى الشيعية الأخرى، ولا يخلو من احتكاك مع المرجع السيد علي السيستاني، مثلما حدث قبل أسابيع عندما أثار القيادي البارز في التيار، حازم الأعرجي، غضب أنصار المرجعية، بحديثه عن أن القرارات في العراق تُصدر حصراً عن مقتدى. والجدير ذكره، هنا، أن محمد جعفر من الدائرة البريطانية حول الصدر، والتي تُعتبر الأقوى. فهو السفير العراقي في لندن حالياً، وهذه أيضاً تكشف عن الميل نحو الغرب الذي ستتّسم به الحكومة التي يريدها التحالف الثلاثي، ولا سيما أن الشريكَين الأخرين موالِيان للغرب والخليج. على أن الأخطر هو تبنّي الصدر صراحة، مرشح عائلة بارزاني التي تحكم أجزاء من الإقليم بالقوّة الأميركية وبالعلاقة مع إسرائيل، للرئاسة، ما سيعطي دفعة قوية لعودة المشاريع الانفصالية في إقليم كردستان، خاصّة أن المرشّح، رببر أحمد بارزاني، مؤيّد علناً للانفصال، وكان في عام 2016 الممثّل المفوّض لمسعود بارزاني لدى الحكومة الإسرائيلية أثناء، فترة التحضير لاستفتاء، عام 2017 على الانفصال عن العراق.

معظم الترجيحات تشير إلى عدم اكتمال النصاب في جلسة الغد، التي سيقاطعها «الإطار التنسيقي» و«الاتحاد الوطني الكردستاني» وحلفاؤهما، ما لم يتمّ التوصّل إلى حلّ توافقي في اللحظة الأخيرة، وذلك على رغم تضارب الأرقام التي يقدّمها كل فريق. وتُظهر تقديرات الخبراء أن 133 نائباً سيقاطعون الجلسة، وهو أكثر بـ22 نائباً من الثلث المطلوب لتعطيلها، فيما يراهن التحالف الثلاثي على اجتذاب المستقلّين الذين سيحتاج إلى حضورهم جميعاً لتحقيق النصاب، إذ تملك أطراف التحالف ما بين 171 و175 عضواً، وتحتاج إلى أكثر من 45 نائباً من المستقلّين والكتل الصغيرة لتحقيق النصاب. ومن المؤشرات ذات الدلالة، في هذا السياق، الحديث الذي يجري عن مقاطعة كتلة «إشراقة كانون» المؤيّدة لمرجعية النجف، الجلسة، ما يعكس انزعاج المرجعية من الحركة الصدرية، بينما يُرجَّح أن تنضم «حركة امتداد» إلى التحالف الثلاثي.

وتوقّع النائب المستقل، عدنان الجابري، في حديث إلى «الأخبار»، أن «لا تُعقد الجلسة، وأن لا يتحقّق النصاب حتى لو انضمّ جميع النواب المستقلّين إلى التحالف الثلاثي»، مضيفاً أن «الجلسة ستؤجَّل إلى موعد آخر. وستكون هناك وساطات ومفاوضات بين الأطراف السياسية لعقد جلسة وتمرير مرشح رئاسة الجمهورية وتكليف مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً، بحسب ما ينصّ عليه الدستور لتشكيل الحكومة المقبلة». من جهته، رجّح النائب المستقلّ، حسين السعبري، في تصريح إلى «الأخبار»، سيناريو الثلث المعطّل، متمنّياً أن «تكون هناك حلحلة للانسداد السياسي وتحصل تنازلات وتوافقات، لأنّنا أمام استحقاقات دستورية مثل الموازنة، ولا نريد لهذه الدورة البرلمانية أن تفشل».

بالنتيجة، يبدو حشد التحالف الثلاثي قوّته ومحاولته اجتذاب مستقلّين إلى صفّه، أمراً مُفيداً في جولة جديدة من النزاع، تهدف من خلالها قوى التحالف ورعاتها الخارجيون، إلى إعادة التوازن في الشارع مع إيران، بعدما اختلّ لمصلحة الأخيرة إثر أحداث كردستان، فضلاً عن تقوية موقفه في أيّ مفاوضات قد تحصل مستقبلاً. ومن هنا، لا ينفك «الثلاثي» يناور ويختلق أعذاراً تلو أخرى للانقلاب على كلّ تفاهم يتوصّل إليه مع «الإطار التنسيقي»، أو مع إيران مباشرة.

تبنّي الصدر مرشّح عائلة بارزاني للرئاسة يعطي دفعة لعودة المشاريع الانفصالية (أ ف ب)

«سنوات التيه» الجنوبية: قضيّتنا التي أكلها «الحلفاء»

أحمد الحسني

على مرّ السنوات السبع الماضية، شهدت المحافظات الجنوبية سلسلة تحوّلات أفضت في نهاية المطاف إلى سحق «الحلم الجنوبي» بحلّ عادل لـ«القضية الجنوبية»، بعد ما يقرب من العشرين عاماً من الحراك السياسي. حتى قبيل انطلاق «عاصفة الحزم»، كانت الساحة الجنوبية تضجّ بحراكٍ تقوده عشرات المكوّنات في مواجهة النظام اليمني، على طريق الوصول إلى «استقلال» كامل عن الشمال، أو في الحدّ الأدنى حُكم ذاتي في إطار يمن من إقليمَين. غير أن انطلاق عمليات التحالف السعودي - الإماراتي العسكرية، غيّر الخارطة السياسية، وبقدر ما كان مخطّطاً لتلك العمليات الاتّجاه شمالاً وصولاً إلى صنعاء، سرعان ما أضحت المحافظات الجنوبية ميداناً لـ«العاصفة»، وتحوّلت عدن من عاصمة ينشط فيها أكثر من 25 مكوّناً سياسياً، إلى باحة خلفية تستخدمها كلّ من الرياض وأبو ظبي، ليس في حربهما ضدّ «أنصار الله» فقط، وإنّما أيضاً ضدّ مَن يعارض سياساتهما من القوى الجنوبية. هكذا، مضت «العاصفة» بما لا تشتهي مكوّنات الحراك الجنوبي، على اعتبار أن الأولوية لـ«التحالف» كانت إسقاط صنعاء، ما يعني تنزيل «القضية الجنوبية» إلى آخر سُلّم الأولويات، فضلاً عن أن الرؤية السعودية - الإماراتية ترتكز أساساً على دفن فكرة قيام «دولة مستقلّة» في الجنوب. ومن هنا، تَركّز العمل على

> تحوّلت عدن من عاصمة ينشط فيها أكثر من 25 مكوّناً سياسياً إلى باحة خلفية للرياض وأبو ظبي

استنبات تشكيلات تتبنّى مطالب الحراك الجنوبي ظاهراً، لكن عملياً تنخرط ضمن أجندات «التحالف» البعيدة عن أهداف الحراك. وبينما أذابت السعودية معظم المكوّنات الجنوبية في إطار حكومة عبد ربه منصور هادي، سارعت الإمارات إلى إنشاء «المجلس الانتقالي الجنوبي»، وتصديره بوصفه الحامل السياسي الوحيد لـ«القضية الجنوبية»، الأمر الذي اعتبرته بقية المكوّنات محاولة لتفتيت الحراك، وطمس قضيته.

على أن هذه السياسة لم تولد مع اندلاع الحرب فقط؛ إذ إن المبادرة الخليجية التي أعقبت انتفاضة عام 2011، وأريد منها أن ترسم ملامح اليمن الجديد، استثنت القضية الجنوبية من الحلّ. وبرأي القيادي في حركة «تاج الجنوب العربي»، الخضر الجعري، فإنّ «مكوّنات الحراك الجنوبي حاملة مشروع الاستقلال منذ 2007، تمّ التآمر عليها منذ المبادرة الخليجية مروراً بمؤتمر الحوار في صنعاء، وحتى مؤتمر الرياض 2015». ويعتبر الجعري، في حديث إلى «الأخبار»، أن «سياسات دول الخليج لا تعالج المشكلات، فأكبر الأزمات التي تعصف بالشمال والجنوب جاءت كنتائج للمبادرات الخليجية»، مضيفاً أن هدف «التحالف» بات يتمثّل في «عودة الأحزاب اليمنية إلى الحكم، إضافة إلى حزب المؤتمر - فرع أبو ظبي الذي يقوده أبناء (الرئيس السابق علي عبد الله) صالح».

وعلى رغم انخراط الكثير من المكوّنات الجنوبية ضمن مشروع «التحالف» للقتال ضدّ «أنصار الله»، إلّا أن ذلك لم يتمّ بموجب اتّفاق على تمكين الحراك من حُكم مناطقه، بل على العكس من ذلك، مارس «التحالف» عمليات تصفيات ممنهجة بحقّ تلك المكوّنات، وهو ما يؤكده رئيس «تجمّع القوى المدنية الجنوبية»، عبد الكريم السعدي، في حديث إلى «الأخبار»، لافتاً إلى أن «التحالف فرض واقعاً جديداً تمخّضت عنه جماعات مسلّحة متعدّدة المسمّيات والولاءات، لتخوض حرباً معلّنة ضد مكوّنات الحراك الجنوبي»، مضيفاً أنّ «الساحة الجنوبية باتت خالية من القوى السياسية، بعد أن اغتالت هذه الميليشيات العديد من قيادات الحراك، واعتقلت البعض ونفت آخرين». ويخلص السعدي إلى أنّ «التحالف صنع وكلاء جدداً، وأبعد المكوّنات الجنوبية من قَبل، وحتى في مؤتمر الرياض الذي يُحضَّر له بعد أيام».

وإلى أبعد ممّا تقدّم يمكن الذهاب في الحديث عن تأثيرات سياسات «التحالف» على «القضية الجنوبية»؛ إذ إنّ الحرب خلقت واقعاً جديداً في الجنوب والشمال على حدٍّ سواء، بحيث لم تعُد «القضية الجنوبية» وحدها حاضرة اليوم كقضية مظلومة، خصوصاً وأن الحرب تدور رحاها في الشمال، ويقود جبهاتها الجنوبيون أنفسهم في مهمّة للسيطرة على مناطق وجبهات شمالية، الأمر الذي يجعل سردية الحراك عن أن الجنوب تعرّض للإقصاء والتهميش والهيمنة عليه من قِبَل الشمال في عام 1994، معكوسة. وفي هذا الإطار، يرى الأمين العام لـ«مجلس الإنقاذ الوطني اليمني الجنوبي»، أزال الجأوي، في تصريح إلى «الأخبار» أنّ «عاصفة الحزم أحدثت تغييرات جوهرية في مفهوم القضية الجنوبية التي لم تعُد أولوية، وطرأت تحالفات جديدة بين أعداء الأمس»، مشيراً إلى أنّ «مكوّنات 1994/7/7 تفكّكت وضعفت، وبات بعضها حليفاً لبعض مكوّنات الحراك الجنوبي، وذلك بسبب الانخراط في حرب التحالف». ويعتبر الجأوي أنّ «الحرب خلقت قضية شمالية لتحلّ بديلاً من القضية الجنوبية في سلّم الأولويات نتيجة الحرب والحصار».

العالم

تقرير

حدّدت روسيا عملتها الوطنية وسيلةً وحيدة لتسديد الأوروبيين ثمن الغاز الذي يستوردونه منها. في خطوةٍ تعني، في ما لو وافقت الدول المستوردة مضطرّةً على ذلك، إقبالها على شراء الروبل الذي يتوقّع الخبراء انتعاشه جرّاء قرار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والذي وُصف بـ«التاريخي»، كونه يضع زبائنه أمام خيارَين لا ثالث لهما: إمّا أن تستوردوا غازنا بعملتنا، أو أن تجدوا بديلاً في أسرع وقتٍ ممكن. تدرك روسيا أن الخيار الثاني ليس وارداً في المدى المنظور، نظراً إلى الوقت (يُقاس بالسنوات) الذي يحتاج إليه الأوروبيون المعتمدون بنسبة كبيرة على الغاز الروسي، للتحوّل إلى بديلٍ آخر. وما سيعقب رفضهم قرار روسيا، من تأزّم على المستويَين الاقتصادي والاجتماعي

روسيا تُصعّد المواجهة: مَن يُرد الغاز... فليدفع بعملتنا

بدأت مشاورات لتزويد اوكرانيا صواريخ مضادة للسفن (أ ف ب)

موسكو - **الأخبار**

لم ينتظر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ليحدّد الأوروبيون ما إذا كانوا ينوون حظر استيراد النفط الروسي، بهدف زيادة الضغط على اقتصاد بلاده، بل استبق أيّ إجراء من هذا القبيل، بقرار «تاريخي» يشترط فيه على الدول التي وصفها بـ«غير الصديقة» أن تدفع بالروبل، لقاء الحصول على الغاز الروسي. قرارٌ يمثّل، وفق خبراء، خياراً أوّل للردّ على العقوبات الأوروبية والأميركية التي أنهكت روسيا، ومنعتها من الوصول إلى احتياطاتها المحفوظة لدى المصارف العالمية. وإذا كانت أصداء الخطوة الروسية قد وصلت فوراً إلى أسواق العملة، حيث تحسّن سعر صرف الروبل أمام الدولار واليورو، وارتفعت أسعار الغاز في أوروبا، فقد تلقاها الوسط السياسي والخبراء بإيجابية. ووصف رئيس مجلس الدوما، فياتشيسلاف فولودين، القرار بأنه «تاريخي»، ومن دونه «يستحيل تحقيق السيادة المالية والاقتصادية لروسيا»، معتبراً إيّاه «خطوة نحو إلغاء دولَرة اقتصادنا»، فيما رأى رئيس لجنة حماية سيادة الدولة الروسية، أندريه كليموف، أن القرار «مهمّ لجهة تعزيز العملة الوطنية وتوسيع استخدامها»، موضحاً أن القواعد الجديدة «تؤكد الملاءة المالية لروسيا (أي قدرة روسيا على السداد، والوفاء بالالتزامات النقدية)».

وكان طُرح اقتراح تداول الروبل، للمرّة الأولى، في التسعينيات، وهدف طرحه، في حينه، من جانب رئيس المصرف المركزي فيكتور غيراشينكو، ورئيس الحكومة يفغيني بريماكوف، إلى مواجهة الإفلاس. ومع تبدّل الأحوال، راهناً، في ظلّ الحرب القائمة، وما نتج منها من تداعيات على مستوى الاقتصاد الروسي بفعل حزم العقوبات، صار لزاماً أن تخطو موسكو في ذلك الاتجاه. وفي هذا الإطار، يرى مدير مسائل الطاقة في «معهد الطاقة والتمويل» أليكسي غروموف، أنه في سياق ضغوط العقوبات غير المسبوقة على روسيا، «يُعدّ هذا القرار صحيحاً من الناحية الاستراتيجية»، موضحاً أنه «بهذه الطريقة، ستضمن ارتفاع الطلب على العملة الروسية». من جهته، يقول الخبير البارز في «الصندوق الوطني لأمن الطاقة»، إيغور يوشكوف، إن القرار يمثّل «إنذاراً نهائياً من القيادة الروسية»؛ فـ«عقود توريد الغاز الحالية مبرمة بالعملة الأجنبية، ولا تنصّ على التحويل إلى الروبل، ما يعني، بحسبه، أن شركة «غازبروم» ستضطرّ للتفاوض مع «شركائها» لتغيير العقود الحالية. ووفق يوشكوف أيضاً، فإن القرار ضروري لناحية دفع أوروبا إلى رفع العقوبات عن «المركزي» الروسي، خصوصاً أن الدول الأوروبية ستحتاج الآن إلى الروبل لدفع ثمن الغاز، وهي لا تملك احتياطات من هذه العملة، ما يعني أنها ستعمد إلى طلب العملة الروسية من المصرف المركزي «المعاقب»، وهو ما سيدفعها إلى الالتفاف على العقوبات التي فرضتها.

أمّا الخبير المالي، غريغوري سوسنوفسكي، فيعتبر أن الانتقال إلى الروبل هو «الخطوة الأولى على طريق التخلّص من دولَرة الاقتصاد الروسي على المدى الطويل»، مبيّناً أنه بعد رفض العديد من الشركات

> **يمثّل القرار خطوة نحو إلغاء دولرة الاقتصاد الروسي**

الأوروبية التجارة مع روسيا، والذي أدّى إلى انخفاض حادّ في الواردات إضافة إلى تجميد احتياطات النقد الأجنبي الروسي باليورو، انتفت حاجة موسكو إلى اليورو كوسيلة للدفع أو للاستثمار. وبحسب رئيس البحوث التحليلية، ديمتري الكسندروف، فإن القرار، من الناحية النظرية، يخلق طلباً خارجياً على الروبل، وهو ما سيساهم في تعزيزه، فضلاً عن أنه سيجبر الشركات والدول على فتح حسابات دائمة للتجارة في روسيا. ويؤكد المحلّل المالي في «BitRiver»، فلاديسلاف أنتونوڤ، بدوره، أن القرار يمثّل «تحوّلاً جذرياً في هيكل سوق العملات العالمية، وسيكون له تأثير إيجابي على رفاهية العملة الروسية»، لافتاً إلى أن «التجارة الخارجية للروبل عامل قوّة لروسيا، عبر ضغط العملة الوطنية على عملات العالم الأخرى». ويشير أنتوتوف، في تصريح إلى صحيفة «إيزفستيا»، إلى أن الروبل لا يحمل مخاطر سياسية، معرباً عن اعتقاده بأن هناك أسباباً تدعو إلى التفاؤل بإمكانية تحسّن العملة الوطنية أمام الدولار على المدى القريب، وعودته إلى مستوى 75 روبلاً لكلّ دولار، في منتصف الصيف.

بالنسبة إلى أوروبا، فهي تدرك أنها غير قادرة على الاستغناء عن الغاز الروسي، وقد أقرّ أكبر اقتصاداتها، ألمانيا، أن أيّ قرار في هذا الاتجاه سيضع الأسواق الأوروبية في حالة ركود، فضلاً عن أن الآلاف سيفقدون وظائفهم. والمسألة هذه واضحة ومعروفة بالنسبة إلى روسيا، التي تزوّد أوروبا بنحو 200 مليار متر مكعب (من مجموع 500 مليار). كما تدرك موسكو، وفق تصريح نائب رئيس الوزراء، الكسندر نوفاك، أنه لا يمكن لأوروبا تعويض الغاز الروسي «لا في سنة، ولا بعد ثلاث سنوات، ولا حتى خمس». وانطلاقاً من هنا، يرى خبراء روس أن شركة «غازبروم» ستواجه، الآن، مفاوضات شاقّة مع الشركات الأوروبية، موضحين أن أمام الأوروبيين خيارَين: إمّا الاعتراف بالوضع المتعلّق بالعقوبات المفروضة على روسيا كقوّة قاهرة، والجلوس إلى طاولة المفاوضات مع «غازبروم» وتغيير شروط العقد من حيث عملة الدفع للتوريدات؛ وإمّا اعتبار القرار انتهاكاً للشروط التعاقدية، ورفض الدفع بالروبل، وبالتالي خرق الاتفاق مع «غازبروم»، وتحجيم استيراد الغاز الروسي، وهو السيناريو الأسوأ بالنسبة إلى موسكو.

مع هذا، هناك يقين لدى الخبراء بأن غالبية الدول الأوروبية لن تجرؤ على «الانتحار الاقتصادي»، ومواجهة خيار سياسي واجتماعي واقتصادي صعب، إذ إن رفْض دفع ثمن الغاز الروسي بالروبل، سيؤدي إلى إثارة مشاكل اقتصادية واجتماعية داخلية في بلدان معيّنة. ولذا، ستكون الدول الأوروبية مضطرة للموافقة على القواعد الجديدة للّعبة التي فرضتها روسيا. وفي انتظار القرار الأوروبي، خرج تصريح مهمّ من ألمانيا عبر رئيس لجنة الطاقة في «البوندستاغ»، أكد فيه أن ثمن الغاز بالروبل ممكن تقنياً، لكن ذلك سيجبر الاتحاد الأوروبي على الالتفاف على العقوبات وإثارة المناقشات حول الحظر.

تقرير

إيزيوم بيد القوات الروسية: خرق نوعي في معركة خاركيف

موسكو - **أحمد الحاج علي**

أحكمت القوات الروسية سيطرتها على مدينة إيزيوم في مقاطعة خاركيف شمال شرقي أوكرانيا، حيث كانت المواجهة قد احتدمت بعدما زجّت القوات الأوكرانية بمحاور المدينة لانسحاب في اتجاه الجنوب، والتخلّي، تالياً، عن مرتفع جبل كريدينتيس، جنوب إيزيوم، الكاشف على المدينة وضواحيها، والذي يمنح المشرف عليه تفوّقاً جغرافياً طبيعياً. وتفيد المعلومات بأن القوات الروسية نجحت في كشر الدفاعات الأوكرانية، وصدّ الهجمات المضادة لوحداتها المدرّعة والميكانيكية، ملحقةً خسائر فادحة في صفوفها، ومانعةً إيّاها من تحقيق هدف فكّ الطوق عن محاور محيط المدينة، ما اضطرّ القوات الأوكرانية المتبقية للانسحاب في اتجاه الجنوب، والتخلّي، تالياً، عن مرتفع جبل كريدينتيس، جنوب إيزيوم، الكاشف على المدينة وضواحيها، والذي يمنح المشرف عليه تفوّقاً جغرافياً طبيعياً. وتفيد المعلومات بأن القوات الروسية تمكّنت من السيطرة على هذا المرتفع، لتتداعى كامل خطوط دفاع القوات الأوكرانية على كافة المحاور المحيطة. وفي محيط ضواحي العاصمة كييف، دحضت مصادر أمنية مزاعم السلطات الأوكرانية بمحاصرة قواتها للقوّة الروسية المرابطة في إيربين وغوستوميل غرب العاصمة، مشيرة إلى أن ما جرى لا يعدو كونه تراشقاً مدفعياً بين القوّتين.

سياسياً، اتجهت الأنظار إلى قمّة قادة «حلف شمال الأطلسي»، في بروكسل، يوم أمس. وفي ختام القمّة الاستثنائية، أعلن الأمين العام لـ«الناتو»، ينس ستولتنبرغ، أن الحلف سيزوّد أوكرانيا معدّات حماية من التهديدات الكيماوية والبيولوجية والنووية، كما سيحمي قواته المنتشرة على الجهة الشرقية من هذه التهديدات. وأوضح ستولتنبرغ: «نعمل أيضاً على تحسين جاهزية قوات الحلفاء. وقام القائد الأعلى للقوات العسكرية للتحالف، الجنرال والترز، بتنشيط عناصر الدفاع الكيماوي والبيولوجي والإشعاعي والنووي للناتو فيما ينشر حلفاؤنا وسائل دفاع لتعزيز قوات المجموعات الدفاعية». ولم يحدّد الأمين العام الأسلحة التي سيقدّمها الحلفاء، لكن مسؤولة أميركية كبيرة، أشارت، خلال القمّة، إلى أن الولايات المتحدة «بدأت مشاورات لتزويد أوكرانيا صواريخ مضادة للسفن». وفي السياق، وافق قادة الحلف على إنشاء أربع مجموعات قتالية جديدة في رومانيا والمجر وبلغاريا وسلوفاكيا، وعلى تعزيز المجموعات الأربع التي شكّلت في بولندا ودول البلطيق الثلاث.

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان

بتاريخ 2022/3/21 قرر رئيس الغرفة الإبتدائية في بعلبك القاضي وسيم الحجار نشر خلاصة الإستدعاء المقدم بتاريخ 2021/12/23 اساس 2022/576 من خضر علي زعيتر بوكالة الاستاذ إبراهيم حيدر أحمد والذي يطلب بموجبه شطب إشارة الدعوى أساس 184 تاريخ 1942/12/7 المقدمة من المدعي حسين علي محمد زعيتر بوجه المدعى عليهم نعيمة خليل إبراهيم حسين زعيتر ومحمد خليل إبراهيم زعيتر وحسين علي حسين زعيتر لدى محكمة بداية البقاع والمسجلة برقم يومي 489 تاريخ 1942/12/11 على صحيفة العقار رقم 6 الكنيسة وكذلك لجهة الإشارة المسجلة دون رقم يومي ودون تاريخ على صحيفة ذات العقار وهي التالية: «قيد إحتياطي: بحكم: حكمت محكمة بداية البقاع بتاريخ 30 آذار 943 بتصديق المصالحة الحاصلة بين المتخاصمين على الدعوى المسجلة أعلاه على أن تكون الحصة المدعى بها في هذا العقار وخلافه عائدة إلى المدعي». سنداً للمادة 512 أصول محاكمات مدنية. فعلى من لديه إعتراض أن يتقدم بملاحظاته خطياً خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر.

رئيس القلم
وفاء الرفاعي

إعلان

بتاريخ 2022/3/21 قرر رئيس الغرفة الإبتدائية في بعلبك القاضي وسيم الحجار نشر خلاصة الإستدعاء المقدم بتاريخ 2021/10/25 اساس 2022/562 من جورج إيلي دياب بوكالة الاستاذ جان الفخري والذي يطلب بموجبه شطب إشارة الدعوى المقدمة لدى محكمة بداية البقاع في زحلة برقم أساس 71 تاريخ 1943/5/17 من قبل المدعين علي مصطفى ناصيف زعيتر ورمجة زعيتر أرملة محمد مصطفى زعيتر بوجه المدعى عليهما علي ومحمود ولدي محمد الحاج حسن إسماعيل زعيتر والمسجلة طبقاً للقرار رقم 37 تاريخ 34/2/5 على صحيفة العقار رقم 786 الكنيسة برقم يومي 327 تاريخ 1943/5/10 سنداً للمادة 512 أصول محاكمات مدنية. فعلى من لديه إعتراض أن يتقدم بملاحظاته خطياً خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر.

رئيس القلم
وفاء الرفاعي

إعلان

قرر رئيس الغرفة الإبتدائية في بعلبك القاضي وسيم الحجار بتاريخ 2022/3/7 إبلاغ المدعى عليه محمد يوسف الحاج حسن نشراً بعد أن تبين أنه مجهول محل الإقامة وذلك في الدعوى العقارية المقدمة من سميرة حميدة الباهي بوكالة الاستاذ ماجد رمال والمسجلة برقم 2022/463 بموضوع إبطال عقد البيع المنظم لدى الكاتب العدل في برج حمود برقم 2019/1429 تاريخ 2019/2/8 المنظم منها لمصلحة المدعى عليه محمد الحاج حسن للعقار /3574/ من منطقة شمسطار العقارية لعلة الغبن والخداع وإعادة الحال إلى ما كانت عليه.

لذلك تدعوك هذه المحكمة أو من ينوب عنك قانوناً لتبلغ أوراق الدعوى وإتخاذ محل إقامة ضمن نطاق المحكمة خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا فكل تبليغ لك بواسطة رئيس القلم يعتبر صحيحاً بإستثناء الحكم النهائي.

رئيس القلم
وفاء الرفاعي

إعلان

من أمانة السجل العقاري في جبيل
طلب سامي محمود نصر الدين بوكالته عن شادي نجيب عواد سند تمليك بدل عن ضائع على العقار رقم 1787 من منطقة علمات الجنوبية العقارية قضاء جبيل.

للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في جبيل
ليلى الحويك

إعلان

من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلبت المحامية نغم نزيه خويص بصفتها وكيلة ناجي سليم نصر بوكالته عن ميلاد يعقوب صفير بالإصالة عن نفسه وبوكالته عن كل من صالح الياس الحوت وفيليب الياس الحوت ونمر عبده العنتوري سندات تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 2453 القسم 11 البلوك A من منطقة الصفرا العقارية قضاء كسروان.

للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلبت ماري جورج خليفه سند تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 150 القسم 8 من منطقة ذوق مصبح العقارية قضاء كسروان.

للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في جبيل
طلب المحامي طوني يوسف مرعب بوكالته عن جمال محمود المولى وهو نفسه جمال محمود جعفر يونس المولى اصدار سند تمليك بدل عن ضائع على العقارات 491 و614 و498 و493 و492 من منطقة بلاط العقارية قضاء جبيل.

للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في جبيل
ليلى الحويك

إعلان

من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلب روجه جورج واكيم سند تمليك بدل عن ضائع في العقار 988 من منطقة دروعن العقارية قضاء كسروان.

للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلب المحامي عبدو جوزف الخوري حارث خليل بصفته وكيل كل من الياس ويعقوب ويوسف طانيوس يعقوب وكل من الياس وكميل ويوسف حنا يعقوب سندات تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 1941 من منطقة حراجل العقارية قضاء كسروان.

للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في البقاع الغربي
طلب المحامي عباض قاسم فارس سند تمليك بدل ضائع بحصة مورث موكل موكله «قاسم محمد دباجة» في العقار 7597 القرعون.

للإعتراض المراجعة في مهلة 15 يوماً
أمين السجل العقاري
ربى حسن الدغيدي

إعلان

من أمانة السجل العقاري في البقاع الغربي
طلب المحامي عباض قاسم فارس سند تمليك بدل ضائع بحصة مورث موكله «محمد علي الشيخ علي» في العقار 3533 بعلول.

للإعتراض المراجعة في مهلة 15 يوماً
أمين السجل العقاري
ربى حسن الدغيدي

إعلان

من أمانة السجل العقاري في البقاع الغربي
طلب أحمد علي صالح سندي تمليك بدل ضائع بحصص موكله «علي أحمد صالح» في العقارين 108 و113 الخيارة.

للإعتراض المراجعة في مهلة 15 يوماً
أمين السجل العقاري
ربى حسن الدغيدي

إعلان

من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلبت المحامية دلال جورج الحاج سند تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 1225 القسم 6 من منطقة ذوق مصبح العقارية كسروان.

للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلب المحامي جوزف الخوري حارث خليل بصفته وكيل كل من الياس ويعقوب ويوسف طانيوس يعقوب وكل من الياس وكميل ويوسف حنا يعقوب سندات تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 1941 من منطقة حراجل العقارية قضاء كسروان.

للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلب بطرس عمانويل عمانويل فرح سند تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 1799 القسم 8 من منطقة ذوق مصبح العقارية قضاء كسروان.

للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلبت المحامية اسبيرانس حنا كلاس بصفتها مفوضة من المحامي رياض منير الشدياق بصفته احد ورثة المرحوم منير يعقوب الشدياق سندات تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 1685 الاقسام 7 و8 و9 من منطقة غزير العقارية قضاء كسروان.

للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في البقاع الغربي
طلب المحامي الياس جورج الخوري بصفته وكيل ارشاليس ليئو حصرجيان زوجة آرا دميرجيان سند تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 264 من منطقة وطى الجوز العقارية قضاء كسروان.

للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في البقاع الغربي
طلبت سلمى أحمد الصميلي سند تمليك بدل ضائع بحصة موكلها «أحمد محمد الصميلي» في العقار 1130 غزة.

للإعتراض المراجعة في مهلة أقصاها 15 يوماً
أمين السجل العقاري
ربى حسن الدغيدي

إعلان

من أمانة السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
طلب سليم محمد علاء الدين لموكله سهيل محمد عكر شهادتي قيد بدل ضائع في العقارين 2041 و4707 الخيام.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
يوسف شكر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
طلب سليمان علي فاضل لموكله محمد حسين عباس شهادة قيد بدل ضائع للعقار 7258 حاصبيا.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
يوسف شكر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
طلب حافظ علي ياسين لموكله رامي وحيد محمد شهادة قيد بدل ضائع في العقار 784 مجدل سلم.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
يوسف شكر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
طلب محمد عبد الأمير حسان بصفته مشتر من كامل حسين عواضه وأسعد محمد حسان وبصفته أحد ورثة عبد الأمير محمد حسان شهادات قيد بدل ضائع للعقار 5367 الخيام.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
يوسف شكر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
طلبت بسمه محمد صبره لموكلها منير محمد علاء الدين شهادة قيد بدل ضائع في العقار 875 مجدل سلم.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
يوسف شكر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
طلب رشاد أمين أبو صمصم لموكله أمين فارس أبو صمصم أحد ورثة فارس محمد أبو صمصم شهادة قيد بدل ضائع للعقار 5372 حاصبيا.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
يوسف شكر

بطلان زواج

جورج كمال ناهض – هيام جرجس ميلان
بيروت

إعلان قضائي

إنّ المحكمة الإبتدائية الموحدة المارونية، تدعو الزوجة هيام جرجس ميلان، للحضور إلى هذه المحكمة، غرفة القاضي الخوري انطوان بشعلاني، يوم الأربعاء 2022/3/30، الساعة الواحدة بعد الظهر، لتبلغ نسخة عن عريضة الدعوى وعقد جلسة المصالحة وإلا حصر موضوع الدعوى وتقديم كل ما لديها.

زوق مصبح في 2022/3/10
الرئيس
الخوري انطوان بشعلاني

نتائج اللوتو اللبناني

1	34	33	30	25	17	2

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 1990 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:
الأرقام الرابحة: 2 - 17 - 25 - 30 - 33 - 34
الرقم الإضافي: 1
■ **المرتبة الأولى (ستة أرقام مطابقة)**
قيمة الجوائز الإجمالية: لا شيء
- عدد الشكات الرابحة: لا شيء
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء
■ **المرتبة الثانية (خمسة أرقام مطابقة مع الرقم الإضافي):**
- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: لا شيء
- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء
■ **المرتبة الثالثة (خمسة أرقام مطابقة):**
- قيمة الجائزة الإجمالية: 104,437,080 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 36شبكة
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 2,901,030 ل.ل.
■ **المرتبة الرابعة (اربعة ارقام مطابقة):**
قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 104,437,080 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 1,217 شبكة.
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 82,429 ل.ل.
■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة ارقام مطابقة):**
- قيمة الجائزة الإجمالية: 234,948,000 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 19,579 شبكة.
- الجائزة لكل شبكة: 12,000 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 2,580,525,968 ل.ل.

نتائج زيد

جرى مساء أمس سحب زيد الرقم 1990 وجاءت النتيجة كالآتي:
الرقم الرابح: 68935
■ **الجائزة الأولى: 75,000,000 ل.ك.**
- عدد الأوراق الرابحة: أربع أوراق
قيمة الجائزة الإفرادية: 18,750,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 8935.**
- الجائزة الإفرادية: 900,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 935.**
- الجائزة الإفرادية: 90,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم 35.**
- الجائزة الإفرادية: 8,000 ل.ل.
التراكم للسحب المقبل: 75,000,000 ل.ل.

نتائج يومية

جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1212 وجاءت النتيجة كالآتي:
● يومية ثلاثة: 233
● يومية أربعة: 7134
● يومية خمسة: 91881

فنون مشهدية

مونودراما مقتبسة عن «الصوت البشري» لكوكتو

«ألو؟؟»: استغاثة امرأة عاشقة

خليل الحاج علي

لا تختلف الحبكة الدرامية، بين نص مسرحية «الو؟؟» (إخراج هاغوب در غوكسيان . أداء أنجيلا خليل)، والنص الأصلي «الصوت البشري» للكاتب الفرنسي جان كوكتو (1889-1963)، إذ تقوم المونودراما على امرأة واحدة، تهاتف حبيبها، الذي لا نسمعه ولا نراه، في حوار متقطع يلعب الغياب بطولته الرئيسية. يتم تقديم هذا النص المكثف بالمعاني الفلسفية والوجودية في مسرحية «الو؟؟» وفق بناء درامي، متماسك،

حرص المخرج هاغوب در غوكسيان على انسنة السينوغرافيا

لين، ومختزل، يفضح هشاشة البشر وسرمدية الأحاسيس.

إذا نظرنا تاريخياً إلى نصوص جان كوكتو، نرى أن هذا النص مغاير عن سابقه. لقد كان تلبيةً لصرخة ممثلات جيله، في ثلاثينيات القرن الماضي، بضرورة أن يكتب لهن نصاً، لا يطعن فيه تعاليم وتوجيهات الكتاب، التي تفرط في فرض تعاليم النص وتوجيهاته. لقد شكل النص، في تلك المرحلة، صرخة أنثوية، بوجه السلوكيات السائدة في أوروبا. دوّن كوكتو، شخصية امرأة، تحلم كل ممثلة بلعبها. شخصية، يحكم حياتها الأرق، تاخذ المنومات، تشرب الويسكي، تتناول حبات الشوكولا الداكن، تدخن بشجر، ملء لحظات الصمت المسرحي، التي تأتي ثقيلة ومتعبة. في «الو؟؟»، ترتدي الممثلة البطلة، فستاناً أحمر، شبه عار، لتكشف أحاسيسها أمام نفسها، وحبيبها، وجمهورها. ربما أراد المخرج من خلال هذه الأزياء، أن يعيد للأنثى حيويتها، ورونقها، إثر هجران حبيبها لها، وزواجه من أخرى، غرف الفنادق، رحلة باريس، وبيتها في بيروت، أين لها أن تهرب من عبء الذكريات؟ يقودها ذلك إلى جلد ذاتها، والثورة على كل النظم. الشخصية، هي حالة من الرفض الأنثوي على السلطة الاجتماعية، إنها صرخة احتجاج، وتمرّد بوجه قساوة الحياة.

كل هذه المعاني، تجسدها أنجيلا خليل، بشكل مقنع وسلس. في المخرج من خلال هذه الأزياء، أن يعيد للأنثى حيويتها، ورونقها، إثر هجران حبيبها لها، وزواجه من أخرى، غرف الفنادق، رحلة باريس، وبيتها في بيروت، أين لها أن تهرب من عبء الذكريات؟ يقودها ذلك إلى جلد ذاتها، والثورة على كل النظم. الأصلي، تعمقت في دراسة تاريخها، وطفولتها، ومستواها التعليمي، والاجتماعي... ذهبت إلى حد تخيّلها في السرير مع حبيبها، كيف كان شكل علاقتهما؟ تسأل الممثلة، التي انطلقت في تشكيل البنية الجسدية للشخصية، وفقاً لمنهج مايكل تشيخوف (1891 . 1955) الذي يراهن على الجسد وميكانيكيته في توليد الإحساس. الحركة الجسمانية يحكمها التشنج العضلي في الكتفين، واليدين، والرجلين، مما يولد إحساساً بالهجران.

ماذا عن الخيار الإخراجي؟ لقد قرر هاغوب در غوكسيان، الدخول في متاهة المونودراما النفسية، التي عادة ما يكون تجسيدها دقيقاً. كان الخيار حساساً إلى أبعد ما يمكن. لمدة أربعين دقيقة، لا تبارح الممثلة طاولتها، التي تحولت إلى معقل للانزواء. قد يكون ما فعله مخرج العمل مضيراً بالنسبة إلى البعض. إلاّ أنه في خضم نص مكثف بالمعاني الفلسفية، يجوز ذلك، لأنه يدفع المتفرج إلى معاودة الاتصال بنفسه، فإلقاء النص بحد ذاته، يتطلب تحفيزاً ذهنياً، وجهداً مضاعفاً لتحليل المتلقي. لذلك، يمكن القول بأنّ الإخراج الثابت والمختزل، أتى انعكاساً لاستسلام الشخصية للموت والانتحار. الشخصية، فقدت كل ما لديها، ولم يعد أيُّ شيء يحركها، إلاّ الصوت، الذي تنتظره، ولا يأتي. يضمر العمل على بناء الشخصية ميكانيكياً، الكثير من الصور الشاعرية، التي تجسدها الممثلة، بحركة صدرها، عندما تشبه الحبيب بأنبوب، يمدها بالحياة، لتحوله إلى بحر راكد، يجعلها تتنهد، وتلفظ أنفاسها المتهالكة.

تنسكب إضاءة هاغوب در غوكسيان، على قطع الأثاث النافرة، بشكل يثير فضول المتلقي لمعرفة حالة الجمود التي تحكم مفاصل حياة الشخصية. لوحات زيتية، تمثال، راديو فون، تعبث بخيال المتفرج، وتدفعه للتساؤل عن هذا الفضاء السينوغرافي الجامد، مقابل خلفية بيضاء، باردة، ومجردة. تتوسط المسرح، طاولة خشبية، أشبه بمطهر، تعرّي بطلة المسرحية فوقها، أحاسيسها، وشغفها، وانثويتها. السينوغرافيا هذه، تعكس النفس البشرية للشخصية، «إذا دخلت في أحشائها، سترى هذه الألوان، وهذه اللوحة، وهذه القطع المبعثرة»، يقول در غوكسيان. لا تأتي قطع الأثاث في «الو؟؟»، بدافع التزيين، وإنما ترجمةً لخواء هذه المرأة المتهالكة. تلعب الإضاءة البرتقالية الحارقة، دوراً كبيراً في إضفاء جوّ عام من السكينة التي هي أشبه بسكينة الإنسان في لحظات السهاد، أو ربما، في لحظات الحياة الأخيرة. تمنح الإضاءة كذلك شعوراً بالقلق والتوتر والخوف. لكنها في الوقت ذاته، تأتي مفعمة بالعاطفة. حرص هاغوب در غوكسيان، وهو أستاذ في الإخراج والإضاءة المسرحية، على أنسنة السينوغرافيا، لتكون فعالة، غير سلبية. حتى إنّ الشخصية لم تتمكن طوال فترة العرض، على مغادرة بقعة الضوء. لقد كان واضحاً من خلال هذا الخيار السينوغرافي، أن يحول المخرج الظلام، إلى مساحة شبه محرّمة للتنقل.

تستسلم شخصية كوكتو للانتحار في نهاية المطاف، تتجسد نهاية اللعبة الإخراجية أيضاً على المسرح، عندما تغادر الممثلة الضوء الحارق، لتذهب وراء الستائر البيضاء، حيث برودة الموت الذي تجسده الألوان الباهتة، المنبعثة من ثلاجات الموتى. لقد وصلت الشخصية إلى أعلى مراحل فهم الذات... الموت. الشخصية التي يقدمها المخرج، أشبه بثورة في عالم الهشاشة البشرية. هكذا أراد كوكتو للنص أن يشكل عصفاً فلسفياً، في ذهن الجمهور، يحيلنا إلى التفكير في الوجود والإنسان. لقد كتب كوكتو النص منذ حوالي تسعين عاماً، دخل إلى النفس البشرية، التي تبقى عصية على الفهم، مشرّحاً آلامٍ، بتعاطف كبير مع شخصيته الأنثوية.

نادين كنعان

«الو؟؟»: س: 19:30 كل خميس وجمعة وسبت وأحد لغاية الثالث من نيسان (أبريل) المقبل ـ «مسرح مونو» (الأشرفية . بيروت). للاستعلام: 01/202422

تجسد أنجيلا خليل الشخصية بشكله مقنع وسلس

«طلب تعيين» لحمزة حمادة: كل هذا العنف!

ينحرف نص المسرحي الفرنسي ميشيل فينافير (1927)، «طلب تعيين» عن المسار السردي الذي كان متبعاً في أوروبا، في أواخر ستينيات القرن الماضي. «فأجأنا هذا النص بجرأته في التعامل مع اللغة والكلام بحيث تتحول فيه إلى أداة عنف تدمر الإنسان» وفق ما تورد الباحثة السورية ماري إلياس، في مقدمة ترجمة النص الأصلي، في كتاب «أنطولوجيا المسرح الفرنسي الحديث». تعتمد مسرحية «طلب تعيين» (إخراج: حمزة حمادة، مساعد مخرج: صبا كوراني، (أنطونيلا رزق)، ذات العشرين عاماً، الحامل من غير زواج، من «رجل أسود». تُدخل أسئلة المقابلة، نادر، في متاهة وجودية دامسة، لتبدو كل الشخصيات سابحة في إطار فارغ، ومكبلة تماماً، غير مدركة للمستقبل وغير قادرة على الشعور باللحظة الآنية. فالماضي مجهول، والمستقبل والحاضر أيضاً. الأحداث كلها، تجري في الوقت نفسه، بما يجعل الشخصيات تائهة في بحور الياس، وانعدام الشعور والإحساس بالحياة.

في هذا النص «لا نعرف من هو المخاطب أو عمّ يتكلم». يأتي ذلك في محاولة لتكريس التشتت الذي يعيشه الإنسان المعاصر من الداخل، وفقدان الشعور بالوقت والتاريخ، خصوصاً أن الأحداث مبنية على العدم، انطلاقاً مما عاشته أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية، عندما تغيرت مفاهيم الجدوى الإنساني وارتباطه بهذا الكون، نتيجة الكوارث النفسية والاجتماعية والاقتصادية. في عرض «طلب تعيين»، تمت المحافظة على بنية النص وتركيبته. يشدد الدراماتورج باسل شلغين، على أنه جرت عملية إعداد للنص، لا عملية اقتباس. تحكم العرض لغة الحياة اليومية، أكثر من التركيز على الأفعال. وقع الاختيار على اللغة العامية اللبنانية، في عملية الإعداد، انطلاقاً من أن النظام الاقتصادي الذي يحكم نص فينافير، شبيه بالنظام الاقتصادي الذي يحكم لبنان. تعيين»، تمت المحافظة على بنية النص وتركيبته. يشدد الدراماتورج باسل شلغين، على أنه جرت عملية إعداد للنص، لا عملية اقتباس. تحكم العرض لغة الحياة اليومية، أكثر من التركيز على الأفعال. وقع الاختيار على اللغة العامية اللبنانية، في عملية الإعداد، انطلاقاً من أن النظام الاقتصادي الذي يحكم نص فينافير، شبيه بالنظام الاقتصادي الذي يحكم لبنان. انطلاقاً من ذلك، يكرس العرض عدداً من التيمات أبرزها «شكل السعي»، كمفهوم حياتي يتحكم بتصرفات وانـدفاعات البشر، والتساؤل عن الـ «أنـا»، وقضية انتزاع الاعتراف. تتفرد في بعض الأحيان مسرحيات المسرح الفرنسي ما بعد الحديث، بلغة الخطاب الشاعري والعودة إلى الأساطير اليونانية. يتحقق ذلك في نص فينافير، من خلال ذكر بعض الأساطير كشركة «شيفا»، على اسم إله الخلق والتدمير، في الحضارة الهندوسية، وغيرها من الأمثلة التي تستحضر الميثولوجيا.

على صعيد آخر، كل الأماكن مهجورة، وغير مألوفة، فلا داعي لذكر المكان، فليس مهماً معرفة من هي الشخصيات ما دام الألم الإنساني يجمعها كلها. يغوص فينافير في ما هو أبعد من القوانين الحياتية، ليفتح أمامنا أسئلة غير متناهية، عن القدر الإنساني الذي يسبح دائماً في دوامة التناقضات، وبعجز تام. تأتي المسرحية على صعيد الإخراج، ضمن فضاءين مستقلين، الفضاء الأول هو الأسرة اللبنانية، والفضاء الثاني هو المقابلة التي يجريها أحد الموظفين مع الأب «نادر». تتفرع من الأسرة، فضاءات أخرى أيضاً. يترجم مخرج العرض حمزة حمادة، هذه المعاني، بشكل رمزي، لتكون السينوغرافيا، مختزلة. طاولة أفقية، غير مألوفة، ذات انحرافات حادة، ومبالغ فيها على مستوى الشكل. قد تشبه هذه الطاولة، الشركات القابضة ربما.

ينطلق حمزة حمادة، في عمله الإخراجي الأول، بعيداً عن الكلاسيكية، ويحرص على عدم ممارسة التغريب أو التطهير على الجمهور. يبتعد عن الكلاسيكية، أو كسر الجدار الرابع، فالجمهور لا ينغمس في الأحداث الجارية على الخشبة، لكن تتم ممارسة العنف انطلاقاً من اللغة التي يبثها النص. يجلس المتفرجون على الخشبة، كلّ من مقعده، سيرى منظوراً مختلفاً للشخصيات. الهدف من ذلك هو خلق التساؤلات عن ماهية الشخصية وجدواها. مما يحفز المتلقين، على إعادة تفكيك النص وتحليله. في خضم ذلك، يأتي الأداء التمثيلي واقعياً، على عكس الإخراج، في حين تأتي الإضاءة (تصميم: فارس خليف)، لتكرس ما تفعله اللغة، وهو العنف حيناً، والتنقل في متاهة الزمان والمكان حيناً آخر.

قد يكون هذا النص من أكثر النصوص فجوراً من حيث البنية الحديثة. لا حاجة للزمن عند فينافير، ربما تجري الأحداث خلال يوم أو أكثر. لا حاجة لمعرفة ذلك، هناك كمية من العنف، قد لا يستطيع المتفرج تلقيها في وقت العرض، لكن قد يخرج منه حاملاً الكثير من التساؤلات عن وحشية الأنظمة السياسية، أو الاجتماعية، أو الأيديولوجية... وقدرتها على التحكم بحياتنا اليومية.

خليل...

«طلب تعيين»: س:20.00 مساء الخميس والجمعة والسبت والأحد (24، 25، 26، و27 آذار/ مارس). «مسرح دوار الشمس» (الطيونة). للاستعلام: 78/981154

من العرض

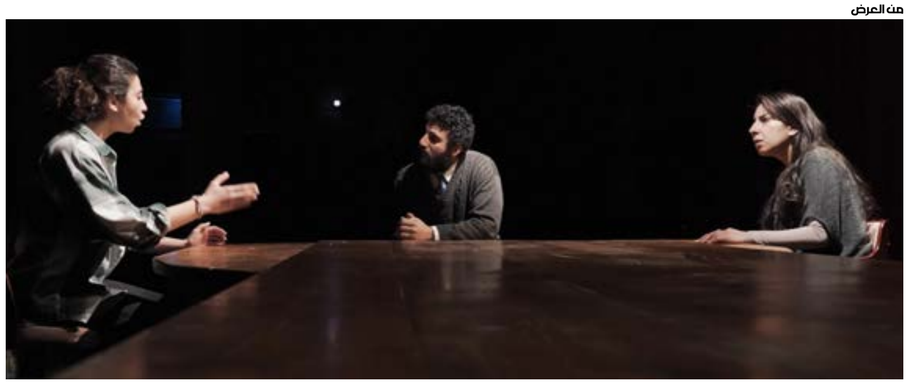

«مسرح المدينة» عام 1994

فيلم يمزج بين الدراما والتوثيق

عمر نعيم... شهادة حيّة عن «مدينتان»

بين 14 و26 تشرين الأوّل (أكتوبر) 2016، ضجّت بيروت باحتفالية مخصّصة لذكرى مرور 20 سنة على تأسيس «مسرح المدينة». شرّع الصرح العريق أبوابه لفنانين وموسيقيّين ومطربين توالوا على تقديم أمسياتهم وعروضهم ضمن برمجة شديدة التنوّع. أسماء اعتلى بعضها خشبته على مدى السنوات، عادت لتستعيد ذاكرة المكان والمدينة.

يومها، كان المخرج اللبناني المقيم في الولايات المتحدة، عمر نعيم، حاضراً يوثّق ما يجري ويرصد بكاميراته أحوال بيروت المتردية. كان الجميع يجهل أنّه يمكن لواقع العاصمة أن يزداد سوءاً. استوحى نعيم من الراهن الذي عاينه بأمّ العين وعبر العدسة من فنّ وإبداع وفوضى، مضمون شريط لا تتعدّى مدّته الساعة الواحدة، مليء بالأحداث والعواطف.

صعوبات كثيرة حالت دون إنجاز «مدينتان» في تلك الفترة، قبل أن يتمكّن نجل المسرحية اللبنانية نضال الأشقر من إكمال العمل مع مجموعة من أصدقائه في أميركا الذين قدّموا جهودهم مجاناً. إنّه أشبه بـ «شهادة حيّة عن المسرح والمدينة... حان وقتها الآن»، وفق ما تقول الأشقر في اتصال مع «الأخبار».

أسباب عدّة من بينها جائحة كورونا، أرجأت الكشف عن الفيلم الذي يمزج بين التوثيق والدراما، إلى أن ارتأت الأشقر عرضه في «مسرح المدينة»، غداً السبت تزامناً مع الاحتفال بـ «يوم المسرح العالمي» (27 آذار/ مارس).

«نحتفل اليوم بهذه المناسبة التي تعدّ فرصة لنتذكّر أهمية الخشبة اجتماعياً وسياسياً وإنسانياً، والدور الذي تلعبه على صعيد الثورة ورفض الظلم والتعبير عن النفس والحرية»، تقول قبل أن تُضيف: «رغم صعوبة هذه الأيام التي نعيشها، يغصّ المسرح بالشباب ممن هم في أمسّ الحاجة للاجتماع والاستمتاع بهذا المكان اللاطائفي... إنّه وقت المسرح. اليوم أكثر من أي وقت مضى، نحن بحاجة لنشعر بإنسانيتنا وثقافتنا وانفتاحنا ليبقى لدينا أمل بالاستمرار».

وتشير إلى أنّه «حين نشعر بأنّنا وصلنا إلى أسفل الدرك، تصبح الحاجة ماسّة للفن. وليس العكس كما يعتقد بعضهم. فهو بالتأكيد ليس ترفاً ولا من الكماليات، بل جزء لا يتجزّأ من المعاناة واليوميات».

ولأنّه حاجة ملحّة اليوم، تشدّد الأشقر على أنّه «أفضّل أن أشحذ المال لأبقي المسرح مفتوحاً على أن أستسلم وأقفل أبوابه... فأنا منذ مدّة طويلة أدركت أنّ هذه الدولة اللقيطة التي أفرزها الاستعمار غير قادرة على الحياة».

> **يأتي العرض في مناسبة يوم المسرح العالمي**

وقبل أن تختم حديثها، تُشير إلى أنّها تشتغل حالياً لتقديم عروض جماهيرية لـ «مدينتان» في الصالات أو في «مسرح المدينة» (كان سينما سارولا سابقاً)، مؤكدةً في الوقت نفسه أنّ احتفالية الغد ستبدأ بعرض «لطيف» في الخارج قبل أن يُزاح النقاب عن الشريط في تمام الساعة الثامنة مساءً.

عرض فيلم «مدينتان»: 20:00 مساء غدٍ السبت . «مسرح المدينة» (الحمرا . بيروت). الحجز ضروري. للاستعلام: 03/779977 أو 01/753010

الأخبار
al-akhbar
الجمعة 25 آذار 2022 العدد 4594

صورة وخبر

مع اقتراب شهر رمضان 2022، تُستكمل الاستعدادات في غزّة لاستقبال شهر الصوم، حيث صارت الفوانيس شبه جاهزة لإنجاز الزينة الخاصة بهذا الوقت من السنة. هكذا وداخل محترفه الواقع في مدينة رفح، يتفنّن هذا الرجل في صناعة أنواع مختلفة من الفوانيس بنكهة عصرية تُرضي جميع الأذواق، تمهيداً لبيعها في السوق المحلية للراغبين في تزيين بيوتهم وأماكن عملهم. يشكّل شهر رمضان فرصة لكثيرين في هذا القطاع للقيام بأعمال موسمية تساعدهم على إعالة أسرهم في ظلّ تزايد نسب البطالة وتردّي الأوضاع الاقتصادية بسبب الحصار الإسرائيلي المستمرّ منذ سنوات. (سعيد الخطيب ــ أ ف ب)

المفكرة

«الدراسات الفلسطينية»: تحية حرّية!

■ بمشاركة 30 فناناً من حول العالم، تُطلق «مؤسسة الدراسات الفلسطينية» في بيروت، معرض «تحية لأسرى وأسيرات الحرية» في 1 نيسان (أبريل) المقبل في قاعة «الكلمة الرمز فلسطين». يحتوي المعرض أعمالاً تتعلّق بمفهومَيْ الأسر والحرية، أُنجزت بمواد مختلفة، وتتنوّع بين منحوتات وتجهيزات وفيديوات وصور فوتوغرافية وملصقات... يتزامن الحدث مع «يوم الأسير الفلسطيني» (17 نيسان)، ليعكس رسالة «مؤسسة الدراسات الفلسطينية» بإبراز موضوعَيْ الأسرى والحرية الذي تبنّته خلال مسيرتها الطويلة، في مجال الدفاع عن قضايا الحرية والعدالة وحقوق الإنسان.

معرض «تحية لأسرى وأسيرات الحرية»: من الجمعة 1 لغاية السبت 30 نيسان ـ من س: 12:00 لغاية 18:00 ـ «مؤسسة الدراسات الفلسطينية» (فردان ـ بيروت).

«عوالم عماد الدين»: طقاطيق في الحمرا

■ في 13 نيسان (أبريل) المقبل، يحتضن «مترو المدينة» عرض «عوالم شارع عماد الدين» الغنائي المؤلّف من طقاطيق أدّتها أهم عوالم الحقبة الممتدة بين نهاية القرن الـ 19 وبداية الـ 20، أمثال: منيرة المهدية، عزيزة حلمي، بهية الحلاوية وعيشة ندى... ومن بين الأعمال التي يشملها البرنامج: وحوي يا وحوي، سرير النوم ديق، إيه رأيك بخفافتي وغيرها. يحيي السهرة المرتقبة كلّ من: سلوى جرادات (الصورة ـ غناء)، سام دبّول (قانون)، خضر رجب (كمنجة)، فرح قدّور (طار وبطانة)، فراس عنداري (عود) وأحمد الخطيب (رق).

«عوالم شارع عماد الدين»: الأربعاء 13 نيسان ـ س: 21:00 ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363

طارق بطيحي... في البدء كان اللون

■ «تحت سقف واحد» هو عنوان المعرض الفردي الذي يفتتحه التشكيلي السوري طارق بطيحي (1982)، اليوم الجمعة، في غاليري Art on 56th (الجميزة). تخرّج بطيحي من كلية الفنون الجميلة (رسم زيتي) في عام 2006. أقام معارض جماعية في وطنه وفي بيروت والقاهرة، فيما شارك في معارض فردية مختلفة بين سوريا والكويت. تتميّز لوحات طارق بمحتواها التعبيري وعفويّتها. أثناء الاشتغال على قطعه الفنية، تحدّد الألوان الأشكال التي تولّد التباين، كما أنّه يحرص على كسر القيود النمطية للشخصية الأنثوية. (الصورة: «عروس بيروت»/ 2019 ـ أكريليك على قماش ـ 150×170 سنتم)

«تحت سقف واحد»: اليوم الجمعة ـ س: 18:00 ـ غاليري Art on 56th (الجميزة ـ بيروت). للاستعلام: 01/570331

جواد حمداني مختلياً بالبيانو

■ تستضيف «الجامعة الأميركية في بيروت»، الأربعاء المقبل، ريسيتالاً لعازف البيانو جواد حمداني (من تنظيم «نادي الموسيقى الكلاسيكية» في الـ AUB). الأمسية خاصّة جداً لناحية البرنامج الذي يتمحور حول كلود دوبوسي، أحد مؤسّسي التيار الانطباعي وأبرز وجوهه. قد تكون هذه مناسبة جيدة لبعض المبتدئين في السمع الكلاسيكي الراغبين في توسيع دائرة معرفتهم خارج إطار الكلاسيكيات الشديدة الشهرة. فالمؤلف الفرنسي ترك إرثاً عظيماً في مجال البيانو المنفرد، فاتحاً آفاقاً جديدة أمام ما وصلت إليه الكتابة لهذه الآلة حتى أواخر القرن الـ 19. أما الجمهور الخبير، فمدعو أيضاً لاكتشاف عمل نادر التسجيل بعنوان Images oubliées. ويؤدّي حمداني عملاً شديد الشهرة بعنوان Suite bergamasque ومختارات من «المقدّمات»، وهي أيضاً من أجمل ما ترك أبو الانطباعية في هذا المجال.

ريستيال بيانو لجواد حمداني: الأربعاء 30 آذار (مارس) الحالي ـ س: 20:00 ـ قاعة «أسمبلي» (AUB). الدعوة عامة. للاستعلام: 01/353228

على بالي

أسعد أبو خليك

من يذكر أنّ دميانوس قطّار وناصيف حتّي كانا وزيريْن في حكومة حسّان دياب؟ قطّار كان من الذين انتقلوا من موقع إلى آخر برشاقة. كان وزيراً ممانعاً في عهد إميل لحّود وبتزكية من العهد ضدّ الحريريّة. رأيته مرّة في صالون مطار أوروبي وكان يعضّ على سيجار بحجم باص مدرسي. قررتُ على الفور أنّني لا أحبّه ولا أستظرفه. لكنّ دميانوس كان يجود في الأحاديث عن المقاومة وعن دعم سلاحها وعن خطّ الممانعة عندما أصبح وزيراً للمرّة الأولى. لكنّه قرّر أن يعمل رئيس جمهوريّة وأصبح المُطيع لبكركي... لعلّ وعسى. ويُقال إنّ اسمه كان مطروحاً في آخر انتخابات رئاسيّة من قبل البطريرك. ما حكم المثقّف الذي ـ كملاذ أخير وكتعويض عن غياب الشعبيّة السياسيّة ــ يلجأ إلى حضن رئيس السلطة الدينيّة في الطائفة التي وُلدَ فيها؟ ما أهميّة الشهادات والتعليم المدني إذا كان المثقّف يتبع لرأس السلطة الدينيّة؟ ماذا يمنح رئيس السلطة الدينيّة للمثقّف غير شرعية رجعيّة غير مدنيّة؟ لكنّ دميانوس أصبح ـ مثل كثيرين، شارل رزق أبلغ مثالٍ ـ في صف 14 آذار. ودميانوس قبل سنوات أطلّ على محطة «إم تي في» وعبّر عن امتعاضه من ناس لا يشبهونه في الضاحية الجنوبيّة. نفّر أهل الضاحية قطّار. وناصيف حتّي ترقّى من الكتابة في صحيفة بيت الحريري إلى الكتابة في صحيفة محمد بن سلمان. وطارق متري كان مثقّفاً تقدّميّاً قبل أن يلتحق بالياس المرّ، ثم بفؤاد السنيورة. رحلة المثقّف في بلادنا هي البحث عن الذات في حاشية الأثرياء والشيوخ والحكّام. بعيداً عن الاشتباك أو النضال أو العضويّة، يكفي أن يسعى المثقّف نحو الاستقلاليّة. لكنّ مصطلح المثقّف مزعج. تمييز العمل الذهني عن اليدوي اختراع من جماعة العمل الذهني النخبويّين. وهل العمل اليدوي ليس ذهنيّاً؟ هذه تصنيفات طبقيّة تميّز في الدخل على أساس نوع العمل. والعامل الذي يصنع كرسيّاً أو طاولة أكثر استقلاليّة من المثقّف الذي يدبّج مقالات بأمر وتوصية. ما الحلّ؟ تركي الشيخ يقدّم حلاً.

الأخبار al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد
الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963
/AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01 /666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

Vendredi 25 Mars 2022 no12 1ère année
الجمعة 25 آذار 2022 العدد الثاني عشر السنة الأولى

القوس

www.alqaous.com

12 صفحة

نشرة أسبوعية مخصّصة للعدل والإنصاف

الانتخابات النيابية 2022
ناس وناس

تمثيل ديمقراطي مستحيل
3-2

حرمان الآلاف من حقهم بالانتخاب
4

على نوايا الناخبين؟
9-8

شاشة الإقتراع
11-10

(الأرشيف – مروان طحطح)

يصدر هذا العدد استثنائياً نهار الجمعة بدل السبت بسبب عطلة عيد البشارة

◆ في العمق

تنظيم الانتخابات النيابية
تمثيل ديمقراطي مستحيل

الانتخابات عصب النظام الديمقراطي ، سواء كانت انتخابات نيابية ام بلدية ام اختيارية. ولبنان الذي تبنى النظام الديمقراطي منذ تاسيسه ملزم بهذا المعنى بإجراء الانتخابات دورياً بحيث يعرف الجمهور والمرشحون الموعد المحدد بدقة قبل وقت كاف بغية الإعداد للمعركة الانتخابية واتخاذ القرارات الحاسمة ذات الصلة. بحيث يتامن التمثيل الشعبي الصحيح ويفتح الطريق امام تجديد السلطة وتداولها. كل ذلك، ولا ريب، يفترض وجود قانون عصري عادل يتساوى حياله الجميع. كما يفترض وجود اجهزة إدارية وامنية مجهزة وجاهزة وقادرة على تامين سلامة العملية الانتخابية وشفافيتها. مايرتقي بالمجتمع ويعطي فرصة اكبر باتجاه الاستقرار والازدهار وتطوير الحياة السياسية. وبحيث يكون للشعب دوره في صناعة القرار السياسي وفي تشكيك السلطات واستمرار مراقبتها كي تتحمل مسوولياتها وتتذكر دائما انها موجودة بهدف خدمة البلاد وليس بخدمة اي هدف آخر. ذاتياً كان ام فنوياً

■ بشارة مرهج *

قد يخطر في بال البعض وجوب التريث في إجراء الانتخابات بانتظار تبدل الأحوال في الإقليم والعالم. يؤدي هذا الموقف السلبي إلى موت بطيء للديمقراطية واعتبارها شأناً مرحلياً أو مؤقتاً، في حين تفرض علينا هذه الصعوبات مواجهتها والتفاعل معها سياسياً عن طريق الانتخابات كما جرى في أثناء الحرب العالمية الثانية حين شهد لبنان انتخابات نيابية ورئاسية انتهت بخوض معركة الاستقلال بوجه الانتداب الفرنسي.

هاذا يعني تعديل قوانين الانتخاب؟

الانتخابات في كل الأحوال الوسيلة الأفضل لبناء الديمقراطية. وتكون النتائج أقرب إلى المامول كلما كان القانون الذي يحكم هذه الانتخابات عصرياً وعادلاً ومتوازناً. لذلك يستغرق النقاش حول قانون الانتخابات وقتاً طويلاً ويتعرض في أكثر الأحيان إلى تعديلات دورية بحسب تطور الأوضاع السياسية وبروز تقنيات جديدة تفرض نفسها على العملية الانتخابية.

يعد قانون الانتخابات من أهم القوانين بعد الدستور اللبناني لانه الأداة الأساسية للتعبير عن الإرادة الشعبية والممر الإجباري لتكوين السلطة التشريعية، ومن بعدها السلطة التنفيذية. وتقضي الأصول أن تكون القوانين الصادرة عن مجلس النواب منبثقة من روح الدستور ومنسجمة مع أحكامه، ما يسهم في الاستقرار التشريعي وإشاعة أجواء الثقة والاطمئنان بين المواطنين – مقيمين ومغتربين. ولما كان قانون الانتخاب من أهم القوانين التي تلعب دوراً اساسياً في رسم الحياة السياسية وبناء مؤسساتها المختلفة وفي مقدمها مجلس النواب فإن أي تهاون في جوهر هذا القانون أو نصوصه يعرض الحياة الوطنية إلى الاهتزاز ويفتح الباب امام توترات وانقسامات لا تحمد عقباها في وقت عصيب كالذي نمر به، والذي يتطلب إشاعة العدل ورفع الظلم عن المواطنين وترسيخ الوحدة الوطنية وتحصينها على كل المستويات لتمكين لبنان من محاربة الفساد ومواجهة تيارات التقسيم المقنع والتفتيت المذهبي التي تعصف بالمنطقة بتخطيط مباشر من الدوائر الصهيونية وحلفائها الذين يجدون في الروح الوطنية والقومية الناهضة عوائق في وجه سياستهم الرامية إلى السيطرة على المنطقة وتجريدها من مقومات الاستقلال والسيادة.

وإذا كانت الديمقراطية الضمان للفرد والمجتمع فهي بالمقابل تلزم كل مواطن أو فئة وخاصة على صعيد السلطة السياسية – مهما كان رأينا بها – الإصرار على إجراء الانتخابات النيابية تنفيذاً لاستحقاق دستوري وتاكيداً لحيوية المجتمع المبتلى بالتسلط والنهب، وترسيخاً لحق الفرد – بخاصة فئة الشباب – في التحرك والصعود على سلم العمل السياسي وكسر الاحتكار الذي يسعى بالإمكانات الضخمة المتوفرة لديه أن يعيد إنتاج النظام وتسليم مقاليده للمحظيين والمتحدرين من رحم الطبقة الحاكمة المالكة للمال والنفوذ وقوة التاثير العميق على العملية الانتخابية نفسها.

لا ضمان للنزاهة

التحدي الكبير الذي يواجه النخب السياسية في لبنان هو كيفية تامين التمثيل الديمقراطي الصحيح في ظل نظام يقسم اللبنانيين إلى قسمين، ولم يثبت يوماً أنه قادر على حل إشكالية الحكم أو تحقيق الفصل بين السلطات، وإلزام كل منها العمل ضمن إطارها الدستوري. تكمن نقطة البداية في تطوير وإصلاح نظامنا السياسي في المبادرة إلى خطوات عديدة يأتي في طليعتها تحقيق النزاهة في العملية الانتخابية التي تعيد إنتاج السلطة. وضمان النزاهة الانتخابية مرهون بوجود مؤسسات ديمقراطية فاعلة في المجتمع كما بوجود قضاء مستقل فاعل ومؤسسات ضامنة للحياة الديمقراطية ضاغطة بشكل دائم على السلطات السياسية والإدارية والأمنية لإلزامها التقيد بالقانون ومصلحة الجمهورية.

وإذا كانت سلطة الرأي العام هي الأساس فلا بد من الوقوف عند دور الإعلام في نشر الحقائق ومقاومة التسلط وكشف التزوير وحماية الحريات وكلها تحديات صعبة بوجود الاحتكار والاستبداد والفساد.

أما مجلس النواب الذي يفترض به أن يكون هيئة الرقابة الأولى في البلاد إلى جانب سلطاته التشريعية فما زال عاجزاً عن ممارسة هذه المهمة الخطيرة وحاسبة الحكومة التي هي منه وفيه، ولأن الاثنين معاً يخضعان لنظام طائفي متخلف يفرض المحاصصة ويرفض المساءلة ويشجع على الزبائنية والفساد.

خدمات النواب تعطل وظيفتهم

أما النائب الذي تفرزه العملية الانتخابية لتمثيل المواطنين والدفاع عن الجمهورية ومقوماتها ومؤسساتها ومواردها فسرعان ما ينغمس، بعد انتخابه، في شبكة العمل التقليدي الذي تفرضه العلاقات السياسية القائمة فيتجه، في غالب الأحيان، إلى سكة الخدمات يوفرها لناخبيه اعتقاداً منه انها تضمن له مقعده النيابي في الدورة القادمة.

وبقدر ما يسعى النائب لدى السياسيين والإداريين لتامين الخدمات تتراجع قدرته على الرقابة ومحاسبة المقصرين منهم فيخسر النظام الديمقراطي أهم مرتكزاته حيث المواطن قلما يحصل على مبتغاه من دون تدخل من قادة سياسيين يهيمنون على الإدارة ويعبثون في شؤون القضاء ويناهضون الإصلاح والحداثة.

تجاوز الطائفية دستورياً

لا يمكن للنظام الانتخابي أن يكون نقيضاً لنظام سياسي انبثق منه ولا يستطيع ان يتحرر من رعايته. ولذلك من المستحيل في ظل الطائفية السياسية الارتقاء إلى نظام انتخابي عصري يحقق صحة التمثيل ويسهم في الوقت نفسه في ترسيخ الوحدة الوطنية - الصخرة التي يستند إليها السلم الأهلي والنظام الديمقراطي نفسه. وهذا القول صحيح إلى حد بعيد، ولكن في كل الأحوال لا يجوز أن تقف السياسة عاجزة عن اجتراح الحلول الممكنة ضمن ظروف ومعطيات صعبة. فالسياسة وجدت لمثل هذه المهمات. وإذا كان الدستور اللبناني قد راعى التوازنات الطائفية في شتى المجالات إلا أنه في متنه اكد على ضرورة إلغاء الطائفية السياسية، مشيراً إلى الآلية التي ينبغي اعتمادها لتحقيق هذا الهدف الذي تنشده الأجيال الجديدة، معتبراً أن ذلك يتحقق بانتخاب مجلس نيابي خارج القيد الطائفي، معترفاً بان الحالة التي نعيشها اليوم حالة انتقالية لا بد من الخروج منها في لحظة يقظة وطنية عارمة تستوحي معركة الاستقلال التي انتصرت بالإرادة الشعبية المتمردة على الانتداب وكل أشكال الفرقة والانقسام.

الارتقاء إلى نظام انتخابي عصري يحقق صحة التمثيل في ظل الطائفية السياسية غير ممكن

الدستور الذي راعى الاعتبار الطائفي الحاضر بقوة في لبنان هو نفسه بحثنا على تجاوز هذا الاعتبار توصلاً إلى صيغة متقدمة توفر العدالة والمساواة وتؤمن صحة التمثيل وتضمن نهوض لبنان ودخوله في رحاب العصر.

* وزير داخلية سابق

(ارشيف ـ بلاك جاويش)

الخروج على وثيقة الوفاق الوطني

أكدت وثيقة الوفاق الوطني أن على لبنان بعد الحرب أن يحظى بقانون جديد وعصري منبثق من الدستور ومعبّر عن وحدة البلاد والتزامها بالديمقراطية. وعلى هذا الأساس ارتأى اتفاق الطائف أن تجري الانتخابات على أساس المحافظة – بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري – على اعتبار أن المحافظة تؤمن التعددية والوحدة في آن وتحفز في الوقت نفسه على الخطاب الوطني المعتدل الذي يتوجه إلى جميع الأفرقاء وليس إلى فريق واحد. وعلى هذا الأساس يمكن أن تؤدي الانتخابات مهمتها في تعزيز الوحدة الوطنية ونقلها إلى مستوى أعلى بدلاً من المساهمة في تعميق الهوة بين مكونات الشعب اللبناني كما يحصل عندما يكون القضاء هو الدائرة الانتخابية. ومن جهة أخرى فإن اعتماد النسبية يؤدي إلى أوسع تمثيل ممكن في المجلس النيابي بما يتيح وجود صوت لمختلف الأفرقاء مقابل النظام الأكثري الذي يحجب أصوات أخرى ولو ربح بصوت واحد مما لا يتناسب مع بنية لبنان الديمغرافية والثقافية.

فإذا اجتمعت النسبية مع الدائرة الموسعة على أسس نظامية عصرية تحوز الديمقراطية قصب السبق وتفضي إلى الاستقرار السياسي المقدمة الأولى للانطلاق الاقتصادي. أما ما حصل في قانون الانتخاب الحالي الذي يعتمد النسبية والصوت التفضيلي على أساس دوائر انتخابية غير متجانسة فإنه يسهم في تشظي الواقع السياسي وإضعاف التمثيل النيابي خاصة وأنه لن يكون لكل صوت القيمة الاقتراعية نفسها في مختلف الدوائر حيث بينت التجارب استحالة وجود قانون يؤمن عدالة التمثيل في بلد تعددي تتفاوت فيه أعداد مكوناته (انظر كتاب قوانين الانتخاب للأستاذ عطا الله غشام المدير العام السابق لوزارة الداخلية).

(تصميم ذوالفقار شامي)

«التفضيلي» كرّس المذهبية

إذا كان قانون الانتخاب على هذه الدرجة من الأهمية التي يسلم بها الجميع فمن حق المرء أن يتساءل عن الطريقة التي تعامل فيها مجلس النواب الحالي مع القانون المعتمد عندما بحثه في جلستين مع مشاريع واقتراحات قوانين أخرى ولم يجد ضرورة إلا لإجراء تعديلات جزئية عليه، بينما كان الأمر يستحق جلسات مخصصة لمراجعته والتوقف، في ضوء التجربة، عند صلاحيته وجدواه حيث شكل هذا القانون انعطافة تشريعية مهمة وقت صدوره عام 2017. فالصوت التفضيلي الذي اعتمده القانون تبين في ضوء التجربة العملية وبحسب نواب ومراقبين عديدين أنه كرس المشاعر المذهبية والجهوية إلى أبعد حد بعد أن ساهم طيلة الدورة الماضية في تباعد اللبنانيين وتنابذهم بدلاً من تقاربهم وتصالحهم.

فالصوت التفضيلي في وجهه الظاهر يتيح لكل مكون طائفي في لبنان أن يمارس حقه الديمقراطي ويختار نائبه، لكن الوجه الباطني لهذا الصوت يحرم اللبنانيين كمجموعة من هذه الفرصة، وكان البلاد مجرد تجمعات طائفية أو كانتونات مذهبية. والقول بالاكتفاء بما هو موجود والامتناع عن فتح الملف تفادياً للدخول في جدل غير آمن ليس منطقياً على الاطلاق. فالحوار بشأن أهم قانون في البلاد ينبغي أن يكون قائماً ومستمراً بحثاً عن الأفضل في نظام تطغى فيه الديمقراطية الشكلية على الديمقراطية الفعلية التي تستوجب التطوير والتحديث في كل آن وفي كل حين. أما التذرع بضيق الوقت فمردود لأن الوقت يجب ان يسمح بمراجعة القانون وصولاً إلى حلول تزيد المنسوب الوطني فيه. هذا هو الواجب رقم واحد لمجلس النواب الذي يفترض أن يعبر عن الذات الديمقراطية العابرة للمذاهب والطوائف في لبنان.

لقد ثبت أن الصوت التفضيلي غير مناسب، ويسهم في توتير الأجواء السياسية حتى داخل اللائحة الانتخابية الواحدة، ويعطي مجالاً في بعض الأحيان للاقل تمثيلاً أن يعبر درج المجلس، فضلاً عن أن القانون نفسه أبرز ثغرات عديدة في مجال الإنفاق الانتخابي والفرز الإلكتروني ونقل صناديق الاقتراع من المغتربات وصولاً إلى تشظية وتفتيت الحياة السياسية، وما ترتب عن ذلك من عثرات وخلافات وصراعات ساهمت في انحطاط المجتمع السياسي وتعطيل الرقابة على الحكومة وأعمالها، وتسببت مع سواها من العوامل في تفشي حالات الهدر والفساد التي تعم البلاد.

تحت القوس

الزير في البير

■ عمر نشابة

«الدائرة الانتخابية هي المحافظة».

جاء ذلك تحت قسم بعنوان «المبادئ العامة والإصلاحات» (الفقرة الثانية 14أ) من وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف). وبالتالي لا شك أن الانتخابات النيابية التي يحضّر لإجرائها في أيار المقبل تتجاوز «الوفاق الوطني» حيث قسّمت الدوائر الانتخابية على أساس يتناسب مع النتائج المتوقعة للحفاظ على النظام الطائفي الزبائني في لبنان. أما عدم اجراء الانتخابات النيابية او تأجيلها مثلاً، حتى لو كان التأجيل بحجة إصلاح الخلل، فقد يزيد نسبة التوتر الداخلي والتدخل الخارجي ويحدث مزيد من الخراب في ما تبقى من مؤسسات الدولة.

«الزير في البير»، وكل ما يطلق من وعود من بعض المرشحين لا يمكن أن يتحقق في ظل النظام الطائفي المسك بالدولة والمجتمع وفي ظل الانهيار الاقتصادي المستمرّ. فالخبز والمال والطبابة والتعليم من أبرز أدوات الحملات الانتخابية في ظل الأزمة المعيشية المتفاقمة. ففي ظل الفقر والشحار والعوز الذي ينتشر في لبنان يبدو أن معظم الناخبين سيصوتون لمن يسدد جزءاً من كلفة حاجاتهم الأساسية اليومية، لا لمن يفترض أن يمثّلهم في المجلس التشريعي. وقد يتبين لمن يتابع الحملات الانتخابية أن جزءاً كبيراً من الناخبين والمرشحين لا يعرفون أصلاً الوظيفة الأساسية للنائب. لذا قلما تتناول الحملات الانتخابية مشاريع قوانين أو مراسيم أو نقاشاً بشأن المواقف التي يفترض أن يلتزم بها المرشح بعد وصوله إلى ساحة النجمة.

تحت قبة البرلمان يجتمع كالعادة، مجموعة «زعماء» لا علم لهم بأصول التشريع. وقد لا تكون فرصة مراقبة أدائهم ومحاسبتهم بعدل وإنصاف متاحة خلال الانتخابات إذا لم يكن الناخبون عارفين بدور البرلمان وصلاحياته ووظيفته كسلطة أولى في هرمية نظام الحكم.

يكمن الخلل في برامج التربية الوطنية التي يفترض أن تهيئ المواطنين للقيام بواجباتهم من خلال اختيار من يمثلهم في الدولة. لكن جزءاً كبيراً من المدارس والجامعات أجنبي وطائفي وخاص، بينما يتطلب النظام الديمقراطي السليم قيام مؤسسات تربوية وطنية ومدنية ورسمية. مؤسسات يمكنها، بفضل ذلك، وضع منهج التربية الوطنية الصحيحة الكفيلة بتثقيف الناس ليتمكنوا من المشاركة في انتخابات «بتشيل الزير من البير» فعلاً من خلال التركيز على الوظيفة التشريعية للنائب لا على موقعه وخدماته في النظام الطائفي الزبائني القائم.

◆ سين جيم

في قانون الانتخابات النيابية
دوائر غير متوازنة وإشراف جزئي ومحدود

إثر صدور قانون انتخاب اعضاء مجلس النواب (رقم 44 تاريخ 17/6/2017)، برزت المادة 41 التي نصت على انتهاء ولاية مجلس النواب (السابق الذي اقر القانون) استثنائياً بتاريخ 21 ايار 2018، وذلك كي تتمكن الحكومة من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق الاحكام والإجراءات الجديدة المنصوص عنها في هذا القانون. ولكن سرعان ما تبيّن عدم قيام اية حكومة بالإجراءات اللازمة لتطبيقه ومنها الإجراءات اللازمة لاعتماد البطاقة الإلكترونية الممغنطة في العملية الانتخابية، فصدر القانون 67/2018 لتعليق العمل بها لمرة واحدة، والقانون النافذ حكماً رقم 8 تاريخ: 03/11/2021 الذي علّق العمل بها وايضا لمرة واحدة، وعلّق كذلك العمل بالمواد ذات الصلة باقتراع اللبنانيين للمقاعد الستة المخصصة لغير المقيمين، على ان تعود المواد المذكورة اعلاه إلى السريان في الدورات التي تلي، فما النظام المعتمد وما الدوائر الانتخابية المعتمدة في هذا القانون؟

(ارشيف ـ مروان طحطح)

1 ما هو النظام الانتخابي المعتمد حالياً؟

يعتمد القانون الحالي اعتماد «نظام الاقتراع النسبي» في 15 دائرة انتخابية، ويعتمد «الصوت التفضيلي» (هو صوت «ترتيبي») بحيث يكون للمقترع الحق لصوت تفضيلي لمرشح في اللائحة المختارة يكون حصراً من دائرته الصغرى.

2 ما هي الاسس المعتمدة لتحديد الدوائر الانتخابية؟

قسّم القانون لبنان إلى 15 دائرة انتخابية كبرى مقسمة بدورها إلى دوائر صغرى. وخصص لكل دائرة عدداً من المقاعد أقلها 5 مقاعد وأكبرها 13 مقعد، وهذا التقسيم غير مبني على أي أسس علمية أو ديموغرافية أو جغرافية، بل على أساس مذهبي وعلى قياس القوى السياسية. علما أن جميع الناخبين في الدائرة الانتخابية على اختلاف طوائفهم يقترعون للمرشح/ين عن تلك الدائرة.

قانون الانتخابات

- **ينص على إشراف هيئة الإشراف على الانتخابات في حين ان عملها لا يعدو ان يمثّل «مراقبة جزئية عن بُعد» لعدد من الاحكام المتصلة بها.**
- **يتضمن دوائر انتخابية غير متوازنة جغرافيا، او من حيث عدد الناخبين، او من حيث عدد المقاعد النيابية المخصصة لتلك الدوائر.**
- **رفع وجود عدد من المخالفات في الانتخابات السابقة ذكرتها هيئة الإشراف على الانتخابات في تقريرها الاخير، إلا انها لم تحل ايا من المخالفات إلى القضاء المختص، وبدا ان الفصل المتعلق بالعقوبات مجرد نص لا يُعمل به.**

3 ما هي الطوائف التي تتمثل في هذه الانتخابات؟

السنة الشيعة الدروز العلويون الموارنة روم كاثوليك روم ارثوذكس، إنجيليون أرمن كاثوليك أرمن ارثوذكس الاقليات

4 كيف يحدّد سنّ الاقتراع؟

عملاً بالمادة 21 من الدستور: «لكل وطني لبناني بلغ من العمر إحدى وعشرين سنة كاملة الحق في أن يكون ناخباً، على أن تتوفر فيه الشروط المطلوبة بمقتضى قانون الانتخاب». وبالتالي فإن السن اللازمة لممارسة حق الاقتراع هي تلك المحددة في الدستور، ولا تُحدّد في قانون الانتخاب. ولهذا يحيل قانون الانتخاب السن اللازمة للاقتراع على الدستور. أما على صعيد التجنّس، لا يجوز للمجنس لبنانياً أن يقترع أو أن يترشح للانتخابات إلا بعد انقضاء عشر سنوات على تنفيذ مرسوم تجنيسه، ولا تطبق هذه المادة على المرأة الأجنبية التي تصبح لبنانية باقترانها بلبناني.

إعداد **صادق علوية**

6 من يشرف على العملية الانتخابية؟

أنشأ قانون الانتخاب هيئة دائمة تسمى «هيئة الإشراف على الانتخابات» تمارس الإشراف على الانتخابات بصورة مستقلة، وبالتنسيق مع وزير الداخلية والبلديات. تتألف الهيئة من أحد عشر عضواً وفقاً لما يأتي:

أ – قاضٍ عدلي متقاعد في منصب القضاء شرفاً مارس مهاماً قضائية مدة 20 سنة على الأقل، يُختار من بين ثلاثة أسماء يرشحهم مجلس القضاء الأعلى.

ب – قاضٍ إداري متقاعد في منصب القضاء شرفاً مارس مهاماً قضائية مدة 20 سنة على الأقل، يُختار من بين ثلاثة أسماء يرشحهم مكتب مجلس شورى الدولة.

ج – قاضٍ مالي متقاعد في منصب القضاء شرفاً مارس مهاماً قضائية مدة 20 سنة على الأقل، يُختار من بين ثلاثة أسماء يرشحهم مجلس ديوان المحاسبة.

د – نقيب سابق للمحامين يُختار من بين ثلاثة نقباء سابقين يرشحهم مجلس نقابة المحامين في بيروت (عضواً).

ه – نقيب سابق للمحامين يُختار من بين ثلاثة نقباء سابقين يرشحهم مجلس نقابة المحامين في بيروت (عضواً).

و – ممثل عن نقابة الصحافة يُختار من بين ثلاثة يرشحهم مجلس النقابة (عضواً).

ز – خبير في شؤون الإعلام والإعلان يُختار من بين ثلاثة يرشحهم المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع (عضواً).

ح – نقيب سابق لنقابة خبراء المحاسبة المجازين يُختار من بين ثلاثة ترشحهم النقابة (عضواً).

ط – عضوان من أصحاب الخبرة الواسعة في اختصاصات مرتبطة بالانتخابات (بما فيها إدارتها أو تمويلها أو الدعاية المرتبطة بها) من بين 6 أسماء يرشحهم الوزير.

ي – ممثل عن هيئات المجتمع المدني، التي تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في المادة 20 من هذا القانون، يُختار من بين ثلاثة من ذوي الخبرة في الانتخابات يُرشّحون من قبل هذه الهيئات وذلك وفقاً لآلية يضعها الوزير.

يراعى تمثيل الجنسين في اختيار المرشحين لعضوية الهيئة. كما يترأس الهيئة القاضي الأعلى درجة بين القاضيين العدلي والإداري عند التساوي في الدرجة فالأكبر سناً، ويكون أحد نقيبي المحامين الأكبر سناً حكماً نائباً للرئيس. يُعيَّن الأعضاء بمرسوم يُتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية. وتبدأ ولاية أعضاء الهيئة من تاريخ صدور مرسوم تعيينهم بناء على قرار مجلس الوزراء، وتنتهي بعد ستة أشهر من تاريخ إتمام الانتخابات النيابة العامة. وعلى مجلس الوزراء تعيين أعضاء الهيئة قبل شهر واحد من انتهاء ولاية الهيئة القائمة كما تستمر الهيئة القائمة بمتابعة مهامها لحين تعيين هيئة جديدة.

ولكن بمراجعة مهام الهيئة يتبين أنها تشرف على الانتخابات عن بُعد، حيث أن وزارة الداخلية تبقى هي التي تدير أعمال العملية الانتخابية. فمثلاً، يلحق بكل لجنة قيد موظف أو أكثر من موظفي الأحوال الشخصية بقرار من الوزير وليس الهيئة.

7 من يراقب الانتخابات؟

■ يحق لهيئات المجتمع المدني ذات الاختصاص، تحت إشراف هيئة الإشراف على الانتخابات، مواكبة الانتخابات ومراقبة مجرياتها، على أن تتوافر فيها الشروط الآتية مجتمعة:

- أن تكون الجمعية لبنانية غير سياسية، حائزة على بيان العلم والخبر قبل سنتين على الأقل من موعد تقديم الطلب إلى الهيئة.
- أن تكون غير مرتبطة بأي جهة أو طرف سياسي، وألّا تضم في هيئتيها العامة والإدارية أي مرشح للانتخابات.
- أن ينص نظامها الأساسي، قبل سنتين على الأقل، على أهداف ترتبط بالديمقراطية أو بحقوق الإنسان أو بالانتخابات أو بالشفافية أو بالتدريب على تلك الموضوعات.
- أن تبين للهيئة مصادر تمويلها.
- أن تودع الهيئة قطع حسابها الخاص بنشاط مراقبتها الانتخابات بعد انتهاء العملية الانتخابية بمهلة شهر على الأكثر.
- أن يبلغ عدد المنتسبين على الجمعية، وفقاً للوائح المودعة أصولاً لدى المراجع الرسمية ذات الاختصاص، مئة منتسب على الأقل بتاريخ تقديم الطلب.
- أن تلتزم هيئتها الإدارية ميثاق شرف تضعه الهيئة.

تدرس الهيئة طلبات الاعتماد الواردة إليها وتدقق في تحقق الشروط أعلاه، ويعود لها قبول الطلب أو رفضه.

تحدد الهيئة أصول وآليات مواكبة الانتخابات ومراقبة مجرياتها بقرارات تصدر عنها قبل موعد الانتخابات بشهر على الأقل.

■ تدرس الهيئة طلبات الهيئات الأجنبية المعنية بالانتخابات الرامية إلى المشاركة في مواكبة العملية الانتخابية وفقاً لشروط وأصول تضعها قبل موعد الانتخابات بشهر على الأقل.

■ يحق للهيئة إلغاء اعتماد أي جهة أو أحد المنتسبين لهذه الجهة المخوّلين بمواكبة العملية الانتخابية في حال الإخلال بالشروط المحددة في القوانين والأنظمة.

8 كم يبلغ رسم الترشيح للانتخاب؟ ولماذا لا يحق للمرشحين المنفردين الاستمرار بالترشح؟

بموجب القانون النافذ حكماً 8/2021، عُدّلت المادة 45 من قانون الانتخاب بحيث أصبح رسم الترشيح محدداً بثلاثين مليون ليرة لبنانية بدلاً من ثمانية ملايين ليرة. ولا يعترف هذا القانون بالمرشح المنفرد، فرغم أنه يلزم المرشح بأن يودع الوزارة تصريح ترشيحه مرفقاً بكامل المستندات المطلوبة، يجب على المرشحين أن ينتظموا في لوائح قبل أربعين يوماً كحدٍ أقصى من موعد الانتخابات، على أن تضم كل لائحة كحدٍ أدنى 40% من عدد المقاعد في الدائرة الانتخابية، بما لا يقل عن 3 مقاعد، وعلى أن تتضمن مقعداً واحداً على الأقل من كل دائرة صغرى في الدوائر المؤلفة من أكثر من دائرة صغرى. وعليهم أن ينضووا في لوائح وأن يقوموا بتسجيل هذه اللائحة لدى الوزارة، وذلك في مهلة أقصاها أربعون يوماً قبل الموعد المحدد للانتخابات. وتعلن الوزارة أسماء اللوائح المقبول تسجيلها وأسماء اعضائها، وتبلغها إلى المحافظين والقائمقامين وهيئة الإشراف على الانتخابات النيابية وتنشرها حيث يلزم.

9 هل يعاقب القانون من يتجاوز السقف الانتخابي المالي؟

تعتبر الالتزامات والنفقات التي تتضمن تقديم خدمات أو دفع مبالغ للناخبين من الأعمال المحظورة. ومنها على سبيل البيان لا الحصر:

التقديمات والمساعدات العينية والنقدية إلى الأفراد والجمعيات الخيرية والاجتماعية والثقافية أو العائلية أو الدينية أو سواها أو النوادي الرياضية، وجميع المؤسسات الرسمية إلا اذا كانت مقدمة من مرشحين أو مؤسسات يملكها أو يديرها مرشحون أو أحزاب درجوا على تقديمها بذات الحجم والكمية بصورة اعتيادية ومنتظمة منذ ما لا يقل عن ثلاث سنوات قبل بدء فترة الحملة الانتخابية. وفي هذه الحالة لا تعتبر المدفوعات والمساعدات المقدمة أثناء الحملة الانتخابية خاضعة للسقف الانتخابي، وفي حال صرفها خلافا للقانون يعتبر صرف النفقات الانتخابية المحظورة المشار اليها بمثابة جرم الرشوة المنصوص عليه في قانون العقوبات.

التمويل تحت المجهر؟

نظم القانون المساهمة الانتخابية وعرّفها بانها كل هبة او تبرع أو هدية نقدية أو عينية أو قرض أو سلفة أو دفعة مالية أو أي شيء له قيمة مادية تقدم للائحة أو للمرشح. ونص على عدم جواز تقديم أية مساهمة في الحملة الانتخابية لمرشح أو للائحة إلا من قبل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين اللبنانيين ومنع منعاً باتاً على المرشح أو اللائحة قبول أو استلام مساهمات أو مساعدات صادرة عن دولة اجنبية أو عن شخص غير لبناني، طبيعي أو معنوي، وذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

كما نظم عملية النفقات الانتخابية المدفوعة من قبل اللائحة أو المرشح، ومنها على سبيل البيان لا الحصر:

تأمين المكاتب الانتخابية وسائر نفقات هذه المكاتب، إقامة التجمعات والمهرجانات والاجتماعات العامة والمآدب ذات الغاية الانتخابية، النفقات المتعلقة بالتجهيزات المستعملة خلال الحملة، إعداد ونشر وتوزيع المواد الاعلامية والدعائية من كتب وكراريس ونشرات ومناشير ورسائل على شكل مطبوعات أو عبر وسائل البريد العادي أو الرقمي، إعداد وتوزيع الصور والملصقات واليافطات واللوحات الاعلانية وتعليقها، التعويضات والمخصصات المدفوعة نقداً أو عيناً للأشخاص العاملين في الحملة الانتخابية وللمندوبين، مصاريف نقل وانتقال عناصر الحملة الانتخابية والناخبين، مصاريف انتقال الناخبين من الخارج، نفقات الدعاية الانتخابية ونفقات استطلاعات الرأي وأية نفقات تدفع في سبيل الحملة الانتخابية إلى أي محطة بث إذاعية أو تلفزيونية أو أية صحيفة أو مجلة أو وسيلة نشر أخرى بما فيها الإلكترونية.

وللتدقيق في المساهمات والنفقات نص القانون على إنشاء حساب الحملة الانتخابية، وتعيين مدقق حسابات بحيث يتوجب على كل مرشح ولائحة فتح حساب في مصرف عامل في لبنان يسمى «حساب الحملة الانتخابية»، وأن يرفق بتصريح الترشيح إفادة من المصرف تثبت فتح الحساب المذكور لديه وتبين رقم الحساب واسم صاحبه. لا يخضع حساب الحملة الانتخابية للسرية المصرفية، ويعتبر المرشح واللائحة متنازلاً حكماً عن السرية المصرفية لهذا الحساب بمجرد فتحه. ويجب أن يتم استلام جميع المساهمات ودفع جميع النفقات الانتخابية عن طريق هذا الحساب حصراً وذلك خلال كامل فترة الحملة الانتخابية.

إلا أن الإنفاق لا يمكن أن يكون مفتوحاً، فقد حدد القانون سقف المبلغ الأقصى الذي يجوز لكل مرشح إنفاقه أثناء فترة الحملة الانتخابية وفقا لما يأتي:

قسم ثابت مقطوع قدره سبعمائة وخمسون مليون ليرة لبنانية، (كان 150 مليون قبل تعديله في العام 2021).

يضاف إليه قسم متحرك مرتبط بعدد الناخبين في الدائرة الانتخابية الكبرى التي ينتخب فيها وقدره خمسون ألف ليرة لبنانية (كان 5000 ليرة) عن كل ناخب من الناخبين المسجلين في قوائم الناخبين في الدائرة الانتخابية الكبرى.

أما سقف الإنفاق الانتخابي للائحة فهو مبلغ ثابت مقطوع قدره سبعمائة وخمسون مليون ليرة لبنانية عن كل مرشح فيها (كان 150 مليون قبل تعديله في العام 2021).

يمكن إعادة النظر بهذا السقف لدى افتتاح فترة الحملة الانتخابية في ضوء الظروف الاقتصادية، وذلك بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية والبلديات وبعد استطلاع رأي الهيئة.

فاووش

بقي شهران على الموعد المحدد للانتخابات النيابية حيث يفترض ان ينتخب كل من بلغ الواحدة والعشرين عاماً، باستثناء من صدرت بحقه عقوبة قضائية تجرده من حقوقه المدنية. الانتخابات حق جميع المواطنين ومن ضمنهم عدد كبير من الموقوفين في السجون. الا يفترض تجهيز السجون كي يتسنى لآلاف الموقوفين ممارسة حقهم في المشاركة في اختيار اعضاء مجلس النواب؟ ام ان الدولة ستجردهم من كامل حقوقهم قبل صدور الاحكام بحقهم؟

استمرار حرمان الآلاف من حقهم بالانتخاب

■ احمد مدلج

حق الاقتراع مكفول لكل من لم تصدر بحقهم أحكام قضائية تجرّدهم من حقوقه المدنية والسياسية. وقد شهدت سجون لبنان ارتفاعاً في عدد الموقوفين مطلع عام 2022 بحسب وزارة الداخلية. لكن يبدو أن جزءاً كبيراً من هؤلاء سيحرمون من المشاركة في الانتخابات النيابية التي يفترض أن تجرى في شهر أيار القادم.

فالمواطنون الموقوفون احتياطياً، والمحكومون الذين لم تجردهم المحكمة من حقوقهم المدنية لهم كامل الحق بالانتخاب حتى لو كانوا خلف القضبان. صحيح أن وزارة الداخلية لم تؤمن الترتيبات المطلوبة ليتمكنوا من ممارسة هذا الحق خلال الانتخابات السابقة، غير أن ذلك لا يعني إلغاء هذا الحق أو الاستمرار بتعليقه.

«يا ربت فينا ننتخب. هذا حقنا ونحن محرومين منه»، يشكو أحد الموقوفين في السجن المركزي في رومية ويقول «بدنا نوصل صوتنا وننتخب نائب يشملنا بحساباته ويبعتبرنا أولوية لأن الكل ناسينا».

> بدنا نوصل صوتنا وننتخب نائب يشملنا بحساباته وبيعتبرنا اولوية لان الكل ناسينا

تنظيم انتخاب السجناء الموقوفين في لبنان، الذين يبلغ عددهم أكثر من 2500 شخص، ليس بالمهمة السهلة أو البسيطة على المستوى العملي والإداري والقانوني، إذ يفترض وضع آلاف اقتراع في داخل السجون والتأكد من سرّية الادلاء بالأصوات في مكان يفترض أن يكون مراقباً بالكامل. أضف الى ذلك تعقيدات تتعلق بتكليف الموظفين ورئيس القلم وتأمين الحق في وصول المندوبين والمراقبين، والتأكد من كافة الإجراءات الامنية. ولا شك أن هذه العملية مكلفة، وتستدعي تحضيرات كثيرة لا يمكن إنجازها خلال شهرين حتى لو توفرت الإرادة الحكومية بالسماح للموقوفين بالانتخاب. ولا شك أن أكثر ما يمكن أن يصعّب عملية انتخاب الموقوفين، هو أن نفوسهم مسجلة في محافظات وأقضية مختلفة، وبالتالي ينبغي على الهيئة المنظمة للانتخابات إحضار عدة أقلام الى السجن، قد يبلغ عددها العشرات، ويفترض أن يكلف رئيس قلم لكل منها. هذه العملية تتطلّب كذلك تأمين الآليات والحماية لنقل صناديق الاقتراع من السجون التي يزيد عددها عن 24 إلى مراكز الفرز في الدوائر المحددة، وبالتالي قد لا يقل عديد الموظفين المكلفين بهذه العملية عن المئات بينما تعاني الدولة من نقص حاد في تأمين الموارد البشرية اللازمة لتنظيم الانتخابات في أيار القادم.

(هيثم الموسوي)

المادة 7

الدستور اللبناني

«كل اللبنانيين سواء لدى القانون، وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم»

لم يكن العديد من السجناء الموقوفين الذين تحدثوا الى «القوس» على علم بحقهم المشاركة في الانتخابات. قال أحدهم «حتى لو حقنا بس ما عندي أمل نقدر نصير ننتخب وصراحة كنت متفاجئ إني بقدر صوّت أصلاً». وأضاف زميله باستهزاء «الطبابة والأكل والمشفى والمياه هيدي من حقوقنا وما عم يقدروا يأمنوهم وبدك يخلونا ننتخب؟». وقال محمد «بدنا نصوّت وما بتفرق معنا المرشح لأي حزب تابع وشو طائفته، بدنا ننتخبه لمساعدتنا ... ما في عنا شي». ويكرر سجناء موقوفون آخرون مطالبتهم بقانون للعفو العام. «الأولوية للعفو العام لأن في كثير مظلومين بس كمان بدنا تعديل القوانين والعقوبات، بدنا السنة السجنية تنحسب ستة أشهر بدل تسعة لمرة واحدة بس» يقول حسين. ويضيف سجين آخر محكوم بالسجن المؤبد: «بدنا تحديد مدة مرور الزمن للمؤبد عشرين سنة».

لن يشارك الاف الموقوفين في الانتخابات هذا العام لكن هل يمكن أن تتعهد الدولة بوضع الإجراءات المطلوبة لمشاركتهم في الانتخابات القادمة، علماً أن عدد الموقوفين في السجون، وهم ابرياء حتى إدانتهم من قبل المحكمة، يوازي عدد المحكومين.

(ارشيف ـ مروان طحطح)

الحرمان من الحقوق المدنية والمنع من الانتخاب او الترشح عقوبة قضائية ينص عليها قانون العقوبات. ولا يجوز تنفيذ هذه العقوبة بحق اي إنسان إلا بعد صدورها عن القضاء المختص. وفي غياب حكم قضائي على الموقوفين احتياطياً او المحكومين الذين لم تسقط حقوقهم المدنية، يبرز حقهم بممارسة حقهم بالانتخاب ما يستلزم البحث عن إطار تنفيذي يتيح للموقوفين احتياطياً والمحكومين غير المحرومين من حقوقهم المدنية ممارسة حق الانتخاب في السجون

التجريد المدني تعسّفاً

■ صادق علوية

الحرمان من الانتخاب أوالترشح كنتيجة للحرمان من الحقوق المدنية، أو ما يعرف قانوناً بـ «التجريد المدني» يأتي عبرحكم قضائي يصدر عن المحاكم المختصة بشكل مباشر او غير مباشر، ولكن في كلتا الحالتين لا بد من صدور حكم قضائي عن القضاء الجزائي المختص.

قد تقضي محكمة الجنايات بعقوبة جنائية سياسية بموجب المادة 38 من العقوبات – الفقرة 5 بعقوبة التجريد المدني، أي ترد في الحكم الصادر من المحكمة عقوبة التجريد المدني أو الحرمان من الحقوق المدنية، وقد تكون نتيجة غير مباشرة للحكم على الشخص بعقوبة تؤدي إلى حرمانه من بعض حقوقه المدنية (المادة 42 من قانون العقوبات) لارتكابه جريمة جنائية أو جنحية.

فالحكم بالأشغال الشاقة مؤبداً أو بالاعتقال المؤبد يوجب حكماً التجريد المدني مدى الحياة، والحكم بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالاعتقال الموقت أو بالإبعاد أو بالإقامة الجبرية في الجنايات يوجب التجريد المدني منذ اليوم الذي أصبح فيه الحكم مبرماً حتى انقضاء السنة العاشرة على تنفيذ العقوبة الأصلية (كعقوبة فرعية أو إضافية) عملاً بالمادة 63 من قانون العقوبات.

ولكن لا يمكن بأي حال اعتبار المسجون الموقوف احتياطياً محروماً من ممارسة حقوقه المدنية ومن حق الانتخاب، ولا يجوز المس بأهلية الشخص المدنية إذا كان موقوفاً من باب الاستنتاج، فحالات التجريد المدني محددة حصراً في قانون العقوبات نتيجة لحكم قضائي، وبالتالي لا يمكن حرمان الموقوف على ذمة التحقيق من ممارسة حقوقه السياسية مهما طالت مدة توقيفه، وطالما لم يكن محكوماً بالتجريد المدني إما مباشرة او نتيجة للحكم عليه بالتوقيف المؤقت بموجب حكم قضائي، وفي حال وجود حكم بحقه تبدأ مدة التجريد المدني منذ اليوم الذي أصبح فيه الحكم مبرماً ما عدا حالة المحكوم الفار فهو: يوجب التجريد المدني وإن كان الحكم الغيابي غير مبرم، منذ تاريخ صدوره حتى تاريخ إلغائه وفقاً لأحكام المادة 346 من الأصول الجزائية».

لا يمكن بأي حال اعتبار المسجون الموقوف احتياطياً محروماً من ممارسة حقوقه المدنية ومن حق الانتخاب

مفعول التجريد المدني

عملاً بنص المادة 49 من قانون العقوبات فإن التجريد المدني يوجب حكماً:

1 - العزل والإقصاء عن جميع الوظائف والخدمات العامة والحرمان من أي معاش تجريه الدولة.

2 - العزل والاقصاء عن جميع الوظائف والخدمات في إدارة الطائفة او النقابة التي ينتمي إليها المحكوم عليه والحرمان من أي معاش أو مرتب تجريه هذه الطائفة أو النقابة.

3 - الحرمان من حقه في أن يكون صاحب امتياز أو التزام من الدولة.

4 - الحرمان من حقه في أن يكون ناخباً أو مُنتخَباً ومن سائر الحقوق المدنية والسياسية والطائفية والنقابية.

5 - عدم الاهلية لأن يكون مالكاً أو ناشراً أو محرراً لجريدة أو لأي نشرة دورية أخرى.

6 - الحرمان من حق تولي مدرسة وأي مهمة في التعليم العام والخاص.

7 - الحرمان من حق حمل الأوسمة والألقاب الفخرية اللبنانية والأجنبية.

الحرمان من حق الاقتراع

يُحرَم من حق الاقتراع، وفقاً لقانون الانتخاب رقم 2017/44 في مادته الرابعة، كل من:

1 – الأشخاص الذين حكم بحرمانهم من الحقوق المدنية.

2 – الأشخاص الذين حكم بحرمانهم مؤبداً من الراتب والوظائف العمومية.

3 – الأشخاص الذين حرموا من رتبهم ووظائفهم إلى أجل، وذلك لحين انقضائه.

4 – الأشخاص الذين حكم عليهم بجناية.

5 – الأشخاص الذين حكم عليهم بإحدى الجنح الشائنة الآتية: السرقة، الاحتيال، سوء الائتمان، الاختلاس، الرشوة، اليمين الكاذبة، الاغتصاب، التهويل، التزوير، استعمال المزور، شهادة الزور، الجرائم المخلة بالأخلاق العامة المنصوص عليها في الباب السابع من قانون العقوبات، الجرائم المتعلقة بزراعة المواد المخدرة وصناعتها والإتجار بها.

6 – الأشخاص المحجور عليهم قضائياً طيلة مدة هذا الحجر.

7 – الأشخاص الذين أعلن إفلاسهم احتيالياً، أو الذين حكم عليهم بالعقوبات المنصوص عليها في المواد 689 إلى 698 من قانون العقوبات.

8 – الأشخاص الذين حكم عليهم بالعقوبات المنصوص عليها في المواد من 329 إلى 334 من قانون العقوبات.

ولا يستعيد الأشخاص المبينون أعلاه حق الاقتراع إلا بعد إعادة اعتبارهم. وبالتالي فإن للموقوف الذي لا تتوفر فيه شروط الحرمان من ممارسة حق الانتخاب، أي غير المحكوم، الحق بممارسة حق الانتخاب ولكن هذا الحق موقوف تعسّفاً.

بورصة حانوت سجن رومية

نوع البضاعة	السعر
كيلو بطاطا	15,500
كيلو بندورة	25,000
كيلو خيار	30,000
علبة دخان سيدرز	10,000
كيلو ثوم	12,000
فروج 275 غرام	112,250
كيلو لحمة ناعمة	185,000
بيبسي 330 ملل	8,750
سميدس 8 قطع	14,390
بن	39,000
قطن عود	8,350
دواء غسيل	31,000
ملح	5,690
نسكافيه غولد 100 غرام	88,500
ساردين ماكسيم	26,955
مرتديلا تنمية	41,500
ليفة حمام	20,000
سائل لليدين	23,000
رز مصري	24,000
شعيرية كيس	9,000
جزر	15,000
ربّ البندورة	15,000
محارم علبة	16,000
نعنع اخضر	7,000
سبع بهارات	14,000
حامض	10,000
مكعب ماجي	3,500

هذه الاسعار تقريبية ويمكن ان تتغير بين يوم وآخر. وقد تختلف عن اسعار الحوانيت في السجون الاخرى

◆ المختبر الجنائي

التحقيقات في الجرائم الانتخابية على نوايا الناخبين؟

تماماً كتشريح الجثة لاستيضاح أسباب الوفاة المشبوهة، تُقدّم التحقيقات الجنائية الانتخابية، باستخدام الأساليب الإحصائية، تشريحاً علمياً دقيقاً لنتائج أصوات المقترعين، للكشف عن عمليات التزوير في الانتخابات ولتحديد ما إذا كانت نتائج الانتخابات تعكس بدقّة نوايا الناخبين. أمّا التحدي الأكثر عمقاً الذي يواجه الخبراء في هذا المجال هو أن ما قد يبدو نتيجةً لعمليات احتيال انتخابي قد يكون ناتجاً في الواقع عن أنواع من السلوك السياسي لكسب أصوات الناخبين، أو على العكس قد تختبئ عمليات الاحتيال وراء ما يبدو أنه أمر طبيعي. ولاكتشاف ما حدث بالفعل، طوّرت التحقيقات الجنائية الانتخابية أساليبها الإحصائية وطرق تحليلها العلمية فأصبحت قادرة على أن تعزز أو تتحدى شرعيّة نتيجة الانتخابات

(أرشيف ـ بلال جاويش)

■ جنان الخطيب، رديفة الزعبي

هل سنُسمع أصوات الناخبين خلال الانتخابات؟ هذا ليس مؤكّداً، فإن التلاعب بالانتخابات أو تزوير الأصوات ليس بالأمر البعيد أو الجديد. وبما أن عواقب التزوير الانتخابي خطيرة على الاستقرار الديمقراطي للبلاد، هناك حاجة ماسّة لأساليب الكشف عن التزوير في الانتخابات والتحقيق فيه. التدقيق بنتائج الانتخابات مجال من مجالات التحقيقات الجنائية، حيث يستخدم الخبراء مجموعة متنوعة من الأدوات الإحصائية لتحليل البيانات الانتخابية واكتشاف المواضع التي تنحرف فيها أنماط الأصوات الانتخابية عن تلك التي يجب أن تحدث بشكل طبيعي، باتباع مبادئ الرياضيات. تسمح هذه التحقيقات للباحثين والخبراء بإجراء تحليل إحصائي معقّد على البيانات التفصيلية التي تنتج من خلال العملية الانتخابية، فيكون الخبير قادراً على تقديم النتائج والخلاصات العلمية بعدة طرق، بما في ذلك الدوائر الانتخابية التي تعرض «النقاط الساخنة» للتزوير المحتمل، التي تسمح للممارسين ليس فقط بمعرفة مكان حدوث التزوير الانتخابي، بل أيضاً تأكيد ان تلك التفاوتات في الأصوات الانتخابية في بيانات الانتخابات التي كُشف عنها تُعزى إلى الاحتيال، وليس إلى التأثيرات الثقافية أو السياسية الأخرى، مثل التلاعب في حدود الدوائر الانتخابية أو التوزيع الجغرافي لدوائر التصويت، وغيرها.

بشكل عام، يمكن أن توفر التحقيقات الجنائية الانتخابية مؤشرات على حدوث أشياء مثل شراء الأصوات، أو حشو صناديق الاقتراع، أو التلاعب في الدوائر الانتخابية، أو قمع الناخبين، كما يمكن أن توفر عمليات التدقيق الصارمة بعد الانتخابات، على سبيل المثال، معلومات أكثر دقة حول ما إذا كانت عمليات فرز الأصوات دقيقة. ففي حال وجود أية شبهات بوجود تزوير في الانتخابات، يمكن للتحقيقات الجنائية الانتخابية أن تساعد في فصل «الاتهامات الكاذبة» عن «الأدلة العلمية الجنائية» للمخالفات الانتخابية، كما يمكن أن توفر المعلومات الدقيقة حول نطاق المخالفات أيضاً مقياساً أفضل لجودة الانتخابات.

وبالمقارنة مع الأساليب الحالية لشفافية الانتخابات مثل المراقبة في مراكز الاقتراع وجدولة الأصوات، للتدقيق الجنائي بنتائج الانتخابات ثلاث مزايا رئيسية. أولاً، الاعتماد على بيانات موضوعية، مثل نتائج الانتخابات المبلّغ عنها والمصنفة على مستوى الدوائر الانتخابية ومراكز الاقتراع. ثانياً، التحليل المنهجي لأصوات الناخبين المبلّغ عنها في جميع الدوائر الانتخابية. وثالثاً، التقييم والتقدير العلمي لـ «الاحتيال الانتخابي» من خلال بيانات إحصائية حول مصداقية الاستنتاجات العلمية.

قرصنة الانتخابات

في الانتخابات الإلكترونية (التصويت عبر الكمبيوتر) تشير قرصنة الانتخابات إلى عمليات اختراق الكمبيوتر التي تهدف إلى التلاعب ببيانات الناخبين أو تغيير إحصاء الأصوات. مثلاً، يمكن للمخترق إعادة برمجة آلة التصويت الإلكترونية مباشرةً، إذا تُركت بلا حراسة، أو عن بُعد، إذا كانت متصلة بالإنترنت.

> التدقيق بنتائج الانتخابات مجال من مجالات التحقيقات الجنائية، حيث يستخدم الخبراء مجموعة متنوعة من الأدوات الإحصائية لتحليل البيانات الانتخابية

«هجوم الوسيط»

يمكن أن تكون نتائج الانتخابات التي تُرسَل مباشرة عبر الإنترنت من مركز الاقتراع إلى سلطة فرز الأصوات عرضة لهجوم إلكتروني، حيث تُحوَّل إلى موقع وسيط فتتغير النتيجة لصالح مرشح مُعيّن، ثم يحيلها على الفور إلى سلطة فرز الأصوات. هذا ما يُسمى هجوم الوسيط أو Man-in-the-middle attack وهو نوع من الاختراق الرقمي حيث يتسلل المهاجم بين متحاورين في شبكة دون علم كل منهما. وفي هذه الحالات، من المفترض إرسال النتائج عبر «بطاقات الذاكرة» في حاويات معدنية مقفلة إلى مراكز فرز الأصوات.

وفي نوع آخر من هجمات الوسيط، تُوضَع آلة لاسلكية صغيرة بين شاشة العرض ولوحة التشغيل الرئيسية لآلة التصويت. ما يُمكّن «الوسيط» من قراءة المعلومات عن الشاشة بالإضافة إلى تغيير المعلومات المخزنة.

التصويت في المستقبل.. أونلاين؟

Blockchain نظام لتسجيل المعلومات بطريقة تصعّب جداً تغيير النظام أو اختراقه أو خداعه. باستخدام موقع بتقنية blockchain، يمكن تفعيل العملية الانتخابية والتحقق من سلامتها مع الحفاظ على سرية هوية الناخبين وإتاحة النتائج على الفور. يتم الإدلاء بالأصوات عن طريق الكمبيوتر أو الجهاز المحمول، بعد التحقق من هوية الناخب باستخدام المقاييس البيومترية مثل مسح بصمة الإبهام. بدلاً من ظهور الناخبين في مكان اقتراع محلي أو الإدلاء ببطاقة اقتراع بالبريد لتُعالَج يدوياً من مسؤولي الانتخابات، تُوفر الأصوات التي يتم تتبعها من خلال blockchain طريقة أسرع وأكثر مقاومة للتلاعب والتزوير ما قد يؤدي إلى تحسين عملية الاقتراع، وبتكلفة أقل.

240,000

صوت

نالهم المرشح في الانتخابات العامة في ليبيريا شارلز كينغ، على الرغم من وجود أقل من 15000 ناخب مُسجّل. أُدرجت الانتخابات العامة في ليبيريا في عام 1927 في موسوعة غينيس للأرقام القياسية باعتبارها أكثر الانتخابات تزويراً في التاريخ

حول العالم

الانتخابات الرئاسية الاميركية 2020:

قدمت حملة ترامب طعوناً قانونية عدة على النتائج، تتهم الديمقراطيين بالتلاعب في الأصوات لصالح بايدن. خسرت الحملة 64 دعوى قضائية من أصل 65. لم يجد الخبراء أي دليل على وجود تزوير واسع النطاق أو منهجي للانتخابات.

فأظهرت عمليات التدقيق الرسمية بعد الانتخابات وغيرها من الأبحاث الاحصائية الجنائية أن حالات التزوير في الولايات الست، التي طعن فيها ترامب، نادرة للغاية. ويظهر تقرير من وكالة أسوشييتد برس، أنهم وجدوا أقلّ من 475 حالة تزوير مُحتملة من بين أكثر من 25 مليون صوت.

الانتخابات العامة في ملاوي - 2019: «انتخابات Tipp-Ex»

ألغت المحكمة الدستورية نتائج الانتخابات الرئاسية بسبب وجود أدلة على وجود مخالفات، وأمرت بإجراء انتخابات جديدة، خصوصاً لأن النتائج كانت متقاربة جداً. ادعى المعارضون استخدام نوع من سائل التصحيح للتلاعب بالأصوات، بالإضافة الى التلاعب بالسجلات وقاعدة البيانات الإلكترونية من بين أمور أخرى.

وتقوم لجنة الانتخابات وشرطة ملاوي بالتحقيق في قضايا الاحتيال الانتخابي ومقاضاتها - مع التركيز على تحديد أولئك الذين قدموا واستخدموا سائل التصحيح Tippex لتغيير أرقام الانتخابات على اوراق الاقتراع، خاصة لأن لجنة الانتخابات لم تُقدّمه في مراكز الاقتراع ولم تسمح باستخدامه.

الانتخابات الفيدرالية الكندية 2011: «فضيحة robocall»

حققت لجنة الانتخابات الكندية في الادعاءات التي تفيد باستخدام المكالمات الآلية في محاولة لثني الناخبين عن الإدلاء بأصواتهم من خلال إخبارهم بأن مراكز الاقتراع الخاصة بهم قد غيرت موقعها. توصّل التحقيق إلى كشف مكالمات آلية أو مباشرة احتيالية تستهدف مؤيدي المعارضة في أكثر من ثلثي مقاطعات كندا. حكم القاضي أن المصدر المحتمل للاحتيال كان حزب المحافظين الكندي نظراً لأن أحد الأدلة أظهر أن عنوان IP المستخدم لإجراء إحدى المكالمات الآلية، في إحدى المحافظات، استُخدم أيضاً في غضون أربع دقائق بواسطة جهاز كمبيوتر في مقر الحملة لهذا الحزب. وُجّهت تهمة جنائية إلى المسؤول الرسمي للاتصالات في الحزب الذي أدين بالتهمة لاحقاً.

الانتخابات الرئاسية الافغانية 2009

أعلنت لجنة شكاوى الانتخابات الأفغانية أنها وجدت «دليلاً واضحاً ومقنعاً على التزوير» في الانتخابات الرئاسية لعام 2009. أمرت اللجنة المستقلة للانتخابات بإجراء تدقيق وإعادة فرز الأصوات في مراكز الاقتراع على الصعيد الوطني. خضع أكثر من 3300 مركز اقتراع وأكثر من 1.5 مليون بطاقة اقتراع للتدقيق الجنائي. ومن خلال التحليل الإحصائي لنتائج الانتخابات عُثر على مخالفات كثيرة في الجنوب والجنوب الشرقي والشرق. وبعد النظر إلى نتائج التدقيق (Forensic audit) استُبعدت 19 في المائة من جميع الأصوات المدلى بها من فرز الأصوات الرئاسية النهائية.

◆ جريمة في السينما

شاشة الاقتراع

■ شفيق طبارة

لا شك في أن السينما – قبل أي شيء آخر – أداة عظيمة لإيصال الأفكار. السينما وسيلة قوية تشكل الأفكار والمواقف والأعراف الاجتماعية، لديها قدرة أكبر على التأثير على الرأي العام ونشر الأفكار مقارنة بوسائط أخرى. الأفلام تعطي تجربة ذات تأثير واقعي وعاطفي هائل، يمكنها أن تقنعنا بسهولة فريدة. تعتمد السينما على جمهورها وكيفية استجابته للموضوعات والأفكار التي يتم تقديمها على الشاشة. مع المهارات السينمائية والتقنيات الصحيحة، تصبح السينما وسيطاً قوياً، يمكن أن يستعملها السياسيون، يمكن أن تلهم الشعوب وتؤثر على التغيير والانتخابات

السينما ساحة قتال

للسينما، بوصفها أهم ناقل ثقافي للقرن الحادي والعشرين، سمة تعكس التغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية المساهمة في إعادة بناء الواقع. تبيَّن منذ نشأة السينما أن لها القدرة على التأثير في المجتمع وتوجيهه، وغالباً ما تُستخدَم أداة دعاية من الأحزاب في السلطة في بلدان كثيرة. السينما مثل ساحة قتال، تُستخدم مكاناً تتواجد فيه الظروف الاجتماعية والسياسية. السينما وسيلة لا غنى عنها في ما يتعلق بالخطاب الأيديولوجي. تمهد الأفلام الأرضية لبناء واقع اجتماعي وهي جزء من التمثيل الثقافي للنظام القائم وتحمي شرعيته.

نتيجة العمليات السياسية والأزمات في البلدان، تزعزعت الثقة بين الشعب والسياسيين. لذلك يلجأ السياسيون والأنظمة إلى السينما. أصبحت القصص الدرامية والأحداث السياسية والقضايا التي تؤثر على الانتخابات رائجة قبل وبعد موسم الانتخابات. غالباً ما تتشابك السينما والسياسة في العالم، يتحول الممثلون إلى سياسيون (فولودومير زيلينسكي، رئيس أوكرانيا). على الرغم من أن تأثير الأفلام الروائية والوثائقية لا يمكن أن يُعرف إلا بعد الانتخابات، إلا أنها ما تزال وسيلة قوية للمرشحين والناخبين على حد سواء، حتى أنها كانت وسيلة لفضح سياسيين وعمليات احتيال انتخابية. لذلك على الرغم من أن القوانين في دول العالم تمنع نشر الإعلانات السياسية على وسائل التواصل الاجتماعي أو في أي وسيلة إعلامية أخرى قبل 48 ساعة من عملية الاقتراع، لا يوجد قانون خاص يمنع عرض الأفلام الروائية الوثائقية.

عندما يتم تقييد حرية القرار، لا يمكننا التحدث عن عملية انتخابية ديمقراطية شرعية

في هذا المقال، سنجول على بعض الأفلام الوثائقية التي سلطت الضوء على الانتخابات وأهميتها كأداة للتغيير، وعلى أهمية التصويت، وأيضاً بوصفها وسيلة لفضح الغش الانتخابي وكشف الألاعيب التي يستخدمها المرشحون للنجاح.

«The Great Hack» – Netflix

نعيش في عالم نُراقَب فيه كل ساعة ودقيقة وثانية. كل شيء ننشره ونعرضه على وسائل التواصل الاجتماعي يُراقَب لتشكيل سلوكنا. علاوة على ذلك، توضَع استراتيجيات بناءً على المعلومات الشخصية التي نقدمها نحن بأنفسنا. قد يكون هذا حبكة فيلم خيال علمي، ولكنه هو الواقع الذي نعيشه. في "The Great Hack" الوثائقي الذي يعرض على منصة نتفلكس، تتبع فيه صانعا الأفلام كريم عامر وجيهان نجيم الرحلة الطويلة لفضيحة كامبريدج أناليتيكا (شركة خاصة تعمل على جمع واستخراج البيانات وتحليلها ثم الوصول لاستنتاجات عند العمليات الانتخابية)، يظهر الوثائقي صعود وسقوط الشركة والجدل والغضب الذي أثير بسبب انتهاك خصوصية ملايين من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي. لا يُظهر فقط كيف تمكنت الشركة من استخدام البيانات لأغراض مشبوهة. بل أكثر من ذلك، كيف تمكنت شركة الاستشارات البريطانية من التدخل واستخدام معلومات أكثر منن 50 مليون ناخب أميركي خلال الترشيحات الرئاسية لسباق الرئاسة الأميركية عام 2016. ويكشف كيف أن الملفات الشخصية التي أُنشئت والمعلومات التي جُمعت، كانت لها تأثيرات حاسمة في حقيقة أن دونالد ترامب أصبح مرشحاً للرئاسة وأيضاً انتصار المستقلين في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

ازدادت هذه الفضيحة سوءً عندما ربح ترامب الانتخابات، وأيضاً عند انتصار «نعم» لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. حدثان لهما طابع جوهري على الساحة السياسية الدولية. كشف الوثائقي أن ملايين الأشخاص تعرضوا لمحتوى متحيز خلال الحملات الانتخابية وأيضاً خلال عملية الاستفتاء، محتوى يغذي الخوف وكره الآخر، ما يلغي العقل ويعطي العاطفة القوى الأكبر. عندما تُقيَّد حرية القرار، لا يمكننا التحدث عن عملية انتخابية ديمقراطية شرعية. أعطي الناخبون محتوى خاطئاً ومستهدفاً يتبع استراتيجية شخصية تعتمد على البيانات التي جُمعت، واستفيد منها عبر التركيز خلال الحملات الانتخابية والاستفتاء على مخاوفهم ونقاط ضعفهم لفرض طريقة تفكير عليهم. الفيلم صورة قاسية لعلاقتنا بالعالم الافتراضي، وكيف يمكن التلاعب بالمستخدمين وعزلهم واستخدامهم في الانتخابات في عصر تكون فيه المعلومات هي كل شيء.

Servant of The People

استيقظ الأوكرانيون عام 2019 على خبر أنهم انتخبوا ممثلاً تلفزيونياً، ليكون الرئيس الحقيقي للبلاد. تجربة الرئيس ڤولودومير زيلينسكي السياسية قبل الانتخابات تتمثل في لعب دور مدرس يصبح رئيساً في مسلسل تلفزيوني ساخر. ما حصل في المسلسل ترجم في الحقيقة، زيلينسكي ترشح من دون انتماء حزبي، ولم يكن لديه فريق واضح من المستشارين الخبراء في السياسة والأمن القومي. حملته الانتخابية التي استمرت أربعة أشهر لم تقدم إجابات حول من هو زيلينسكي. كل ما عرفه الناخبون أنه ممثل أصبح رئيساً، فما الذي يمنع الخيال من أن يصبح حقيقة؟ حملة زيلينسكي الرئاسية كانت افتراضية تماماً، تجنب المقابلات والنقاشات الجادة حول السياسة، لم يخطب ولم يعقد مؤتمرات صحفية، مفضلاً بدلاً من ذلك نشر مقاطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي، فكانت حملته بمثابة تلفزيون الواقع (Reality TV). قبل ترشحه كان زيلينسكي حاضراً في كل مكان على شبكة التلفزيون الأكثر شعبية في أوكرانيا، حيث شغل ساعات من البرامج الأسبوعية بعروضه المتنوعة ومسابقات المواهب الكوميدية ومسلسل «خادم الشعب»، "Servant of The People". تعامل زيلينسكي مع السياسة كما يتعامل النجم التلفزيوني مع معجبيه، ولكن ما حصل يؤكد قوة الصورة والشاشة على الرأي العام، وكيف يمكنها أن تقنعك بالمستحيل كما أقنعت الشعب الأوكراني أن المدرّس الذي أصبح رئيساً للجمهورية كان الخلاص لشخصيات المسلسل هو نفسه الخلاص للواقع والبلد الفعلي.

«Agents of Chaos» - HBO

نشرت لجنة المخابرات بمجلس الشيوخ الأميركي عام 2020 أكثر من ألف صفحة عن النتائج المتعلقة بالتدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية لعام 2016. والفيلم الوثائقي الاستقصائي "Agents of Chaos" يؤكد هذا التدخل، ويذهب أكثر في إدانة تقرير مجلس الشيوخ ويبرز الاتصالات المكثفة بين رجال في حملة دونالد ترامب وكادر من الأفراد ممن يعملون ظاهرياً خارج الحكومة الروسية ولكنهم ينفذون عمليات التأثير التي يوجهها الكرملين. ينقسم الفيلم الذي يبلغ مدته أربع ساعات إلى حلقتين، يركز الجزء الأول على عمليات القرصنة الذي قام بها جهازا استخبارات روسيان وهما GRU و SVR لتقليل ثقة الناخبين بالمؤسسات، سواء من خلال التلاعب بشبكات التواصل الاجتماعي أو اختراق أنظمة التصويت أو تسريب رسائل إلكترونية للديمقراطيين لا سيما للمرشحة هيلاري كلينتون. ويركز الجزء الثاني على مزاعم التواطؤ بين حملة دونالد ترامب والحكومة الروسية، ويعطي لمحة عامة عن مختلف التسريبات والفضائح التي هزت المجلس الوطني الديمقراطي والقرارات المشكوك فيها التي اتخذتها الحكومة لمنع المزيد من التدخل.

أجرى مخرج الفيلم أليكس غيبني عشرات المقابلات مع خبراء، وصحفيين ومسؤولين حكوميين ولمبلغين عن المخالفات ومحللين وأساتذة جامعيين لإرشادنا خلال الفوضى التي حصلت، كما أنه أجرى مقابلات مع المدير السابق لمجلس الأمن القومي الروسي ليقدم نظرة واقعية على ما حصل عام 2016 وكيف أن الاضطرابات السياسية في أوكرانيا يومها كانت مقدمة لما يحدث اليوم وكيف أن الحكومة الأميركية لم تكن قادرة أو راغبة باتخاذ أي إجراء حاسم لما جرى.

نعيش في واقع أصبحت فيه الحقائق بلا معنى، ما يترك المرء يتساءل أن ما جرى هو الجزء الأول من الفوضى التي نعيشها اليوم في العالم. يسأل الوثائقي كيف أصبحت الولايات المتحدة بهذه المرونة ويجيب بما قاله ونستون تشرشل خلال مقابلة في الحرب العالمية الثانية «روسيا لغز ملفوف في لغز داخل لغز». الفيلم أحد أفلام كثيرة تحاول شرح ألغاز السياسة الجديدة وقوة العالم الرقمي في التأثير على الانتخابات، وأن الأسلحة الجديدة التي تُستخدَم اليوم في الانتخابات ليست فقط إلكترونية بل نفسية أيضاً، وأن الانتخابات مع السنوات القادمة ستكشف استخدام أسلحة كثيرة لا يمكننا تخيلها.

«Freedom on My Mind»

عام 1961، كانت ولاية ميسيسيبي الأميركية محكومة بنظام فصل عنصري صارم. لم يكن هناك تقريباً ناخبون سود على الرغم من أن الأميركيين من أصل أفريقي يشكلون النسبة الكبيرة من السكان. بدأ المعلم والناشط الأميركي بوب موسيس الذي اشتهر بعمله قائداً للجنة التنسيق الطلابية اللاعنفية بحملة لتوعية الناخبين، وحث الناخبين السود على التسجيل للانتخابات. بدأ بمشروع تسجيل الناخبين السود في الولاية، وهو مشروع ادى لمقتل أول مزارع أسود حاول التسجيل، ثم بعد ذلك قتل ثلاثة من العاملين في مجال الحقوق المدنية. "Freedom on My Mind" يصور المعركة التي خاضها الطلاب الأفرو-أمريكيون من إجل حقهم في التصويت. من خلال مقابلات وأفلام أرشيفية نادرة ولقطات من التلفزيون وأغاني البلوز يروي الفيلم كيف نجحت الحملة في إنشاء الحزب الديمقراطي لحرية ميسيسيبي، ودفعوا العالم للحصول على حقوقهم في الترشح للانتخابات والتصويت بعد أن كانوا ممنوعين من المشاركة في السياسة. في المؤتمر الوطني الديمقراطي لعام 1964 شكل الطلاب ومنظمو الحزب وفداً من المزارعين والخادمات والعمال الميامومين وتحدوا المندوبين البيض بالكامل في المؤتمر. وفي النهاية نجحت جهودهم، ففي عام 1965 أقر الكونغرس قانون حق التصويت، وبحلول عام 1990 كان لولاية مسيسيبي عدد من المسؤولين السود أكثر من أي ولاية أخرى في البلاد. بعيداً من القرار الذي غير المشهد السياسي العام في البلاد فإن الوثائقي يثبت بأن إذا كان يُنظر إلى التعليم على أنه وسيلة لاكتساب الوعي السياسي، فقد كان يُنظر إلى التصويت على أنه الوسيلة الوحيدة لكسر النظام الصارم.

دوائر انتخابية مناقضة لوثيقة الوفاق الوطني

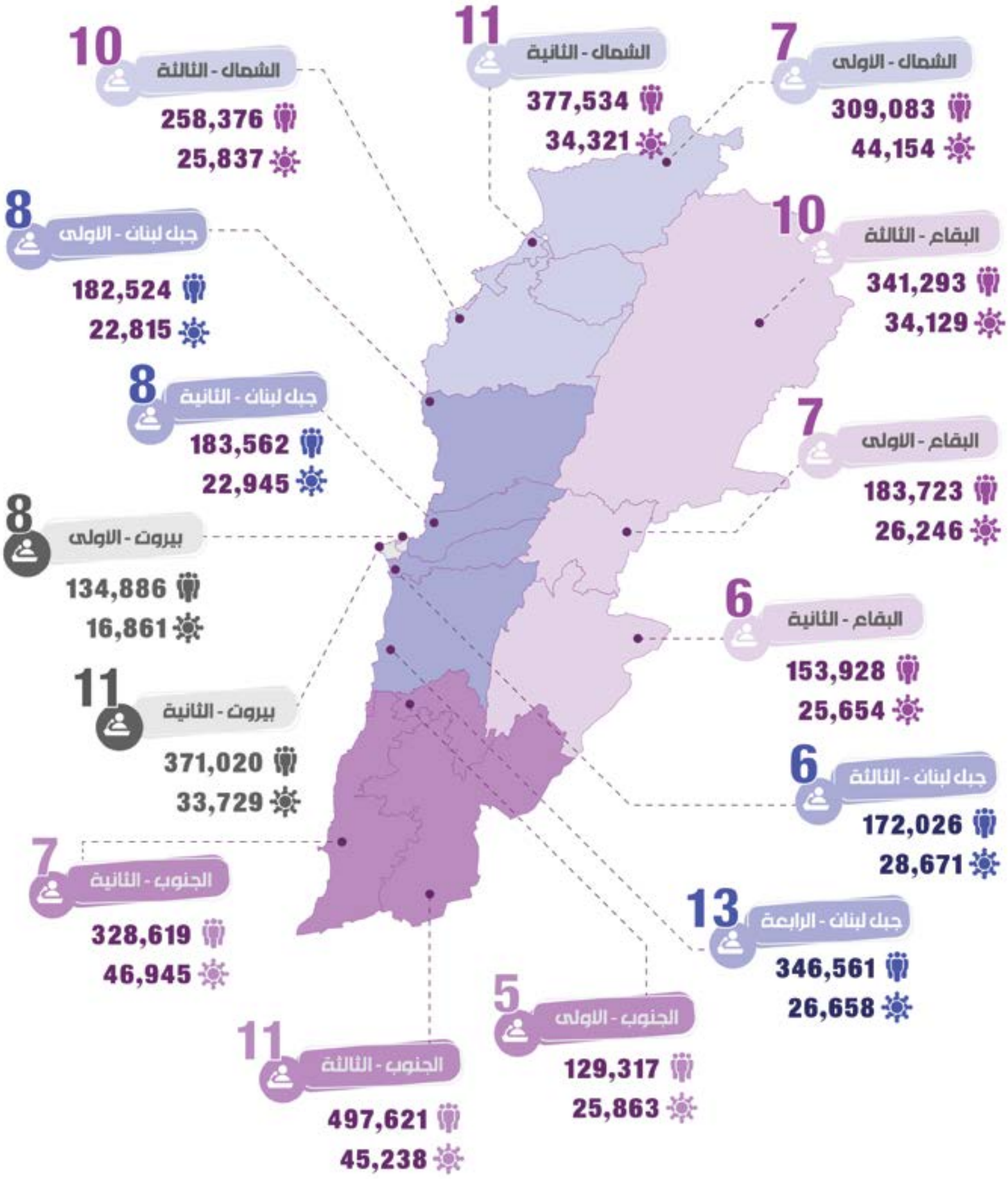

القوس
■ فريق التحرير: عمر نشابة، صادق علوية، جنان الخطيب، شفيق طبارة
■ تصميم فني وإنفوغرافيك: رامي عليّان
info@alqaous.com
www.alqaous.com
alqaous alqaous22 alqaous al_qaous 01/34 99 54 صادرة عن شركة أخبار بيروت